

کتابخانه صیف کار عالی حیات آباد کون

۲۳۲۱۲

نمبر داخل

تاریخ داخل

الحمد لله

مجموعه القوانين

نام کتاب

فلسفه

نوع کتاب

۶۹۷

نمبر کتاب در فن کور



مجموعتنا القوانين

﴿ تحتوي على القوانين الآتية ﴾

- ١ - قانون محاكم الجنايات ٢ - المعاشات الملكية ٣ - تفكيك محكمة الجنايات
- ٤ - تعديل قانون تحقيق الجنايات ٥ - قاضي التحضير ٦ - المطبوعات
- والقرارات الوزارية التنفيذية لا سيما المتعلقة بالمصريين ٨ - الاتحادات الجنايات
- ٩ - القمى الإداري ١٠ - الخبراء لدى المحاكم الأهلية
- ١١ - تشكيل المجلس الحسبي المالي ١٢ - النظامي
- المصري ١٣ - الانتخاب ١٤ -
- الحجز الامتيازى

عني بجمعها ووقف على تصحيح طبعا

حضرة يوسف بك آصاف الافوكانو

﴿ الجزء الاول ﴾

طبع على نفقة ابراهيم اقليد فارس صاحب المكتبة الشرقية

ثمانية عشرة غروش صاغ

حق الطبع محفوظ

طبع بالمطبعة الممومية بمصر

قانون

محاكم الجنابات

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المسمى
على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنابات
المتبع لدى المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة
رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

— — — — —

الباب الاول

في الاختصاص والترتيب

١ - الافعال التي تعد جنابة بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنابات
ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة
أحكام المادة ٥٥

٢ - تنعقد محاكم الجنابات في كل جهة بها محكمة ابتدائية
وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة
الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها
٣ - تشكل محكمة الجنابات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف
مع مراعاة أحكام المادة الآتية

٤ - يعين ناظر الحفائية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب . ويجوز أن يكلف مستشارو محكمة الاستئناف بالقضاء في محكمة جنائيات مصر . واذا حصل مانع ل احد المستشارين المعينين لدور معين من ادوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين المحققين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية

فصل الثاني

في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات

٥ - تنعقد محاكم الجنايات كل شهر مالم يصدر قرار من ناظر الحفائية يخالف ذلك . ويجوز له أن يأمر بانعقادها في ادوار اخر فوق العادة

٦ - يحدد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار الانعقاد قبله بشهر على الاقل بقرار من ناظر الحفائية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية

٧ - جدول قضايا الدور يعد طبقاً للمادتين ٢٢ و ٢٤

٨ - توالي محكمة الجنايات جلساتها الى ان تنتهي القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع

﴿ الباب الثالث ﴾

في الاحالة على محكمة الجنايات

(أو امر قاضي الاحالة)

٩- كل قضية جنائية حقيقتها النيابة ينظرها قاضي احالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات وينتدب لهذا الغرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحاقانية قاض أو أكثر للاحالة ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة

١٠- تقدم القضية لقاضي الاحالة بتقرير تحرره النيابة يبين فيه جلياً الافعال المسندة للمتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الافعال وترقى بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الاثبات تبين فيها جلياً الافعال التي يجوز أن يطلب من كل واحد منهم اداء الشهادة عنها

وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

١١- يفصل قاضي الاحالة في القضية المحالة عليه بالكيفية المتقدمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ويعلن الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الاقل وبصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الاوراق اليه

١٢- اذا رأى قاضي الاحالة وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنائية

وان الدلائل المقدمة كافية يأمر بحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدونة في الباب الرابع. واذا رأى وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنحة أو مخالفة

يسعد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانوناً ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له ان يأمر باحالتها على محكمة الجنايات في نفس الامر الذي يصدر بشأن الجناية

واذا لم ير أثراً ما للجريمة أو لم يجد دلائل كافية للهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم ما لم يكن مجسوساً لسبب آخر

ويجوز له اعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معيناً المواضع التي يلزم اجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضاً ان يجري بنفسه تحقيقاً تكسلياً

١٣ — يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة محكمة نقض وابرار في الامر الصادر من قاضي الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الامر الصادر منه باعادة القضية الى النيابة لان الافعال المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ الامر . ويحكم فيه بالسرعة ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب احد اعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

١٤ — تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية واقوال المتهم أو المدافع عنه

فاذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى قاضي الاحالة معينة الجريمة
المكونة لها الافعال المرتكبة

١٥ - الاوامر التي تصدر من قاضي الاحالة تكون غير قابلة لطعن
ما وهذا في غير ما جاء في احكام المادتين ١٣ و ١٤

ومع ذلك فالامر الذي يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على
عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من اعادة الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة
قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون
تحقيق الجنايات

في الحبس الاحتياطي

١٦ - - عند ما تقدم قضية لقاضي الاحالة يكون هو دون غيره مختصاً
بالحكم في الحبس الاحتياطي فيجوز له في كل وقت أن يأمر بالقبض على
المتهم الذي لم يقبض عليه أو الذي أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له ان يأمر
بالافراج مع الضمانة عن المتهم المقبوض عليه

في الشهود

١٧ - - عند ما يصدر قاضي الاحالة أمراً به يكلف المتهم أو المدافع
عنه بان يقدم له في الحال قائمة الشهود الذين يطلب ان تسمع شهادتهم أمام
محكمة الجنايات يأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية
بالحضور أمام محكمة الجنايات ما لم ير بعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن
القصد من طلب حضورهم المطلق أو مجرد النكاية. ويجوز لقاضي الاحالة أن
يزيد في هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أسماء شهود آخرين ويجب

أخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل
 ١٨ — شهود النفي الذين لم تدرج اسماؤهم في القائمة المذكورة بالمادة
 السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بمد ايداع مصارف
 سفرهم بقلم الكتاب

١٩ — يجب على المتهم والمدعي بالحقوق المدنية ان يعلن كل منهما
 الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة
 الشهود المطنين من قبلهما وان يعلنا بها النيابة بتقرير محرر بقلم كتاب المحكمة
 ٢٠ — أسماء شهود الاثبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة
 (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل
 ٢١ — اعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على
 الأقل غير مواعيد مسافة الطريق

ويترتب حتما على تكليف شاهد بالحضور امام محكمة الجنايات في جلسة
 معينة وجوب حضوره في كل جلسة تلبها من جلسات نفس الدور الذي يمكن
 ان تنظر فيه القضية

في تحديد دور الانعقاد

٢٢ — عند ما يصدر قاضي الاحالة أمراً بالاحالة على محكمة الجنايات
 يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعاً بالتعاليم
 الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية

ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعاداً لا يجوز أن
 يتجاوز عشرة أيام ينفي اثنائه ملف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ

للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم
وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الايام الثلاثة من النطق به
٢٣ — اذا صدر أمر الاحاله ولم يكن حدد تاريخ لافتحاح دور محكمة
الجنايات يعلن هذا التاريخ للمتهم من قبل بثمانية أيام كاملة

٢٤ — ملف كل قضية صدر فيها أمر احالة يدلم في الوقت اللازم
من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يلينه الى المستشارين
المعينين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذي احييت عليه القضية
وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن بعد جدول قضايا كل دور من
ادوار انعقاد محكمة الجنايات بعد اخذ رأي قضاة الاحاله

في المدافعين

٢٥ — عندما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة
٢٤ يعين من تلقاء نفسه مدافعاً لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه
٢٦ — اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية اعداد
او موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدائها له بدون تأخير واذا طرأت عليه
بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات
فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعاً
آخر . وفيما عدا حالة المنذر او المانع المثبوت اصولياً يجب على المدافع المعين
من قبل رئيس المحكمة ان يدافع عن المتهمين في الجلسة او يعين من يقوم مقامه
والاحكم عليه من محكمة الجنايات بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً مع
عدم المساس باقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال

ويجوز للمحكمة اعفاؤه من الرامة اذا اثبت لها انه كان من المستحيل عليه ان يحضر في الجلسة

٢٧ — للمحامي المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتاً أن يطلب تقدير اتعاب له متى احسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الاتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير باي وجه

٢٨ — المحامون المتبولون في المرافعة امام محكمة الاستئناف او امام المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تمنعدها محكمة الجنايات يكونون هم المختصون دون غيرهم بالمرافعة امام محكمة الجنايات

في القضايا التي تحقق بمرقة قاضي التحقيق

٢٩ — اذا راي قاضي التحقيق بحد تحقيق قام به أن في القضية جناية ثابتة نبوتاً كافياً على شخص او اكثر يصدر أمراً بأحالتها على محكمة الجنايات متبعاً الاحكام الواردة في هذا الباب فيما يتعلق بقاضي الاحالة بدلا من السير طبقاً لاحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنايات



الباب الرابع

في أوامر الاحالة

٣٠ — يبين أمر الاحالة الافعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفصيلات اللازمة لاياف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمخني عليه وكعبة ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة

ويصف الجريمة اما باعطائها اسما الخاص او بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالافعال وبذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها

٣١ - يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر احالة خاص بها الا فيما نصت عليه المواد الاربع الآتية

٣٢ - اذا كانت الافعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الافعال كلها أو من احدها أو من اجتماع اكثرها يجوز توجيهها على التهم الواحد في أمر احالة واحد ٣٣ - اذا وجد شك في وصف الافعال المسندة الى التهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتيبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد التهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخبرة

٣٤ - اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الاولى جاز ان يصدر ضده أمر احالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها

٣٥ - اذا كانت الافعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة واتهم عدة اشخاص بالاشراك في ارتكابها يجوز اصدار أمر احالة واحد ضدهم جميعاً حتى لو كانت الافعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة

٣٦ - يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم اصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة

٣٧ - يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد

التهمة المينة في أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق

٣٨ - اذا كان ما في أمر الاحالة من الخطأ أو السهو الذي تداركته محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه يجب عليها اما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الامر بمحاكمته في الدور المقبل من أدوار انعقادها وكذلك يكون الحال كلما عدلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل اذا لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسير الدعوى . وفيما يفاير ذلك من الاحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع

٣٩ - اذا عدلت محكمة الجنايات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بمد سماع شهادة الشهود يجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع اقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوماً لذلك ٤٠ - يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالعقوبة أن تميز وصف الافعال

المينة في امر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط . وفي هذه الحالة لا تحكم المحكمة بعقوبة اشد من المنعوس عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة

ويجوز أيضاً بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الافعال المسندة للافعال التي أثبتتها الدفاع

واذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها

﴿ الباب الخامس ﴾

في الاجراءات بالجلسة

٤١ — يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا اغلال انما تجري عليه الملاحظة اللازمة . ولا يجوز ابعاده عن الجلسة اثناء نظر الدعوى بها الا اذا وقع منه تشوش جسيم يستدعي ذلك

٤٢ — ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٤٣ — يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة

٤٤ — بعد تلاوة امر الاحالة يشرع في الاجراءات اللازمة كاليمين في الفصل الاول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية :

٤٥ — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعي بالحقوق المدنية بحسب ما ينخص كلا منهم ان يمارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعط بأسمائهم طبقاً للمواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة الا مانص عليه في المادة الآتية :

٤٦ — يجوز للمحكمة اثناء نظر الدعوى ان تستدعي وتسمع اقوال أي شخص ولو باصدار امر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له او تستحضر أي ورقة جديدة ترى فائدتها ويجب على من دعي للشهادة بهذه الكيفية ان يحلف اليمين

٤٧ - اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة تتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات

والمقوبة التي يحكم بها على الشاهد الذي تخلف عن الحضور في أول مرة تكون غرامة لا تزيد عن اربعين جنيهاً مصرىً واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن اربعين جنيهاً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً واذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن اربعين جنيهاً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين

٤٨ - تشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة
٤٩ - يجب على المحكمة قبل ان تصدر حكماً بالاعدام ان تأخذ رأي مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال اوراق القضية اليه فاذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى

٥٠ - اذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة المينة في امر الاحالة أو جنائية او جنحة اخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٠ تقرر ادائته وتحكم عليه بالمقوبة المدونة في القانون

وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنه فوراً ان لم يكن محبوساً لسبب آخر وعلى كل حال يجب ان يفصل في نفس هذا الحكم في التضمنيات التي قد يطلبها بعض الخصوم من بعض

٥١ - ينطق بالحكم في الجلسة نفسها او التي تليها على الاكثر ويوقع

عليه قبل اقفال دور الانقضاء وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية ايام من يوم النطق به

٥٢ - يجوز الطعن بطريق النقض والابرار في احكام محاكم الجنايات بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات

٥٣ - المتهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنايات حسب احكام قانون تحقيق الجنايات

(الباب السادس)

احكام وقية وعبر ذلك

٥٤ - احكام هذا القانون تسري على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل اول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة احكام المدة الآتية

واول دور من ادوار انعقاد كل محكمة من محاكم الجنايات يكون في شهر مارس سنة ١٩٠٥ ما لم يؤجله ناظر الحفانية الى الشهر التالي

٥٥ - يجوز لناظر الحفانية ان يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنايات في جهة واحدة او اكثر الى ان يصدر قرار جديد

وكل قرار يقضي بتشكيل محاكم جنابات جديدة يجب ان تحدد فيه المواعيد التي تحكم من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للمحاكم الحالية في تلك المواعيد

٥٦ — المواد من ١٩٠ الى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تسري على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنايات

٥٧ — على ناظر الحقاية تنفيذ هذا القانون

صدر بسراي عابدين في ٦ ذي القعدة سنة ١٣٧٢ و ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

« عباس حلمي »

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحقاية

ابراهيم فؤاد



قانون

المعاشات الملكية

نحن خديو مصر
بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت :



﴿ الباب الاول ﴾

الاحكام الاولى والاستقطاع للمعاش

﴿ المادة الاولى ﴾ معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الملكيين
لذين يدخلون في خدمة الحكومة من تاريخ صدور هذا القانون ومعاشات
ومكافآت أراملهم وأولادهم تكون تسوية على مقتضى الاحكام الاتية
بصرف النظر عن كل ما خالفها من احكام القوانين والاوامر العالية واللوائح
الجارية العمل بها الان

﴿ المادة الثانية ﴾ يستقطع خمسة في المائة من ماهيات جميع الموظفين
والمستخدمين الملكيين المقيدین بصفة دائمة ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع
في أية حالة من الاحوال

الموظفون والمستخدمون الذين تستقطع من ماهياتهم الخمسة في المائة
لهم دون سواهم الحق في معاش بمقتضى شروط هذا القانون

الجزء الذي تستطع منه الخمسة في المائة من ماهيات النظار والذي يتخذ أساساً لترتيب المعاش أو المكافأة بمو ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة

المادة الثالثة: المرتبات التي تمنح على علاوة على الماهية الثابتة بأية صفة كانت مثل المكافآت ومثل ضمام السفرية لمن يؤدون خدمة في السودان وفي سواحل البحر الأحمر وفي مأوريات لأجل مسمى وكذلك الامانات على اختلاف أنواعها وببدل السفرية أو المصاريف المظهيرية وما شابه ذلك لا تستقطع منها الخمسة في المائة ولا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة

المادة الرابعة: لا تستقطع الخمسة في المائة من ماهيات الموظفين والمستخدمين الاتي ذكرهم ولذلك لا يكون لهم أدنى حق في المعاش

أولاً — المال الذين من الانواع الميينة في الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

ثانياً — الموظفون والمستخدمون الميعنون بموجب عقد يخول لهم مزايا خصوصية في صورة مكافأة ..

ثالثاً — الموظفون والمستخدمون الميعنون بسفة وقتية أو الى أجل مسمى — على أن الموظفين والمستخدمين الذين يؤخذون من وظائف دائمة لتأدية وظائف وقتية أو الى أجل مسمى يستمر استقطاع الخمسة في المائة من ماهياتهم وتحسب لهم في تسوية المعاش مدة الخدمة التي يقضونها بهذه الصفة ويكون الاستقطاع من الماهية التي كانت تمنح لهم في وظائفهم الدائمة . ولا يجوز زيادة مقدار الماهية الجاري الاستقطاع منها الا بد موافقة اللجنة المالية .

ومع ذلك يجوز للموظفين والمستخدمين الذين من النوع الثاني الحصول على معاش في الاحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون .

المادة الخامسة : لا يستطع شيء ما من المعاشات ولا يجوز التنازل عن المعاشات ومكافأة الرفت ولا توقيع الحجز عليها الا في الاحوال وفي الحدود المنصوص عليها في الامر العالي الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠

المادة السادسة : لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في اي معاش تم قيده متى مضت أربعة أشهر من تاريخ تسليم السركي المين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن . ويتتديء هذا الميعاد فيما يخص بالمعاشات التي يجب استبدالها باحتما بمتقضى اناد (٥٠) الالية من تاريخ دفع رأس المال المستبدل به المعاش . لا تقبر أية منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى نظارة المالية في الاشهر الأربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة

وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولا يجوز أيضاً قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها

المادة السابعة : لا تسرى أحكام هذا القانون على الاتي ذكرهم :

أولاً — ضباط العسكرية البرية والبحرية

ثانياً — اطباء العسكرية البرية والبحرية واطباء المستشفيات العسكرية

﴿ الباب الثاني ﴾

مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش او في المكافأة

﴿ المادة الثامنة ﴾ تحسب مدة الخدمة الملكية في تسوية المعاشات أو المكافأة من ابتداء سن الثماني عشر سنة كاملة ولا تستقطع الخطة في المائة الا من ماهيات الموظفين والمستخدمين الدائمين الذين يكون عمرهم أكثر من ثماني عشرة سنة . وكل ما يكون استقطع للمعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين قبل بلوغهم سن الثماني عشرة - نة كاملة يجب رده اليهم يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد . وفي حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية أو على تقدير طبيين مستخدمين في الحكومة متدين لهذا الغرض في المديرية وفي المحافظات .

﴿ المادة التاسعة ﴾ الخدمات التي لم يجر على مرتبها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش في اي حال من الاحوال . ويكون الاستقطاع للمعاش شهريا ولا يجوز توريد أي مبلغ كان عن مدة خدمة سابقة لم يجر عليها حكم الاستقطاع بقصد حساب هذه المدة في تسوية المعاش أو المكافأة .

ويستثنى من ذلك مدة الاختبار المترتبة في اللائحة العمومية لقبول وريقة المستخدمين الملكيين فإن هذه المدة تحسب في المعاش في مقابل توريد قيمة الاستقطاع الخاصة بها وذلك اذا قضاها المستخدم بصفة مرضية

بعد سن الثماني عشرة سنة كاملة وعين بعد انتهائها بصفة دائمة .

﴿ المادة العاشرة ﴾ مدة الخدمة التي تؤدي بعد سن الثماني عشرة سنة في العسكرية البرية والبحرية تضم الى مدة الخدمة الملكية في تسوية المعاش وتحسب من تاريخ الترقية الى رتبة ضابط أو الى وظيفة مماثلة لهذه الرتبة .

• ﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ مدة الخدمة العسكرية التي تؤدي في الحرب قبل سن الثماني عشرة سنة كاملة تحسب في تسوية المعاش في مقابل توريد قيمة استقطاع الخمسة في المائة عنها

والمدة التي تقضى في الحرب سوا كانت في العسكرية البرية أو البحرية تحسب في تسوية المعاش بالكيفية المقررة في قانون المعاشات العسكرية

﴿ الباب الثالث ﴾

المعاشات والمكافآت

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ تنقسم المعاشات والمكافآت الى ستة أنواع وهي :
أولاً — معاشات التعاقد .

ثانياً — معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين المرفوقين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصي من مجلس النظار

ثالثاً — المعاشات والمكافآت الممنوحة بسبب عاهات أو أمراض

رابعاً — المعاشات والمكافآت الممنوحة الى عائلات أرباب المعاشات

والموظفين والمستخدمين

خامساً — المكافآت الممنوحة الى المستخدمين الموقتين والخدمة

الخارجين عن هيئة العمال والى عائلاتهم
سادساً — المعاشات والمكافآت الاستثنائية

النوع الاول -- معاشات التقاعد

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾ يستحق معاش التقاعد عند اتمام السنة الخامسة والخمسين وبعد مضي خمس عشرة سنة كاملة في الخدمة الموظفون أو المستخدمون الذين يتقاعدون بهذه الكيفية لا يجوز إعادة أحد منهم الى الخدمة ولكن هذا الحكم لا يسري على الموظفين المعيّنين بأمر عال ﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾ متى بلغ سن الموظفين والمستخدمين المالكين ستين سنة وجب إحالتهم على المعاش حتماً . مع ذلك يجوز إبقاؤهم في الخدمة بناء على طلبهم وبصفة استثنائية لغاية الخامسة والستين وذلك بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب مجلس النظر .

ولا يجوز مطلقاً إبقاء أي موظف أو مستخدم في الخدمة بعد هذا السن . لا تسري احكام الفقرة السابقة على النظر . أما المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال فمرفقون متى بانوا الخامسة والستين ﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ تكون تسوية معاش التقاعد باعتبار متوسط الماهية التي نالها الموظف أو المستخدم في السنتين الاخيرتين من خدمته وجرى عليها حكم الاستقطاع

ويجب ان تكون السنتان المذكورتان مدة خدمة حقيقية لا يدخل فيها مدد أخلف وانساب والاجازات والاقفاف التي لا تحسب في تسوية المعاش على مقتضى احكام هذا القانون

معاش التعاقد - للموظفين الملكيين

المادة السادسة عشرة - معاش التعاقد المبني على متوسط الماهية السنوية المقرر بمقتضى أحكام المادة السابقة تكون نسويته باعتبار جزء واحد من ستين جزءاً من هذا المتوسط عن كل سنة من سني الخدمة .
لا يجوز أن يتجاوز المعاش في أي حال من الأحوال النهايات العظمى الموضوعة بعد .

أولاً - ثلاثة ارباع متوسط الماهية -- إذا كانت الماهية أقل من ١٧٨ جنيهاً مصرياً .

ثانياً - مائة واربعة وثلاثون جنيهاً مصرياً إذا كانت الماهية من ١٧٨ جنيهاً مصرياً الى ٢٠٠ جنيه مصري

ثالثاً - ثلثا متوسط الماهية بدون أن يتجاوز أي معاش كان ٨٠٠ جنيه في السنة إذا كانت الماهية أكثر من ٢٠٠ جنيه مصري في السنة
معاش التعاقد للمسكينة الذين يدخلون في الخدمة الملكية

المادة السابعة عشرة - ضباط العسكرية البرية والبحرية الذين يكون ترميم أكثر من خمس وخمسين سنة لا يجوز قبولهم في الخدمة الملكية إلا بمقتضى أمر عال يصدر بناء على طلب مجلس النظار .

المادة الثامنة عشرة - الضباط الذين تدرج عليهم قوانين المعاشات العسكرية سواء كانوا منفصلين عن الخدمة أولاً يزالون بها إذا قبلوا في الخدمة الملكية فتكون نسوية معاشهم عن مجموع مدة خدمتهم العسكرية والملكية طبقاً لأحكام هذا القانون دون سواء كأن خدمتهم لم تكن إلا

ملكية . أما مدة الاستيداع في الخدمة العسكرية فيتبع فيها الاحكام المتعلقة بالمعاشات العسكرية .

ومع ذلك فإن الضباط الساري عليهم قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ الذين دخلوا في خدمة العسكرية البرية أو البحرية قبل ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ اذا نقلوا الى الخدمة الملكية نستمر معاملتهم بالقانون المذكور دون سواء عن مدد خدمتهم العسكرية والملكية بشرط ان يكون عند نقلهم قد مضى عليهم في الخدمة العسكرية مدة تخولهم الحق في المعاش على منتضى ذلك القانون المذكور

ويسري قانون المعاشات العسكرية على ضباط العسكرية البرية والبحرية المنقولين الى البوليس والى خفر السواحل بدون خلوف في خدمتهم . أما جميع الضباط الاخرين الذين يدخلون في خدمة احدي هاتين المصالحتين فتسري عليهم أحكام هذا القانون

الصف ضباط والمساكر في العسكرية البرية والبحرية الذين يقبلون في الخدمة الملكية بما فيها خدمة البوليس وخفر السواحل سواء كان ذلك بعد انفصالهم من الخدمة العسكرية أو في حال وجودهم بها تسري عليهم احكام هذا القانون المختصة بالخدمة الخارجين عن هيئة المال

(المادة التاسعة عشرة) اذا دخل أحد أرباب المعاشات العسكرية في خدمة مصلحة ملكية قطع معاشه ما دام موجوداً في الخدمة الملكية .

وعند انفصاله من الخدمة نهائياً يعاد اليه معاشه الاصلي ما لم يكن له فائدة بالنظر الى خدمته الجديدة في اعادة تسوية معاشه الجديد بالكيفية

المنصوص عليها في الفقرتين الاوليين من المادة الثامنة عشرة
 « النوع الثاني — معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين
 المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة أو بقرار حصوصي من مجلس النظار
 يكون له الحق في المعاش أو المكافأة »

« المادة العشرون — من يرفق من خدمة الحكومة من الموظفين أو
 المستخدمين الدائمين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفرة أو بقرار حصوصي من
 مجلس النظار يكون له الحق في المعاش أو المكافأة
 ويكون حساب المعاش أو المكافأة بمقتضى التواعد الآتية :

أولاً — اذا كانت مدة خدمة الموظف او المستخدم المرفوت سبع
 سنوات او أقل من سبع سنوات فيعطى مكافأة تماثل ما هيته شهر واحد من
 ماهيته الاخيرة عن كل سنة من سني خدمته

ثانياً — اذا كانت مدة خدمته اكثر من سبع سنوات لغاية اثنتي
 عشرة سنة فتحسب المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الاخيرة
 عن كل سنة من السنوات السبع الاولى وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة
 من السنوات الخمس التالية وباعتبار ماهية ثلاثة اشهر عن كل سنة بعد
 السنة الثانية عشرة

ثالثاً — اذا كانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو اكثر من خمس عشرة
 سنة فيعطى معاشاً بادل ربع مائة الستين الاخيرتين . و يضاف
 الى ذلك جزء واحد من اثنين جزءاً من مائة مائة الماهية المذكورة عن كل
 سنة بعد السنة الخامسة عشرة مع عدم تجاوز النهايات المظمية المقررة في

المادة السادسة عشرة . النظار ووكلاء النظارات ورؤساء الديوان الخديوي والسر تشرعافي خديوي ومدير عموم الاوقاف اذا تركوا وظائفهم بسبب الاستعفاء يعاملون فيما يخص بالعيش والمكافأة مثل الموظفين الذين ألغيت وظائفهم

« النوع الثالث : المعاشات والمكافأة الممنوحة بسبب عاهات أو أمراض »
 المادة الحادية والعشرون () كل موظف أو مستخدم دائم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهات أو أمراض أصابته في أثناء خدمته فله الحق في ذات العاش او المكافأة التي كان ينالها لو رقت بسبب إلغاء الوظيفة

(المادة الثانية والعشرون) كل من يطلب نسوية معاشه او مكافأته من الموظفين او المستخدمين الدائمين بسبب عاهة او مرض يجب الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي بالماهرة

فاذا رأى هذا القومسيون ان العاهة او المرض لم يبلغا من الشدة درجة تجعل الموظف او المستخدم غير قادر على الخدمة جاز لهذا الموظف او المستخدم بناء على تقديمه شهادة محررة من طبيين متضمنة لرأي مخالف لراي القومسيون المذكوران بطلب تشكيل لجنة مؤلفة من طبيب تعينه المصلحة وطبيب اخر يعينه هو ومن طبيب ثالث يعينه الطبيبان الاولان . وهذه اللجنة تحكم بصفة نهائية فيما اذا كانت العاهة او المرض قد بلغا درجة من الشدة تجعل الموظف أو المستخدم غير قادر على الخدمة

أو الموظف أو المستخدم الذي يكون في جهة خارجة عن القطر

المصري ويصاب بعاقة أو مرض فيجب عليه أن يقدم تأييداً بطلب المعاش أو المكافأة شهادة محررة من طبيين حائزين لشهادة الدكتورية ويكونان مستخدمين بصفتها المذكورة في مصلحة عمومية بشرط التصديق على صحة امضائهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص وتحفظ الحكومة المصرية لنفسها الحق في تعيين هذين الطبيين اذا رأت لزوماً لذلك وفي هذه الحالة يجوز للموظف أو المستخدم أن يتنفع بأحكام الفقرة الثانية في هذه المادة .

﴿ المادة الثالثة والعشرون ﴾ الموظف أو المستخدم الذي يتضح عدم اقتداره على خدمة الحكومة بالكيفية الموضحة في المادة السابقة لا يجوز إبقاؤه في وظيفته . ويكون حساب المعاش أو المكافأة له باعتبار أن تاريخ الشهادة الطبية هو نهاية مدة خدمته ولو كان حاصلاً على إجازة اعتيادية أو مرضية « النوع الرابع — المعاشات والمكافآت الممنوحة الى عائلات أرباب المعاشات والموظفين والمستخدمين »

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾ الأشخاص الآتي بأنهم الحق في معاش يعادل نصف معاش المتوفى أو نصف ما كان يستحقه من المعاش لو كان في يوم وفاته قد تقاعد بمقتضى المادة (١٣) أو رقت بحسب الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) وم :

أولاً — أرامل وأولاد أرباب المعاشات

ثانياً — أرامل وأولاد الموظفين والمستخدمين

فاذا كانت مدة خدمة الموظف أو المستخدم عند وفاته أقل من

خمس عشرة سنة يعطى المستحقون من الأرملة والاولاد نصف المكافأة التي كان يستحقها مورثهم لو رقت في يوم وفاته

المادة الخامسة والعشرون يقسم المعاش أو المكافأة الممنوحة بين المستحقين من الارامل والاولاد باعتبار النصف للأرملة أو الارامل والنصف الآخر للاولاد بخصص متساوية .

وفي حالة عدم وجود أرملة يعطى المستحقون من الاولاد نصف المعاش الذي كان مرتباً لمورثهم أو نصف ما كان يستحقه من المعاش أو المكافأة لو رقت في يوم وفاته ويقسم هذا النصف بينهم حصصاً متساوية

فاذا لم تكن أرملة ووجد ولد واحد مستحق ان يعطى هذا الولد ربع المعاش الذي كان مرتباً للمتوفى أو ربع ما كان يستحقه من المعاش والمكافأة فاذا لم يكن ولد يستحق ووجدت ارملة واحدة تعطى الارملة ثلث المعاش الذي كان مرتباً للمتوفى أو ثلث ما كان يستحقه من المعاش أو المكافأة فاذا لم يكن ولد مستحق ووجد جملة أرامل فيعطى ثلث المعاش الذي كان مرتباً للمتوفى أو ثلث ما كان يستحقه من المعاش أو المكافأة . ويقسم هذا الثلث بينهم حصصاً متساوية

المادة السادسة والعشرون في النهاية العظمى للمعاش الذي يؤول الى الارامل والاولاد قد تحددت بمبلغ ٣٠ جنيه مصري .

المادة السابعة والعشرون لا حق للأشخاص الا في بيانه في المعاش أو المكافأة وهم :

أولاً - أرامل أرباب المعاشات اذا كان عقد الزواج قد حصل بعد

تقاعد صاحب المعاش أو رفته أو قبل ذلك بمدة أقل من سنة . وكذلك الاولاد المرزوقون من هذا الزواج .

ثانياً — أرامس الموظفين والمستخدمين اذا كان عقد الزواج قد حصل قبل وفاة الموظف أو المستخدم بمدة أقل من سنة . وكذلك الاولاد المرزوقون من هذا الزواج .

ثالثاً — الاولاد الذكور الذين يكونون قد اكملوا الثامنة عشرة من عمرهم في يوم وفاة والدهم .

رابعاً — البنات اللواتي يكن متزوجات أو أرامل أو مطلقات في يوم وفاة والدهن .

في المادة الثامنة والعشرون { يقطع معاش الاشخاص الاتي بينهم وهم :
أولاً — الارامل اللواتي يتزوجن .

ثانياً — الاولاد الذكور متى اكملوا الثامنة عشرة من عمرهم .

ثالثاً — البنات متى عقد عليهن للزواج .

رابعاً الاولاد الذكور والانات المستخدمون بمعية في مصالح الحكومة والذين قبلوا مجاناً في المدارس الاميرية أو أرسلوا الى الخارج على نفقة الحكومة ليتعلموا دروسهم . على أن حقهم في المعاش يعود لهم اذا رفقوا من خدمة الحكومة أو خرجوا من المدارس .

في المادة التاسعة والعشرون { لا يعاد المعاش الى الارامل اللواتي يطلقن بعد الزواج أو يترملن مرة ثانية . وهذا الحكم سري أيضاً على البنات اللواتي يتزوجن ثم يطلقن أو يترملن .

﴿ المادة الثلاثون ﴾ لاحق في المعاش لمن يتوفى بملها المستخدم أو صاحب المعاش وهي مطلقة منه

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾ حصص الارامل اللواتي يتوفين أو يتزوجن وحصص الاولاد الذكور الذين يكملون الثامنة عشرة من عمرهم أو الذين يموتون قبل بلوغ هذا السن وحصص البنات اللواتي يتزوجن أو يمتن لاثتول الى باقي المستحقين .

« النوع الخامس — المكافآت الممنوحة الى المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المال والى عائلاتهم . »

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾ المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة المال المتدرجون في الجدول حرف (ا) الذين يرقون بسبب المعاهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة تعطى لهم مكافأة معادلة لماهية نصف شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من سني خدمتهم بشرط أن لا تتجاوز هذه المكافأة ماهية سنة واحدة .

احوال المعاهة أو المرض أو كبر السن التي تخول الحق في المكافأة بمقتضى الفقرة السابقة يجب اثباتها بمعرفة طبيين معتمدين الحكومة المستخدمين الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة المال الذين يعينون فيما بعد بصفة دائمة لا يجوز لهم في أي حال من الاحوال ان يطلبوا المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الاولى عن مدد خدمتهم السابقة .

أرامل واولاد المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المال المتوفين في الخدمة تعطى لهم مكافأة معادلة لنصف المكافأة التي تقتضي

الفقرة الاولى بمنحها الى نفس المستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة المال فيما لو رقت يوم وفاته وذلك بالكيفية وبمراعاة القيود المنصوص عليها في المادتين (٢٥ و ٢٧)

ولا اسري أحكام هذه المادة على المال باليومية . ولا تمنح أية مكافأة على مقتضى نص هذه المادة الى الاشخاص الاتي بينهم وهم :

اولاً - المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة المال اذا كانوا مشتركين في صندوق من صناديق التعاون المقررة لها اعادة من قبل الحكومة ولا أراملهم ولا أولادهم

ثانياً - المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة المال الذين نالوا من احدى مصالح الحكومة مكافأة أو منحة أو مساعدة ما بمناسبة رقتهم

ثالثاً - أرامل وأولاد المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المال الذين نالوا من احدى مصالح الحكومة مكافأة أو منحة أو مساعدة ما بمناسبة وفاة مورثهم

« النوع السادس - المعاشات والمكافآت الاستثنائية »

في المادة الثالثة والثلاثون تمنح المعاشات والمكافآت الاستثنائية

للأشخاص الاتي بينهم وهم :

اولاً - الموظفون والمستخدمون الذين يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث قد نشأت بدهاءة عن تأدية اعمال وظيفتهم

ثانياً - أرامل وأيتام الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا حياتهم

اثناء تأدية اعمال وظيفتهم او بسببها . وهذه الاحكام تسري على الموظفين والمستخدمين الدائمين وعلى الموظفين والمستخدمين الموقتين وعلى الخدمة الخارجين عن هيئة المال الوارد بينهم في الجدول حرف (ا) وكذلك على الموظفين والمستخدمين المعينين بمقود اذا لم ينص في هذه العقود على منحهم او منح عائلاتهم أي تعويض او معاش او مكافأة فيما لو فقدوا حياتهم اثناء تأدية اعمال وظيفتهم او بسببها او اصبحوا غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث قد نشأت بداهة عن تأدية اعمال وظيفتهم

المادة الرابعة والثلاثون () الحوادث التي يترتب عليها الوفاة او الاصابة بجروح يصير اثباتها فوراً بمعرفة طيبين من مستخدمي الحكومة وبمقتضى شهادات تحرر شهادة على حسب الاستمارة نمرة ٢ المرفقة بهذا القانون ويشترط في اجراء التحقيق لاثبات أن الموظف او المستخدم كان في حال موته او اصابته بالجروح قائماً حقيقة بتأدية أعمال وظيفته وان الوفاة او الجروح قد نشأت بالبداية عن قيامه بأداء تلك الاعمال

والتقرير الخاص بالتحقيق يرسل مع شهادات الاطباء الى نظارة المالية في اقرب وقت لاجل تسوية المعاش او المكافأة اذا قضى الحال طبقاً لاحكام هذا القانون . واذا كان الكشف الطبي لم يحصل الا من طيب واحد وجب ان يبين في التقرير الاسباب التي اقتضت ذلك وفي هذه الحالة يجوز لرئيس المصلحة التابع لها الموظف او المستخدم الذي اصابه الحادث ولنظارة المالية ايضاً اجراء كشف طبي آخر بمعرفة طيبين آخرين من مستخدمي الحكومة .

المادة الخامسة والثلاثون **٣٣** المعاش الاستثنائي الممنوح بموجب الفقرة الأولى من المادة (٣٣) يفيد بصفة نهائية متى تجاوز صاحبه الستين من عمره أو ثبت أنه غير قابل للشفاء .

وأثبت عدم إمكان الشفاء يكون بعد وقوع الحادث يستبين بمعرفة القومسيون الطبي بالقاهرة أو طبيين يتنصبا القومسيون لهذا الغرض . أما أرباب المعاشات الموجودون خارجاً عن القرار المصري فأثبتان عدم إمكان شغلهم يكون بعد وقوع الحادث بستين أبداً وبمعرفة طبيين حائزين لشهادة الدكتورية ويكونان مستخدمين بصفتهما المذكورة في مساحة عمومية بشرط التصديق على صحة امضائهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص .

وفي حالة ما إذا ثبت من الكشف الطبي ان صاحب المعاش قد شفي من الجروح التي أصابته بسبب تأدية اعمال وظيفته فيشطب المعاش الاستثنائي المرتب له ويمنع ما يستحقه من المعاش أو المكافأة على واقع مائة خدمته مضافاً إليها ثلاث سنوات ما لم يكن أعيد الى خدمة الحكومة . ففي هذه الحالة الأخيرة يشطب المعاش الاستثنائي وعند إحالته على المعاش ثانياً نحسب له مدة خدمته السابقة واللاحقة لعودته الى الخدمة . مضافاً إليها ثلاث سنوات في تسوية معاشه أو مكافأته بصفة نهائية

المادة السادسة والثلاثون **٣٤** تكون تسوية المعاشات الاستثنائية للموظفين والمستخدمين الجاري عليهم حكم الاستقطاع والموظفين والمستخدمين المميزين بمقود وهم المنصوص عليهم في المادة (٣٣) على حسب القواعد الآتية .

الموظف أو المستخدم الذي أصبح غير قادر على الخدمة لاصابته بحادث شديد قد نشأ بالبداية عن تأدية اعمال وظيفته وكانت مدة خدمته أقل من عشر سنوات يعطى معاشاً مساوياً لربع ماهيته الاخيرة

اما اذا كانت مدة خدمته عشر سنوات أو ازيد يضم له خمس سنوات على مدة خدمته لاجل تسوية المعاش الاستثنائي . وتكون نسوية المعاش بمقتضى أحكام المادة (٢) . وتعتبر المدة الاضافية أسوة بمدة الخدمة الحقيقية تماماً عند عمل هذه التسوية . ومع ذلك فقاعدة حساب المعاش تكون بحسب آخر ماهية للموظف أو المستخدم . ويرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها ان تمنح المعاش بحسب مآراء مناسبة لشدة الاصابة بالجرح ولا يجوز في اي حال من الاحوال ان يتجاوز المعاش النهايات العظمى المحددة في المادة (١٦)

المادة السابعة والثلاثون **أ** أرامل وأولاد الموظفين أو المستخدمين الذين فقدوا الحياة اثناء تأدية اعمال وظيفتهم او الذين توفوا عقب ما اصابهم من الجروح اثناء تأدية اعمال وظيفتهم لهم الحق في نصف ما كان يعطى من المعاش للموظف أو المستخدم نفسه بمقتضى المادة السابقة فيما لو كان أحيل على المعاش عقب حادث جعله غير قادر على الاستمرار في تأدية خدمته

يرخص لنظارة المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها ان تمنح مقداراً من المعاش أكبر من المقدار المنصوص عليه في الفقرة السابقة بدون أن يتجاوز المعاش الممنوح بهذه الكيفية ما يعطى من المعاش لأرامل وأولاد الموظف أو المستخدم على مقتضى المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ .

إذا كان للموظف أو المستخدم مدة كافية لاستحقاقه نهاية المعاش المنصوص عليه في المادة (٦) مع اعتبار آخر مادية حصل عليها قاعداً في نسوية المعاش .

المادة الثامنة والثلاثون (١) الاحكام المختصة بتقسيم المعاشات بين الارامل والابتام وبمقدار النهايات المعطى لها وبسقوط الحق في المعاش وغير ذلك سري على المعاشات الاستثنائية طبقاً لاحكام المواد (٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١)

ومع ذلك فلا رامل الموظفين والمستخدمين الذين فقدوا الحياة أثناء تأدية اعمال وظيفتهم أو بسببها الحق في المعاش على مقتضى المادتين (٢٤ و ٥٠) مهما كان التاريخ لذي حصل فيه عقد الزواج . والاولاد المرزوقون من هذا الزواج لهم هذا الحق ايضاً

المادة التاسعة والثلاثون (٢) المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة المال الذين أصبحوا غير قادرين على الاستمرار في تأدية خدمتهم لاصابتهم بحوادث شديدة قد نشأت بالبداية أثناء تأدية اعمال وظيفتهم تمنى لهم مكافأة باعتبار مائة شهر واحد من مالهتهم الاخيرة عن كل سنة من السنوات السبع الاولى من سني خدمتهم وباعتبار مائة شهرين عن كل سنة من السنين الخمس التالية وباعتبار مائة ثلاثة شهور عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة من سني خدمتهم .

يرخص انظاره المالية في الاحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دوز سواها ان تمنح المكافأة بحسب اتراه مناسباً لشدة الاصابة بالجرح .

ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يكون مقدار المكافأة الممنوحة على مقتضى الفقرتين السابقتين أقل من عشرين جنيهاً ولا أكثر من مقدار ماهية - سنتين من الماهية الأخيرة للمستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال .
أرامل وأولاد المستخدمين الموقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين فقدوا حياتهم أثناء تأدية أعمال وظيفتهم أو بسببها . يطى لهم نصف المكافأة المقررة بمقتضى الفقرة الأولى .

رخص لنظارة المالية في الأحوال الاستثنائية التي يكون الحكم فيها لهذه النظارة دون سواها أن تمنح مكافأة تقوف المقدار المنصوص عليه في الفقرة السابقة بحيث لا تتجاوز المكافأة الممنوحة مبلغاً يعادل مقدار ماهية سنتين من الماهية الأخيرة للمستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال .
وتوزع المكافأة على حسب أحكام المادتين ٢٥ و ٢٧ . وتصرف للأرامل والأولاد . هما كان التاربخ الذي حصل فيه عقد الزواج .
ونسرى أحكام هذه المادة أيضاً على . عمال باليومية .

~ ~ ~

بَابُ الرَّابِعِ

مطلب الماش أو المكافأة

بِالمادة الأربعون : يجب تقديم طلب الماش أو المكافأة مع جميع المستندات في مهلة ١٠ ايام تمضي من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم عمله في مهلة وظيفته .

أما الأرامل والأيتام فيبندى . يعاد السنة أشهر المذكورة بالنسبة إليهم

من اليوم الثاني لوفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش
والمستخدمون المحالون على مجالس التأديب يتبدىء ميعاد الستة أشهر
بالنسبة اليهم من تاريخ الحكم الذي يصدر بشأن حقوقهم في المعاش
كل طلب يختص بالمعاش أو المكافأة يجب تقديمه الى ناظر المالية
مباشرة أو بواسطة رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم أو بواسطة
المديرية أو المحافظة التي يقيم الارامل والايتم في دائرتها .
يجب اثبات تقديم الطلب بمقتضى إيصال من مدير عموم الحسابات
المصرية أو رئيس المصلحة أو المدير أو المحافظ على حسب الاحوال أو
بمقتضى اعلان عن يد أحد المحضرين

في المادة الحادية والاربعون) إذا قدم أي طالب يختص بالمعاش أو
بالمكافأة بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابعة وبخلاف الشكل المقرر
فيها فيكون مرفوضاً وتسقط جميع حقوق الطالب في المعاش أو في المكافأة
إذا قدم أحد المستحقين من أرامل أو أولاد الموظف أو المستخدم أو
صاحب المعاش المتوفي طلباً بالمعاش أو بالمكافأة بالكيفية المبينة في المادة (٤٠)
فذلك يمنع سقوط حق الارامل والاولاد الآخرين .

في المادة الثانية والاربعون) طلبات المعاش التي تقدم من الارامل
والايتم يجب أن تكون مصحوبة بشهادة وفاة الموظف أو المستخدم أو
صاحب المعاش وبشهادة محررة من جهة الاختصاص (على حسب الملحق نمرة ١)
مبيناً فيها أسماء الارامل وتاريخ عقود الزواج واسماء وأعمار أولاد الموظف
أو صاحب المعاش المتوفي .

﴿ المادة الثالثة والاربعون ﴾ الطلبات التي يقدمها أرامسل وأولاد الموظفين والمستخدمين وأرباب المعاشات يجب تعزيزها بشهادة تثبت صحة عدد الأولاد وتاريخ الزواج وتكون محررة من اثنين من موظفي الحكومة الذين لا يزالون في خدمتها أو الذين هم من أرباب المعاشات . وذلك فضلا عن الشهادة الصادرة من جهة الاختصاص الواجب تقديمها بمقتضى المادة السابقة وكل شهادة مزورة تستوجب رفع الدعوى العمومية لمحاكمة من يؤذيها .

— — — — —

﴿ الباب الخامس ﴾

تسوية المعاشات والمكافآت

﴿ المادة الرابعة والاربعون ﴾ المعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين أو المستخدمين الملكيين بمقتضى هذا القانون تكون تسويتها بمعرفة نظارة المالية

﴿ المادة الخامسة والاربعون ﴾ يحسب عمر الموظفين والمستخدمين ومدة خدمتهم بالسنين الا فرنيكية .

﴿ المادة السادسة والاربعون ﴾ تسوية المعاشات تكون على حسب مدة الخدمة الحقيقية بصرف النظر عن المدد الاتية :

أولا — مدد الخلو

ثانيا — مدد الغياب والاجازات التي لا يكون صاحب الشأن استولى فيها على ماهيته بالكامل .

ثالثا — مدد الايقاف الذي ترتب عليه الحرمان في كادال الماهية أو من جزء منها .

المادة السابعة والاربعون * مدد الخدمة في السودان يضاف اليها نصف مقدارها . ويضاف مقدار التذف أيضاً الى مدد الخدمة في فنار أبي الكيزان وفنار الاخوين وفنار الاشرفي . تحسب مدد الخدمة التي تؤدي في جنوبي الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالي باعتبار ضعف مدتها الحقيقية بشرط أن يكون النقل أو الذهاب بأمورية الى جنوبي هذا العرض قد حصل بمقتضى أمر مكتوب من رئيس المصلحة وبشرط أن كل مدة خدمة فيه لا تقل عن ثلاثة شهور بلا انقطاع .

الموظف أو المستخدم الذي كان والداه مقيمين اقامة شرعية في السودان عند ولادته لا حق له في المدة الاضافية المنصوص عليها في الفقرة الاولى وانما يضاف الى مدة خدمته التي يؤديها جنوبي الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالي ثلث مقدارها فقط

المدد الاضافية المنصوص عليها في هذه المادة لا تسري على المستخدمين الموقتين ولا على الخدمة الخارجين عن هيئة العمال .

المادة الثامنة والاربعون * عند عمل حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش يصرف النظر في المجموع الختامي لهذه المدة عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور

أما الكسور التي تعادل تسعة شهور أو أكثر فتحسب سنة كاملة

المادة التاسعة والاربعون * تسوى مكافآت الرفت باعتبار الماهية الاخيرة للدوظفين أو المستخدمين الدائمين أو الموقتين وللخدمة الخارجين عن هيئة العمال ولا يحسب لهم كسور الشهر في مجموع مدد خدمتهم

﴿ المادة الخمسون ﴾ المعاشات التي اسرى بمقتضى هذا القانون ويكون مقدارها أقل من ٥٠٠ مليم في الشهر لا يجوز قيدها ويجب استبدالها برأس مال من النقود طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣

﴿ الباب السادس ﴾

سرف المعاشات

﴿ المادة الحادية والخمسون ﴾ يرتب المعاش للموظف او المستخدم من تاريخ قطع ماهية وظيفته ويرتب للارامل والايام من اليوم التالي لوفاة الموظف او المستخدم او صاحب المعاش

يعطى ميعاد شهر واحد بالاكثر لاجل تسليم الموظف او المستخدم ما يمهده ويصرف اليه عن مدة التسليم مكافأة معادلة لماهيته لا يستقطع منها شيء او ان هذه المدة لا تحسب في المعاش ويرتب له المعاش من يوم قطع المكافأة المذكورة

ولا يجوز مد ميعاد الشهر المذكور الا بقرار خصوصي من مجلس النظارة
﴿ المادة الثانية والخمسون ﴾ صرف المعاشات يكون شهرياً باعتبار جزء واحد من اثني عشر جزءاً من المعاش السنوي بعد حلول ميعاد كل جزء . ويكون الصرف من خزائن نظارة المالية والمصالح السنوية لذلك .

﴿ المادة الثالثة والخمسون ﴾ يجوز لنظارة المالية ان تصرف موقتاً من اصل المعاش او المكافأة الجزء الذي لا يكون موضوعاً لالة منازعة كانت وذلك الى ان تتم ائونة المعاش او المكافأة بصفة نهائية

الباب السابع

أرباب المعاشات والقدماء من الموظفين أو المستخدمين

الذين يعودون الى الخدمة

المادة الرابعة والخمسون (١) اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو مؤقتة أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة المال فيوقف صرف معاشه .

أرباب المعاشات والقدماء من الموظفين أو المستخدمين الذين يعودون الى الخدمة من تاريخ هذا اليوم يسري عليهم هذا القانون دون سواء فيما يخص بتسوية معاشهم أو مكافأتهم نسوية نهائية . هما كان قانون المعاشات الذي كان جاريا العمل به وقت دخولهم في الخدمة لأول مرة . وتكون هذه التسوية النهائية عن مجموع مدد خدمتهم السابقة لعودتهم الى الخدمة واللاحقة لها . ومع ذلك فأرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة لم الحق في ان يطلبوا بعد انفصالهم منها إعادة ترتيب معاشهم السابق مجردا كما كان .

معاش ارامل واولاد ارباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة بصفة نهائية ويتوفون في اثنائها تكون تسويته بحسب اختيارهم . اما عن مجموع مدد خدمة مورثهم بمقتضى احكام هذا القانون او باعتبارهم المعاش الذي كان مرتبا لمورثهم قبل عودته الى الخدمة وبمقتضى القانون الذي نال المورث معاشا بموجب .

واذا كان احد الموظفين أو المستخدمين القدماء قد اخذ مكافأة عند

انقضاله من الخدمة فيكون غيراً عند عودته اليها بصفة نهائية بين عدم رد هذه المكافأة وفي هذه الحالة لا تحسب له مدة خدمته السابقة في تسوية ما يستحقه من المعاش او المكافأة عن مدة خدمته الجديدة وبين رد المكافأة بأكملها في ميعاد لا يتجاوز الستة اشهر وفي هذه الحالة تحسب له مدة خدمته السابقة في التسوية النهائية للمعاش او المكافأة

المادة الخامسة والخمسون ٥ ارباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة بصفة مؤقتة او بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال لا يكون لهم حق في المكافأة المنصوص عليها في المادة (٣٢) .

قدماء الموظفين والمستخدمين الداعمين الذين لا معاش لهم اذا اعيدوا الى الخدمة بصفة خدمة خارجين عن هيئة العمال تكون معاملتهم عن مدة خدمتهم الجديدة على حسب احكام المادة (٣٢)

المادة السادسة والخمسون ٥ كل موظف او مستخدم نال معاشاً او مكافأة بسبب عاهة او مرض لا يجوز اعادته الى الخدمة الا بقرار خاصي من مجلس النظار .

المادة السابعة والخمسون ٥ اذا عاد الى الخدمة احد الموظفين أو المستخدمين الذين نالوا معاشاً بسبب عاهة او مرض ثم اخذ اجازة مرضية في خلال السنين الثلاث التي تلي عودته الى الخدمة فلا حق له اثناء هذه الاجازة في ماهية وظيفته . ولا يصرف له في مدة هذه الاجازة سوى قيمة المعاش الذي كان مرتباً له قبل عودته الى الخدمة .

واذا كان الموظف او المستخدم الذي عاد الى الخدمة قد اخذ مكافأة

فقط بسبب عاهة أو مرض فلا يصرف له في مدة الاجازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة سوى نصف ماهيته اذا كانت الماهية لا تزيد عن العشرين جنهاً وثانها اذا كانت تزيد عن العشرين جنهاً بحيث لا يقل المبلغ الذي يصرف له في هذه الحالة الاخيرة عن عشرة جنيهات

المادة الثامنة والخمسون (٥) أرباب المعاشات الذين يعودون الى خدمة الحكومة بصفة نهائية أو بصفة وقتية أو بصفة خدمة خارجين عن هيئة المال بعد ان يكونوا قد استبدلوا معاشهم كله أو بمضه يستقطع من ماهيتهم مبلغ يعادل قيمة المعاش المستبدل . فاذا كانت خدمتهم الجديدة نهائية فنسوية معاشهم عند رفعتهم تكون طبقاً لاحكام هذا القانون باعتبار مجموع مدد خدمتهم كأنهم لم يستبدلوا معاشهم ويرتب لهم معاش يعادل الفرق بين مقدار المعاش الناتج عن مجموع مدة خدمتهم وبين مقدار المعاش المستبدل ومع ذلك فلهم الحق في ان يستبدلوا اعادة ترتيب المعاش الذي كان مرتباً لهم بعد الاستبدال مجرداً كما كان

أرباب المعاشات الذين يعودون الى الخدمة بماهية أقل من الماهية التي حصل على مقتضاها نسوية معاشهم يستقطع منهم مبلغ يعادل الفرق بين ماهيتهم الجديدة وبين الماهية القديمة مطروحا منها مقدار المعاش المستبدل فان يستقطع منهم شيء في نظير المعاش المستبدل

المادة التاسعة والخمسون (٦) أرامل واولاد أرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشهم كله أو بمضه وتوفوا بعد عودتهم الى الخدمة لهم الحق مع مراعاة الشروط والقيود المبينة في الماد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من هذا

القانون في نصف المعاش الذي كان رتب لمورثهم على مقتضى الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة (٥٨) لورفت في يوم وفاته .

- - - - -

الباب الثامن

سقوط الحق في المعاش أو في المكافأة

المادة الستون يسقط حق الاشخاص الاتي يانهم في المعاش أو في المكافأة ولو بعد قيد المعاش أو في تسوية المكافأة وم .

أولا — كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في واقعة من الوقائع التي تعتبر جنائية في قانون العقوبات .

ثانياً — كل موظف او مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في تزوير أو اختلاس أو غدر أو سلب الاموال بالاحتيال أو نصب أو خيانة في الامانة .

ومع ذلك فلصاحب الشأن في الحالتين السابقتين في ميعاد شهر من ابتداء تاريخ صيرورة الحكم الصادر عليه نهائياً أن يرفع الامر بمراجعة بسيطة الى مجلس النظر يسترحم فيها ابقاء كل أو جزء من المعاش الذي سقط حقه فيه ومجلس النظر يحكم في ذلك بطريقة قطعية بعد أخذ رأي مجلس التأديب المخصوص التابع له الموظف أو المستخدم ومجلس التأديب المخصوص للمصلحة التي كان صاحب المعاش تابعاً وقت احاطته على المعاش

المادة الحادية والستون العزل بالكيفية المنصوص عليها في اللوائح يوجب سقوط كل الحقون في المكافأة .

إذا أعيد الموظف أو المستخدم المعزول بهذه الكيفية الى الخدمة فقد خدمته السابقة لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة

لا يجوز الحكم بسقوط الحق في المعاش كله أو بعضه بسبب العزل الا من مجلس التأديب المخصوص أو الهيئة التأديبية المختصة بذلك .

إذا أعيد الى الخدمة موظف أو مستخدم معزول مع سقوط حقوقه كلها في المعاش فقد خدمته السابقة لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة عن مدة خدمته الجديدة .

إذا أعيد الى الخدمة موظف أو مستخدم معزول مع سقوط حقوقه في جزء من المعاش فتسوية معاشه النهائية تكون عن مجموع مدد خدمته السابقة للعزل واللاحقة له ويخصم من مدد خدمته السابقة للعزل ربع مقدارها أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك بنسبة الحصة المستزلة من معاشه الاصيل .
وإذا عزل الموظف أو المستخدم بدون سقوط حقوقه في المعاش فقد خدمته السابقة تحسب في تسوية معاشه النهائية .

﴿ المادة الثانية والستون ﴾ الموظف أو المستخدم الذي يستغنى تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة

وإذا أعيد الموظف أو المستخدم المستغنى الى الخدمة فقد خدمته السابقة على استغناؤه تحسب له في المعاش أو المكافأة

المستخدم الموقت أو الخارج عن هيئة العمال الذي يستغنى تسقط حقوقه في المكافأة المنصوص عليها في المادة (٣٢) . وإذا أعيد فقد خدمته

السابقة على استغفائه لا تحسب له في تسوية المكافأة عن مدة خدمته الجديدة
 المادة الثالثة والستون يستثنى في احكام المادة السابقة المدرسات اللواتي
 يستوفين بقصد الزواج بأن يكون لهن حق في مكافأة معادله لماهية شهر
 واحد عن كل سنة من سني خدمتهن

وتمنح لهن هذه المكافأة مع مراعاة الشروط الآتية :

أولاً — ان يكون قد مضى عليهن في وقت تقديم الاستغفاء ثلاث
 سنوات كاملة في الخدمة .

ثانياً — أن تشهد نظارة المعارف العمومية بحسن سلوكهن وقيامهن
 بالخدمة على مايرام .

ثالثاً — أن لا تصرف المكافأة الا بعد الزواج وبشرط حصوله في
 مدة الاشهر الثلاثة التالية للاستغفاء .

المادة الرابعة والستون اذا استمر صاحب المعاش بعد عودته الى الخدمة
 بصفة نهائية أو بصفة وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة المال على
 استيلاء معاشه مع ماهية وظيفته يزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش
 سقوطاً نهائياً . وكذلك الحال فيما يخص بأرامل وأولاد أو بنات صاحب
 المعاش أو الموظف أو المستخدم الذين يعينون في احدى وظائف الحكومة
 ويستتروا على الاستيلاء على معاشهم مع ماهية وظيفتهم

ومع ذلك فأرامل وأولاد أو بنات صاحب المعاش أو الموظف أو
 المستخدم الذين يعينون في احدى وظائف الحكومة يكون لهم الخيار في
 الاستيلاء على ماهية وظيفتهم أو الاستمرار على أخذ المعاش الآيل اليهم

بطريق الميراث . وفي حالة رفقهم يكون لهم الخيار في طلب ما يستحقونه من المعاش أو المكافأة علي حسب مدة خدمتهم أو المعاش الآيل اليهم بطريق الميراث .

﴿ المادة الخامسة والستون ﴾ يشطب من دفاتر الخزينة كل معاش لا يطالب صاحبه بالمبالغ المستحقة منه في ميعاد ثلاثة - نوات تمضي من تاريخ آخر صرف .

﴿ المادة السادسة والستون ﴾ ما يستحق من المعاش ولم يطالب صاحبه به في ميعاد سنة واحدة تمضي من تاريخ آخر صرف يصبح حقاً للخزينة .



الباب التاسع

المصالح غير مندرجة في ميزانية الحكومة

﴿ المادة السابعة والستون ﴾ لا تسري أحكام هذا القانون الا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة المال والمال باليومية المربوطة ماهياتهم وأجرهم في ميزانية الحكومة العمومية :

أولاً — مجلس الصحة البحرية والكورتينيات

ثانياً — تفتيش الجزر والجزيرة

ثالثاً — المطبعة الايرية

رابعاً — الدائرة الخاصة

خامساً — الكتبخانة الخديوية

سادساً — مدير عموم ووكيل وباشمهندس ديوان الاوقاف

❦ الباب العاشر ❦

أحكام وقفية وحسوبة

❦ المادة الثامنة والستون ❦ معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الموجودين الآن في الخدمة يستمر تسويتها بمقتضى أحكام القوانين الجاري العمل بها الآن وهي:

القانون الصادر في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٧١ المعروف بقانون سعيد باشا

القانون الصادر في ١٨ شوال سنة ١٢٨٧ المعروف بقانون اسماعيل باشا.

الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

القانون الصادر في ٢١ يونيو سنة ٨٨٧ المعروف بقانون توفيق باشا.

الامر العالي الصادر في ٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ القاضي باستقطاع اليوم الاحتياطي

❦ المادة التاسعة والستون ❦ الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة ماعدا المبنيين في المادة (٤) يسوغ ماملتهم بمقتضى أحكام هذا القانون . ويجب عليهم أن يقدموا طلبا بذلك الى نظارة المالية في ميعاد ستة أشهر تمضي من تاريخ هذا اليوم . ومن يطلب من هؤلاء الموظفين أو المستخدمين الانتفاع بهذا القانون في الميعاد المذكور ويكون ساريا عليه قانون سعيد باشا أو قانون اسماعيل باشا تستقطع من ماهيته الخمس في المائة في المستقبل ويجب عليه أن يدفع للحكومة في ميعاد خمس سنوات الفرق بين

الخمس في المائة واليوم الاحتياطي عن كامل مدد خدمته السابقة . ويكون الدفع باستقطاعات متساوية من ماهيته الشهرية أو من معاشه اذا اقتضى الحال .

بعد انتهاء ميعاد الستة اشهر المذكورة في الفقرة السابعة فالموظفون والمستخدمون الذين طلبوا ماملتهم بهذا القانون لا يجوز لهم في أي حال من الاحوال وتحت أية حجة كانت أن يطلبوا الغاء مفعول طلبهم . وكذلك الحال فيما يختص بالذين لم يطلبوا المعاملة بهذا القانون بل استمروا خاضعين لاحكام القوانين القديمة فإنه لا يجوز لهم ان يطلبوا الانقاع بأحكام هذا القانون . الطلبات التي تقدم الى نظارة المالية يجب اثباتها بإيصال معطى من مدير عموم الحسابات المصرية أو من رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم . مدد الخدمة السابقة المؤداة بالكيفية الاتي يلزمها لا تحسب في المعاش في أي حال من الاحوال حتى ولو دفع أصحابها قيمة الاستقطاع الخاص بها الذي لم يسبق خصمه من ماهياتهم وهي :

اولا - مدد الخدمة التي أداها أصحابها بصفة خدمة خارجين عن هيئة المال .

ثانياً - مدد الخدمة المؤداة بمقتضى عقود تضمن مزايا خصوصية في صيرة مكافآت

ثالثاً - مدد الخدمة المؤداة بصفة مؤقتة أو الى أجل مسمى .
الموظفون والمستخدمون الموجودون الآن في الخدمة الذين كان عمرهم يزيد عن ٣٥ سنة عند دخولهم في الخدمة الدائمة يكون لهم حق في المعاش

وتستقطع الخمسة في المائة من ما هيأهم من تاريخ صدور هذا القانون اذا طلبوا ذلك في ميعاد ستة اشهر تمضي من تاريخ صدور هذا القانون . ولكن مدد خدمتهم السابقة لا تحسب في المعاش ولا في المكافاة .

المستخدمون الموقتون والخدمة الخارجون عن هيئة المال الموجودون الآن في الخدمة بما فيهم صف الضباط والعساكر التابعون للبوليس وخفر السواحل الذين سبقت لهم الخدمة في الجيش ينتفعون من احكام هذا القانون المادة السبعون من الموظفين والمستخدمون المحالون على المعاش أو المرفوتون قبل تاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ومستحقو المعاش من ورثة الموظفين والمستخدمين المتوفين قبل التاريخ المذكور لا يجوز لهم في أي حال من الاحوال أن ينتفعوا من الاحكام السابقة بل يعاملون بمقتضى قوانين المعاشات التي كانت سارية عليهم أو على مورثيهم . ويجوز بصفة استثنائية للموظفين والمستخدمين المحالين على المعاش أو المرفوتين من تاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٨ الى تاريخ صدور هذا القانون ولمستحقي المعاش من ورثة الموظفين والمستخدمين المتوفين في خلال المدة المذكورة ان يطلبوا الانتفاع بأحكام هذا القانون . ويجب ان يقدم الطلب الخاص بذلك في ميعاد ستة اشهر يتندي من تاريخ صدور هذا القانون والا سقط حق اصحاب الشأن في المعاملة بأحكامه .

• مستحقو المعاش من ورثة اصحاب المعاشات المتوفين قبل صدور هذا القانون ومعه لا يجوز لهم في أي حال من الاحوال ان ينتفعوا بأحكامه اذا كانت معاشات مورثيهم قد تسوت بمقتضى نصوص القوانين السابقة .

مادة الباب الحادي عشر

احكام عمومية

المادة الحادية والسبعون (١) يرض ناظر المالية على مجلس انظار الاحوال التي يظهر له انها تستدعي تفسيراً لاحد احكام هذا القانون. وتفسير مجلس النظار ينشر في الجرائد الرسمية ويتخذ أساساً لتسوية الاحوال المماثلة لذلك ويعتبر تفسيراً تشريعياً ويكون العمل به واجباً

المادة الثانية والسبعون (٢) على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه صدر بسراي طابدين في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٧ (١٥ ابريل سنة ١٩٠٩) (عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية

(بطرس غالي)

(محمد سعيد)

ناظر الداخلية

(سعد زغلول)

ناظر المعارف العمومية

(حسن رشدي)

ناظر الحقانية

(أحمد حشم)

ناظر المالية

ناظر الاشغال العمومية والحرية والبحرية (اسماعيل سري)



قانون

بتعديل الامر العالي المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

س خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدلة بالقانون نمرة (٥) الصادر في سنة ١٩٠٤ وعلى القانون الصادر في هذا اليوم بتشكيل محاكم الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

١ — عدلت الفقرة الاولى من المادة العاشرة من الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بما يأتى :

(١٠) — تصدر الاحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في حال انقضاء المحكمة بهيئة محكمة نقض و ابرام طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الاحكام تصدر من خمسة قضاة)

٢ — على ناظر الحقاينة تنفيذ هذا القانون وبكون العمل بموجبه من اول فبراير سنة ٩٠٥

صدر بمرأى عابدين فى ٦ القعدة سنة ١٣٢٢ (١٢ يناير سنة ٩٠٥)

(عباس حلمي)

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحقاينة

ابراهيم فؤاد

قانون

بتعديل المواد ٤٥ و ١٧٩ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات واستبدال
المحكمة الاستئنافية والمحكمة المختصة الواردة في المواد ١٧٨ و ١٨٢ و ١٨٣ و
١٨٤ جنايات بكلمة المحكمة الابتدائية وحذف كلمة الاستئناف الواردة
في المواد ١٨٣ و ١٨٦ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات . وحذف عبارة
او من محكمة الاستئناف الواردة في المادة ١٨٧ جنايات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم الاهلية .
وعلى القانون الصادر في هذا اليوم بتشكيل محاكم الجنايات - وعلى القانون
الصادر في هذا اليوم بتعديل الامر العاليي المشتمل على لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفاية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد
أخذ رأي مجلس شوري القوانين

أمرنا بما هو آت

١ - عدلت المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات المذكور كما يأتي :

« يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية
على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية »

٢ - عدلت المادة ١٧٩ من ذلك القانون كما يأتي : « يرفع الاستئناف

الى المحكمة الابتدائية »

واستبدلت عبارة المحكمة الاستئنافية والمحكمة المختصة بنظر الاستئناف والمحكمة التي تكون الحكم في الاستئناف من خصائصها الواردة في المواد ١٧٨ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ من ذلك القانون بكلمة المحكمة الابتدائية

وحذفت كلمة (محكمة الاستئناف الواردة في المواد ١٨٣ و ١٨٦ و ١٨٩ من ذلك القانون

وحذفت أيضاً عبارة (أو من محكمة الاستئناف) الواردة في المادة ١٨٧
٣ - عدلت المادة ٩ ٢ من ذلك القانون بما يأتي :

(٢٢٩ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية والمدعي بها فيما يخص بحقوقهما فقط أن يظمن أمام محكمة الاستئناف المنقذة بهيئة محكمة تقص و ابرام في احكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح ولا يجوز هذا الظمن الا في الاحوال الثلاث الآتية :

الاولى - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم

الثانية - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما

صار اثباتها في الحكم

الثالثة - اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراآت أو الحكم

والاصل في الاحكام اعتبار ان الاجراآت المتعلقة بالشكل سواء كانت

اصلية أو بوجوب عدم اسنيغالها بطلان العمل قد روعيت اثناء الدعوى ومع

هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية ان تلك الاجراآت

أهملت او خواتم وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم.
وعدلت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ من ذلك القانون هكذا :
(وتحكم براءة المتهم في الحالة الاولى الميئة في المادة ٢٢٩ واما في
الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تعيد الدعوى الى المحكمة
التي أصدرت الحكم المتضمن فيه وفي هذه الحالة الثالثة لا يجوز لاحد من
القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض ان يكون عضوا بالهيئة التي
تعيد نظر القضية)

٤ - احكام المادة الثانية من هذا القانون تسري على كل قضية من
قضايا الجناح التي يكون رفع عنها استئناف بعد اول فبراير سنة ٩٠٥
احكام المادة الثالثة منه تسري على كل طعن يحكم فيه بعد التاريخ المذكور
٥ --- على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون

صدر بسراي عابدين في ٦ القعدة سنة ١٣٢٢ (و ١٢ يناير سنة ٩٠٥)

(عباس حلمي)

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

مصطفى فهمي

ناظر الحفانية

ابراهيم فؤاد



قانون قاضي التحضير

نمرة ٣ الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٠

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ١٤

يونيو سنة ١٨٨٣

وعلى قانون المرافعات في المسائل المدنية والتجارة أمام المحاكم الاهلية

الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد

أخذ رأي مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾ تقدم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتداءية

كانت أو استئنافية في كل محكمة كاية الى احدى جلسات قاضي التحضير

وكذلك تقدم اليه قضايا المعارضة في الاحكام النياية وقضايا بطلان المرافعة

﴿ المادة الثانية ﴾ يمين قضاة التحضير في كل محكمة من بين قضاتها

بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة

﴿ المادة الثالثة ﴾ يجب على الخصوم أن يستوفوا في أول جلسة ذكر

جميع الالوجه التي تدعو الى طلب التأجيل

وتقدم الى قاضي التحضير جميع أوجه الدفع والدعاوي التي تقام من

المدعى عليهم على المدعين في اثناء الدعوى والمسائل الفرعية

﴿ المادة الرابعة ﴾ اذا طلب من قاضي التحضير تأجيل قضية ورأى ان هذا الطلب كان يمكن تقديمه في جلسة سابقة ثم قرره فإنه يحكم حينئذ على الطالب بفرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش. وله ان يمنع كل هذه الفرامة اوجزاء منها الى الخصم على سبيل التعويض

﴿ المادة الخامسة ﴾ لا يسوغ تأجيل القضية اسبب واحد مرتين الا اذا كان التأجيل لاحضار اوراق ليست في حيازة الخصوم انفسهم بعد ان ثبت الطالب انه عمل ما في وسعه للحصول على تلك الاوراق في المدة الاولى

﴿ المادة السادسة ﴾ اذا تبين للقاضي ان اسباب التأجيل الثاني قوية وان عدم القيام بالعمل المطلوب ناشيء عن سوء نية او خطأ او اهمال الخصم او وكيله فيحكم على ذلك الخصم بفرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش وله ان يمنع كل هذه الفرامة اوجزاً منها الى الخصم على سبيل التعويض

﴿ المادة السابعة ﴾ يختص قاضي التحضير بما يأتي

اولاً — تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم

ثانياً — الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسمع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة

ثالثاً — مراقبة تبادل الاوراق بين الخصوم وايداعها واعلان المذكرات التحريرية

رابعاً — التقرير باعادة اعلان الخصوم او حضورهم شخصياً

خامساً — اثبات اقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلم عنها واعترافهم والصلح بينهم وغير ذلك من الافاقت التي تصدر منهم

سادساً — اصدار الاحكام القياية واحكام اثبات القية . ولا يجوز للقاضي المعافاة من الكفالة في اية حالة من احوال التنفيذ المؤقت .

سابعاً — التقرير بشطب الدعوى وبابطال المرافعة .

ثامناً — الحكم بادخال ضامن في الدعوى او بدخول شخص ثالث فيها .

تاسعاً — ايقاف المرافعة في الاحوال المنصوص عليها فانونا .

عاشراً — احوالة الدعوى الى محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او دعوى اخرى مرتبطة بها .

حادي عشر — ضم دعوى الى اخرى متى كانت الاخرى لا تزال في التحضير .

المادة الثامنة — لقاضي التحضير ايضاً في حالة اتفاق الخصوم

اولاً — تعيين خير في الدعوى . وفي هذه الحالة يحدد القاضي المأمورية ويسمى الخبير او الخبراء حسب اهمية الدعوى اذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين امامه في اليوم الذي يحدده لذلك

ثانياً — الحكم في المسائل الوقية والاجراءات التحفظية

ثالثاً — توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها او اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة

رابعاً — الحكم بتحقيق الوقائع التي يقرها وبمباشرة

خامساً — الحكم في الدفع بعدم الاختصاص وبإعلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضي المادة

المادة التاسعة — متى رأى القاضي ان القضية تم تحضيرها وصارت

صالحة للمرافعة في الموضوع يقرر باحالتها الى احدى جلسات دوائر المحكمة وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل في موضوعها اذا لم يتم الخصم بأداء العمل الذي تأجلت من أجله الدعوى طبقاً لنص المادتين الخامسة والسادسة

المادة العاشرة * اذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضي التحضير فله ان يضم ذلك الدفع على الموضوع او يحيله على المحكمة وللمحكمة متى فصلت في الدفع حيزت الدعوى او اعادتها الى قاضي التحضير

المادة الحادية عشرة * لا يقبل العلمن بطريق الاستئناف في القرارات التي تصدر من قاضي التحضير

المادة الثانية عشرة * لقاضي التحضير في تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التي للمحكمة

المادة الثالثة عشرة * لا تقبل المحكمة في القضية التي احيلت عليها للفصل في موضوعها طلباً من الطالبات المختص بنظرها قاضي التحضير او التي كان يجب تقديمها اليه الا اذا ثبت لديها ان ادعاء ذلك الطالب قد طرأت من يوم احالة القضية او كانت مجهولة من الناحية وقت الاحالة

المادة الرابعة عشرة * ومع ذلك اذا زادت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضي التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابداءه اليه ففي هذه الحالة تحكم على الخصم الذي وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز الف قرش ولها ان تمنح كل هذه

الغرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التعويض وتحكم ايضاً بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخدم بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا القانون

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ على ناظر حفايتنا تنفيذ هذا القانون

صدر بسراي عابدين في ٦ صفر سنة ١٣٢٨ و ١٦ فبراير سنة ١٩١٠

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالي



قانون المطبوعات المصرية

الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١



١ نحن خديوي مصر)

بإمرنا على ما عرض لطرفنا من مجلس سلاطنا

(امرنا بما هوأت)

المادة ١ لا يسوغ لاحد أن يكون صاحب مطبعة الا بعد ان يعطى له رخصة من نظارة الداخلية وبعد ان يودع عشرة الاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حال أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء

المادة ٢ المطابع السرية تقفل وتضبط ادواتها ويجازى مالكيها أو المدوعة عنده بغرامة من خمسة الاف قرش الى خمسة عشر الف قرش

المادة ٣ لا يجوز لاحد من ارباب المطابع أن يطبع صحفاً قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابه ملنة بعزمه على طبعها وكذلك لا يجوز له بأي طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها الا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة

المادة ٤ يصير حجز وضبط أي مطبوع كان في الاحوال الآتية اولاً - اذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة في المادة السابقة

ثانياً - اذا لم يتوضح في كل نسخة اسم وعمل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين

ثالثا- اذا اقيمت امام احى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف وفي هذه الحالة الاخيرة لا يكون الحجز والضبط قطعين الا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور من المحكمة المقامة امامها الدعوى (المادة ٥) عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من الف الى الف قرش

(المادة ٦) اذا لم يوضع صاحب المطبعة اسمه ومحل سكنه على نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من الف الى الف قرش غرامة واذا وضع اسما ومحل سكن مفتلين يفرم بدفع مبلغ من الفين الى اربعة الاف قرش (المادة ٧) يجوز في الاحوال الميئنة بمادتي ٥ و ٦ استبدال الغرامة بنزع الرخصة وقتل المطبعة

(المادة ٨) يصير اثبات المخالفات بموجب محاضر يحررها مأمورو الامان أو مأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع (المادة ٩) يسري هذا القانون على مطبوعات المجر وباقى المطبوعات اسائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة ادبها

(المادة ١٠) يجوز للحكومة في كل الاحوال حجز وضبط جميع الرسومات والمنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها وسواء كانت مطبوعة أو مرسومة لنظر العامة أو للبيع وذلك متى يترأى لها ان الرسومات والمنقوشات المذكورة مغيرة للنظام العمومي أو للأداب أو للدين ويجازى من نشرها او حملها او عرضها للبيع بغرامة من مائتي قرش الى الف قرش

(المادة ١١) كل جريدة او رسالة دورية تشتغل بمواد سياسية او ادارية او دينية وتصدر بانتظام واطراد في ايام معلومة او بدون انتظام واصراد لا يجوز ايجادها او نشرها الا باذن من الحكومة
والاذن يكون مخصوصاً بشخص المعطى له ويجب تجديده متى حصل تنوير في صاحب امتياز الجريدة او الثمرة او رئيس محرريها او صاحبها او مديرها

(المادة ١٢) على ارباب الجرائد او الرسائل المذكورة في المادة السابقة ان يدفعوا قبل صدورهما مبلغاً بصفة تأمين كما يأتي
اذا تجاوز صدور الجريدة او الرسالة الثلاث مرات في كل اسبوع سواء كان صدورهما في يوم معلوم او بكراريس على غير اطراد فيكون مبلغ التأمين مائة جنيه مصري واذا كان صدورهما ثلاث مرات في الاسبوع او اقل يكون خمسين جنيهاً مصرياً

(المادة ١٣) يسوغ محافظة على النظام العمومي او الدين او الآداب تعطيل او قفل اي جرنال او رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتنا بعد اذارين او بقرار من مجلس النظار بدون اذار ويسوغ اضافة غرامة من خمسة جنيهات الى عشرين جنيهاً لكل اذار يصدر

(المادة ١٤) جميع التبليغات التي تصدر من نظارة الداخلية بعد نشرها يجب درجها مجاناً في صدر اول صحيفة تصدر من الجريدة المذكورة

(المادة ١٥) على صاحب الجريدة او الرسالة او من تطبع على نفقته ان يدرج فيها الرد الذي يرد اليه من الشخص الذي حصل التعريض به او

ذكر اسمه في تلك الجريدة او الرسالة ويكون نشر الرد في الثلاثة أيام التالية ليوم وروده أو في اول عدد يصدره اذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة أيام ومن خالف ذلك يجازى بدفع غرامه من جنيتين الى عشرة جنيات وهذا مع عدم الاخلال بما يترتب على تلك المقالة من العقوبات والتعويضات ويكون نشر ذلك الرد بدون اجرة ويجوز ان يكون مطول الشرح خمسة اضعاف المقالة والردود عليها

(المادة ١٦) اذا استمر صدور الجريدة او الرسالة بعد تعطيلها او اوقفيها تحت عنوانها الاصلي او تحت عنوان آخر فيما تب كل من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة بدفع غرامة من خمسة الى عشرين جنيا مصريا عن كل عدد او صحيفة تصدر منها وهذا فضلا عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقفل مطبعته

(المادة ١٧) لناظر داخلية حكومتنا ان يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد او الرسائل المنشورة في خارج القطر المصري وكل من ادخل او وزع او باع او وجدت عنده بنوع الوديمة جريدة او رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري وممنوع دخولها يعاقب بغرامة من جنية الى خمسة وعشرين جنيا مصريا

(المادة ١٨) كل كتابة غير صادرة من الحكومة ... كانت بالخط او بطبع الحروف او بالنقش او بطبع الحجر لا يجوز نشرها او لصقها بالشوارع واليادين والمحلات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على اخبار سياسية ومن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنية الى عشرة جنيات

يلزمها بطريق التضامن كل من التفاعلين لذلك العمل والمشاركين فيه وهذا مع عدم
 الاخلال بالعقوبات التي تترتب على الجناية او الجنحة الناشئة من الكتابة المذكورة
 (المادة ١٩) على موزعي الكتب والصحف والرسائل والنقوش وعلى
 الذين يسرحون بالكتب للبيع ان يستحصلوا اولاً على رخصة تعطى لهم بلا
 رسم في المحروسة والاسكندرية من مأهوري التنظيم وفي باقي المحافظات
 او المديرات من المحافظ او المدير ويجوز لجهات الحكومة المطعة منها تلك
 الرخصة ان تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من
 عشرة قروش الى مائة قرش فضلاً عن عقوبة عمومي وموزعي وباشي تلك
 الصحف بالنسبة للجنحة او الجناية التي يكونون ارتكبوها
 (المادة ٢٠) تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكل ما نقص لزم تكميله
 في ظرف خمسة عشر يوماً لاجل ابلاغه قيمته الاصلية والا فيعتبر كأنه
 غير موجود .

والحجز والضبط يكون اجرائهما بالطريقة الادارية وكذلك التفتيش
 او توقيف الجريدة او الرسالة وتعليقها في الحالات المبينة بهذه اللائحة
 يكون بأمر من ناظر داخلية حكومتنا والا من المذكور يكون بناءً لامر اجماع
 فيه . وجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يستحق المحاكمة امام جهات القضاء .
 (المادة ٢١) يعنى اصحاب النطاق والجرائد والرسائل الدوريه الموجودة
 الان من طلب الرخصة وبطلانها لمهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين .
 (المادة ٢٢) كل قانون او لائحة او امر او منشور يخالف لامرنا
 هذا صار ملغياً .

ذيل لقانون المطبوعات

تاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

(نحن ناظر الداخلية)

بناء على الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ في حدود المطابع والمطبوعات ووجود الاجمال في بعض موادها تأمر بتقرير ما يأتي ذبلا الامر المشار اليه وتأيداً لتنفيذه

اولاً المادة الثالثة من تلك الحدود لا يجوز لاحد من ارباب المطابع ان يطبع صحفاً قبل ان يقدم لادارة المطبوعات بنطارة الداخلية كتابة مطعنة بزمه على طبعها الخ. المراد من الصحف والكتب والرسائل المؤلفة الغير دورية والمؤلفات الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهراً فأزيد أما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد صدورها أقل من شهر فانه يكفي في جواز طبعها اصل الرخصة المعطاة له في اصدار الجريدة او الرسالة ويكفي في جواز نشرها توصيل النسخ الى الادارة نفسها او الى البوسطة ان كان المحل بعيداً عن جهة الادارة

ثانياً (المادة الرابعة) يصير حجز وضبط اي مطبوع في الاحوال الاتية الخ (المراد من اي مطبوع اي من التآليف والكتب والرسائل الغير دورية او الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهر فأزيد فتشملها الالوجه الثلاثة المذكورة في هذه المادة أما الجرائد والرسائل التي يكون ميعاد صدورها أقل من شهر فلا تدخل الا في حكم الوجه الثاني والثالث من هذه المادة

ثالثاً (المادة ١١) المقتضود من صاحب الجريدة ما يتصل بالشركات التي تمنح من الحكومة : ١- حرية في طريق المساهمة فلا يحتاج الى تغيير الرخصة الا اذا تغير عنوان الشركة

رابعاً (المادة ١٨) كل كتابة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط الخ. المقتضود من الكتابه عموماً بأي طريقة كانت وتمديد الطرف الموضحة بالمادة المذكورة للتعميم وليس المراد منه الاقتصار على الانواع المسروقة فيها .

قرار صادر من مجلس النظار

الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩

بأن يفيق قانون المطبوعات المعده

حيث ان الحكومة لم تفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١

وحيث ان الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن القوس التي وصلت اليها وألّا عليها مجلس شعري القواني طلباً من مجلس عمادى ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤ وحيث ان مدم تفقد قانون المطبوعات لم يرد هذه الاجراءات الا نادياً في الطراف والخروج عن الحد حتى أدنى ذلك شكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس ته رى اقواس من هذه الحالة التي اضرت بمصالح البلاد ضرراً بلياً

فقد قرر مجلس النظار ما يأتي

أولاً : يعمل بأحكام قانون المطبوعات (الصادر بتفسيرها وتوضيها القرار الوزاري الرقم ١٩٠٠٠١٩ سنة ١٢٨١) فيما يتعلق منها بثمر الجرائد في القطر المصري . وكل جريدة ينبت صاحبها بالكيفية التي تقررها نظارة الداخلية ان اصدارها كان مطرداً حتى صدور هذا القرار فتعتبر كأنها حاصلة فعلاً على الرخصة التي نص عليها القانون وكل جريدة من هذه الجرائد لم يسبق لها ابداع التأمين المنصوص عليه في القانون تنفي من ابداعه ايضاً

ثانياً : تسري أحكام القانون المختصة بالمطابع على المطابع الجاري طبع جرائد فيها وذلك فيما يخص فقط بالمخالفات المتعلقة بطبع هذه الجرائد غير انه

١ : لا يطلب ابداع التأمين المنصوص عليه في القانون

ب : وتعتبر الرخصة كأنها اعليت فعلاً اكل مطبعة يكون مطرداً طبع احدى الجرائد فيها حتى صدور هذا القرار

ثالثاً : يجوز في كل سنة للحكومة عند الاقتضاء . تمهال السلطة المنصوص عليها في المادتين المذكورتين .

٢ : لا يطلب ابداع التأمين المنصوص عليه في القانون

بعد اطلاع مجلس النظار على قراره في هذا اليوم بتنفيذ قانون المطبوعات الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر تكليف سعادة ناظر الداخلية باقامة الدعوى امام المحاكم عن المخالفات التي تقع من الجرائد ما لم يستصوب المجلس تنفيذ المادة الثامنة عشرة من القانون لوصول الى الغاية المقصودة

قرار من نظارة الداخلية

شأن العمل بقانون المطبوعات

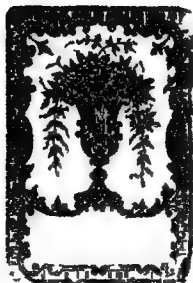
« عملاً بقرار مجلس النظائر الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٠٦ الملحق بالجريدة الرسمية تمرة ٣٢ بتاريخ ٢٧ منه تذكر نظارة الداخلية ذوي الشأن بالنصوص الآتية يانها المدونة بقانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

اولاً — يلزم ان يتوضح اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين في كل نسخة من أي جريدة تنشر بالقطر المصري
ثانياً — ترسل بالبوستة الى قلم المطبوعات بنظارة الداخلية بمصر خمس نسخ من كل عدد من أي جريدة في وقت نشرها وتكون هذه النسخ مفعاة من أجرة البريد

ثالثاً — يلزم ابلاغ قلم المطبوعات عن كل تغيير في صاحب امتياز أو رئيس تحرير أو صاحب أو مدير أي جريدة تشتغل بمواد سياسية أو ادارية أو دينية للحصول على اذن من الحكومة

رابعاً — من يريد ان ينشر في القطر المصري جريدة تشتغل بالمواد السالفة الذكر يجب عليه الحصول مقدماً على رخصة من الحكومة وذلك بأن يقدم طلباً الى قلم المطبوعات على الاستمارة الموجودة بالقلم المذكور وعليه أيضاً ان يودع التأمين المقرر بالقانون

خامساً — كل صاحب مطبعة يريد الاشتغال بطبع جريدة يلزمه ان
يقدم طلباً لتعلم المطبوعات للحصول على رخصة من الحكومة بذلك
وقد أرفق بهذا كشف ببيان كافة الجرائد المعروفة الجاري نشرها
في القطر المصري لغاية تاريخه . واصحاب هذه الجرائد معفون من الحصول
على الرخص المفردة لاجلها
وقد تمديد ميعاد ينتهي في ١٥ ابريل القادم لاصحاب باقي الجرائد
الآخرى التي تنشر بصفة مطردة لغاية تاريخه لكي يطلبوا في خلال هذا
الميعاد درجها في كشف الجرائد المعروفة



قانون

لمحاكمة الصحافة

ممن حدو مصر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات و بعد الاطلاع على القانون نمره ٤
سنة ١٩٠٥ القاضي بتشكيل محاكم الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر
الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار و بعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى مج الجنايات او الجنح التي تقع بواسطة الصحف او غيرها
من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنايات ويدون حكمها غير قابل للاستئناف
المادة الثانية مج تقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها
في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات وتبوع في المرافعات نصوص ذلك
القانون المقررة أمام المحاكم الابتدائية في مواد الجنح

المادة الثالثة مج على ناظر الحقانية تنفيذ امرنا هذا ويسمل به بعد
خمس عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية في ٩ جماد الثاني سنة ١٣٢٨ — ١٦ يونيه سنة ١٩١٠

بإتابة من الحضرة الخديوية

محمد سعيد

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحقانية

بعد زغلول

قانون

الاتفاق الجنائي

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩٠٥ الصادر في قانون العقوبات
المعمول به الآن أمام المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

المادة الاولى في اضيف الى الكتاب الاول من قانون العقوبات
بعد الباب الخامس باب جديد

نمرة (٥) مكرر هذا نصه

الباب الخامس مكرر

الاتفاقات الجنائية

المادة ٤٧ مكررة

يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فاكتر على ارتكاب جناية او
جنحة ما او على الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً
سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا واذا كان ارتكاب الجرائم او الجنح من
الوسائل التي لو حظت في الوصول اليه

كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنائيات
او اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه بمقابله لجراد اشترأكه بالسجن

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنب او اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس كل من حرص على اتفاق جنائي او تداخل في ادارة حركته يعاقب في الحالة الاولى من الفقرة السابقة بالاسفل. الشافه الموقته وفي الحالة الثانية بالسجن

ويعنى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجدة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وعن اشتركوا فيه قبل وقوع اي جريمة او جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن اولئك الجناة

المادة الثانية استعيض عن المواد ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ من قانون العقوبات بالمواد الاتية :

١٦٣ — كل من يصدى باحدى الطرفين المذكورة آتفاً الى نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدابل على الامور المدعى بها او ما جرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكي أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها او ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته قاصداً بذلك قسداً سيئاً مجازي بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بفرامة لا تزيد عن ٣٠ حيناً مصرباً

١٦٤ — اذا طهر ان في نشر المرامم القضائية صرداً بالنظام العام نظراً لنوع الجريمة المقامة لاجلها الدعوى جز للمحكمة أن تحظر نشرها كلها او بعضها يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بفرامة

لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصري

١٦٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين او بغرامة لا تزيد على عشر جنيات مصرية كل من نشر بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم استئنافية كانت او ابتدائية

في المادة الثالثة) أضيف بعد المادة ١٦٦ من قانون العقوبات مادة نمرتها ١٦٦ مكررة نصها

١٦٦ مكررة — يحكم بالعقوبات السابقة على الاشخاص الآتي ذكرهم بصفة فاعلين اصليين للجناية او الجنحة على حسب الترتيب الآتي. المديرون او المتزمو الطبع. هما كانت حرقهم او الاسم الذي يتسمون به فان تعذرت اقامة الدعوى ضد الموثقون فان تعذرت اقامة الدعوى ضد فاصحاب المطابع فان تعذرت اقامة الدعوى ضد فالبائعون او الموزعون أو اللاصقون

وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق مواعد الاشتراك ان كان لها وجه

في المادة الرابعة) أضيف الى المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات فقرة نصها ٢٦٦ فقرة ٢ — يجري أيضاً تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى

تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة

في المادة الخامسة) استعيض عن المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بالنص الآتي

٢٨٤ — كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس او المال يعاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو الموقته أو بانشاء أمور او نسبة أمور مخدشة باشراف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن

ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب او بتكليف بأمر وكل من هدد غيره شفياً بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدي أو الايذاء الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر او بفراسة لا تزيد على ٢٠ جنيهاً مصرياً

المادة السادسة — على ناظر الحقاينة تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر بالاسكندرية في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ -- ١٦ بوليه سنة ١٩١٠ بالنسبة عن الحضرة الخديوية

محمد سعيد

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحقاينة

محمد زغلول



قانون

نمرة ١٥

مخصوص لجان النفي الاداري الصادر في ٤ يوليوس سنة ١٩٠٩
وهو خاص بوضع الاشخاص تحت ملاحظة

نحن خديوي مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقة بنة والداخلية وموافقة رأي مجلس
النظار وبمد أخذ رأي مجلس شوري القوانين
امرنا بما هو آت

المادة الاولى * كل شخص اشتهر عنه الاعتياد على العبث بارواح
الغير أو بمالهم أو التهديد بذلك يجوز وضعه تحت ملاحظة البوليس
المادة الثانية * يصدر القرار بالملاحظة من لجنة مركبة من المدير أو
المحافظ بصفة رئيس ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة واثنتين من الاعيان
بصفة اعضاء ويتنصب الاثنان الاعيان من بين ١٢ شخصاً من الاعيان يعينهم
ناظر الداخلية باتفاق مع ناظر المازنة

واسندل رئيس المحكمة او رئيس النيابة في حالة غياب احدهما أو وجود
عذر لديه ينعنه عن الحضور بقاض أو عضو نيابة يتدبه لذلك ناظر الحقاينة
المادة الثالثة * ترفع الدعوى الى اللجنة المذكورة باعلان المدير او
المحافظ الى المهتم يكلفه فيه بالحضور امام اللجنة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة
ويجب ان يشتمل الاعلان على ما يأتي :

اولاً — اسم ولقب ومحل اقامة وصناعة المتهم
ثانياً — موضوع التهمة مع بيان الاركان المكونة للشهرة المنوه
بها بالمادة الاولى

﴿ المادة الرابعة ﴾ للنيابة بناء على طلب المدير او المحافظ ان تأمر بمحسب
المتهم احتياطياً لحين صدور القرار النهائي بشرط ان لا يتجاوز هذا المحسب
المدة المخصصة للنيابة بمقتضى قانون تحقيق الجنايات
﴿ المادة الخامسة ﴾ تحكم اللجنة بعد سماع الشهود ودفاع المتهم اذا كان
حاضراً ويجوز للمتهم ان يستعين بمحام للدفاع عنه

﴿ المادة السادسة ﴾ اذا رأت اللجنة انه ثابت بالشهرة ثبوتاً تاماً كافياً
ان المتهم يدخل ضمن الاشخاص المنوه عنهم بالمادة الاولى تقرر وضعه
تحت ملاحظة البوليس في محل اقامته لمدة لا تتجاوز خمس سنوات

﴿ المادة السابعة ﴾ للجنة مع الحكم على المتهم بالملاحظة ان تملته في نفس
القرار بتقديم ضمان لحسن سيره في المستقبل . ويجب تقديم هذا الضمان في
ظرف ١٥ يوماً على الاكثر من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائياً .
وللجنة اذا رأت لزوماً لذلك ان تأمر بمحسب المتهم لحين تقديم الضمانة

﴿ المادة الثامنة ﴾ يكون الضمان شخصياً او مالياً بحسب ما تقرره اللجنة
وعلى اللجنة في كلتا الحالتين تقدير قيمة الضمان مع مراعاة ظروف الواقعة
وحالة المتهم ويجب في حالة الضمان الشخصي ان يحوز الضامن قبول المدير
او المحافظ هذا اذا لم تكن اللجنة قررت قبول الضامن من قبل والمحكوم
عليه بالضمان التقدي ان يطلب الترخيص له بتقديم ضامن والمدير او المحافظ

في هذه الحالة الحق في قبول الضامن او رفضه ولناظر الداخلية الحق في رفض ضمانه اي شخص ولو قبله المدير او المحافظ

المادة التاسعة () للضامن ان يطلب في أي وقت اخلاؤه من الضمان وفي هذه الحالة يستقدم المدير او المحافظ امامه الشخص الموضوع تحت الملاحظة ويكلفه بتقديم ضمان اخر في ميعاد ١٥ يوما ويحلي الضامن من الضمان بعد هذا الميعاد ولناظر الداخلية ان يقرر استبدال الضامن ان رأى انه أصبح غير كف للضمان وفي هذه الحالة يجب على الشخص الموضوع تحت الملاحظة ان يقدم في ظرف ١٥ يوما ضاه تايجوز قبول المدير او المحافظ

المادة العاشرة () اذا ارتكب الشخص الموضوع تحت الملاحظة جناية او جنحة معاقبا عليها بالحبس على الاقل او خالف شروط الملاحظة فيعتبر ذلك منه اخلا لا بالواجبات التي افترض عليها من اجلها الضمان فاذا كان الضمان مالياً يعصب المبلغ المدفوع حتماً للحكومة وان كان شخصياً يلزم الضامن بالطرق الادارية بأن يدفع قسمة الضمان في ظرف ١٥ يوما من تاريخ التنبيه عليه بالدفع

المادة الحادية عشرة () فيما عدا الحالة المينة بالتمترة الاخيرة من المادة الثانية عشرة لايجوز الاذن في القرار الذي يصدر من اللجنة بوضع الشخص تحت ملاحظه البوليس الا بطريق المعارضة عند صدور القرار في غيبة المتهم وتقبل المعارضة في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ اعلان القرار للمحكوم عليه اذا كان معروفاً محله او للنيابة اذا كان غير ذلك

(المادة الثانية عشرة) لا تكون قرارات اللجنة نافذة الا بعد التصديق

عليها من ناظر الداخلية ولناظر الداخلية اذا رأى ان القرار مما يستدعي اعادة النظر فيه ان يحيل القضية الى لجنة مخصوصة مركبة من ناظر الحفائية بصفة رئيس ومن مستشار نظارة الداخلية والنائب العمومي لدى المحاكم الاهلية وفي حالة غياب احد اعضاء اللجنة المذكورة او وجود عذر يمنعه من الحضور بعين مجلس النظار من يقوم مقامه ولا يحكم عليه بالملاحظة اذا لم يسبق الحكم عليه في جنابة ان يرفع الى اللجنة المختصة استئنافاً عن القرار الصادر بتكليفه بتقديم الضمان ويكون الاستئناف في هذه الحالة قاصراً على الضمان فقط ويرفع الاستئناف في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ النطق بالقرار

* (المادة الثالثة عشرة) * اذا عجز المحكوم عليه عن تقديم الضمان او قدم ضماناً ولكنه لم يقبل او قبل ثم اخلى من الضمان ولم يستبدل في الميعاد المحدد بالمادة التاسعة فيقرر له المدير او المحافظ بامر يصدر منه محل اقامته في جهة من القطر يمينها ناظر الداخلية

* (المادة الرابعة عشرة) * اذا ارتكب الشخص الموضع تحت الملاحظة جنابة او جنحة ما قبلها بالحبس على الاقل او ارتكب مخالفة ما بشروط الملاحظة يعين له المدير او المحافظ محل اقامة بالجهة بادية الذكر وذلك بمقتضى امر يصدر من بعد اطلاعه على الحكم النهائي القاضي بالعقوبة وينفذ ايضاً بالجهة المذكورة كل حكم قاض بالملاحظة بشرط الاجاوز مجموع مددها عشر سنوات ولا تحسب مدة الملاحظة كصفة عقوبة تبعية وتتعدد عقوبات الملاحظة التي قضاه المحكوم عليه قبل ارساله الى الجهة المذكورة

* (المادة الخامسة عشرة) * تسري الاحكام المبينة في الفقرات الثلاث

الاولى من المادة السابعة على الاشخاص الذين امضوا زمناً بالجهة المخصوصة وحكم عليهم بعد عودتهم الى بلادهم بوضعهم مجدداً تحت الملاحظة

*(المادة السادسة عشرة) اذا خالف الشخص الموضوع تحت الملاحظة

بالجهة المخصوصة شروط الملاحظة او هرب او شرع في الهرب جاز لناظر

الداخلية اذا رأى موافقة ذلك ان يكتفي بتطبيق العقوبة المنصوص عليها

بالتنوع الثاني من العقوبات المدونة بالفقرة الاخيرة من المادة ٥٧ من لائحة

السجون ويكون تطبيق هذه العقوبة من اختصاص السلطة المينة بالمادة

المذكورة

*(المادة السابعة عشرة) اذا وجدت اسباب كافية للاعتقاد بان الشخص

الموضوع تحت الملاحظة بمقتضى احكام هذا القانون قد استقامت احواله

جاز لناظر الداخلية قبل انتهاء الملاحظة ان يصدر امراً باعفائه من المدة الباقية عليه

*(المادة الثامنة عشرة) يجب على ناظر الداخلية ان رأى موافقة ذلك

ان يأمر باعادة الشخص الى الملاحظة وفي هذه الحالة لا تحسب المدة التي

مضت من تاريخ الاعفاء الى تاريخ العودة للملاحظة

*(المادة التاسعة عشرة) للاشخاص الموضوعين تحت الملاحظة بالجهة

المذكورة الحق في طلب تشغيلهم في اشغال زراعية وخلافها وتدفع لهم اجرة

يومية بشرط اتباع القواعد التي ستضعها لذلك نظارة الداخلية

*(المادة العشرون) فيما عدا الاحكام المخصوصة المينة آتقاً يسع في تنفيذ

الملاحظة المنصوص عنها في هذا القانون القواعد المعمومة الخاصة

بملاحظة البوليس

المادة الحادية والعشرون) اذا حكمت محاكم الجنايات لعدم كفاية
 الادلة براءة متهم في قتل او شروع في قتل او سرقة او شروع في سرقة
 او ائتلاف مزروعات او تسميم مواشي او حريق ورأت ان المتهم المذكور
 ممن تنطبق عليهم أحكام المادة الاولى من هذا القانون حاز لها ان تأمر بوضعه
 تحت ملاحظة البوليس لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات ولها ايضاً ان تعين له
 محل الإقامة في الجهة المذكورة بالمادة ٣ من هذا القانون

المادة الثانية والعشرون) على ناظرية الداخلية والحقانية تنفيذ
 امرنا هذا كله فيما يختص به ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في
 الجريدة الرسمية

قانون

نمرة ١

للخبراء امام المحاكم الاهلية

نص خديو مصر

بعد الاطلاع على القرع الرابع (فيما يتعلق باهل الخبرة) من الفصل
 الثاني من الباب السابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات في المواد
 المدنية والتجارية امام المحاكم الاهلية
 وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وواقعة رأي مجلس النظر
 وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

امرنا بما هوآت

١ - في جدول الخبراء

١ - يكون في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة ابتدائية جدول

للخبراء المقبولين امام كل محكمة من هذه المحاكم

٢ - تحرر الجداول في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة (بلنة الخبراء)

وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية ومن

قاض تمينه الجمعية العمومية من النائب العمومي او رئيس النيابة او من

يقوم مقامها

٣ - تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين امام المحاكم الابتدائية بحسب

المواد التي يصح الاسترشاد بآرائهم فيها وتحدد العدد الاقصى لكل قسم

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكمة عن اربعين ويجوز قيد اسم

الخبير الواحد في قسمين او اكثر على شرط ان لا يزيد عدد الخبراء في

كل قسم عن العدد المحدد له

٤ - يجوز للخبراء ان يامروا امام المحاكم الابتدائية ان

يطلبوا قيد اسمهم في جداول محكمة الاستئناف بسفة خبراء اذا اتخذوا لهم

محلًا مختارًا بالقاهرة

ويجمل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف ، للخبراء المستقلين

امه يادون غيرها

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى اقسام وتحدد العدد الاقصى لكل

قسم منها ولا يجوز ان يزيد مجموع الخبراء الذين يقبلون بجدول محكمة

الاستئناف من المقبولين امام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا ان يزيد عدد الخبراء المقيدون في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين

٥ - يشترط قبول الطالب بصفة خير

اولاً - ان يكون مصريا ومع ذلك يجوز الاجانب ان يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط ان يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع النصوص المقررة والتي تقرر في المستقبل بشأن الخبراء امام المحاكم الاهلية فاذا لم يدعوا الحكم صادر عليهم طبقا لتلك النصوص بحجة انهم اجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للمحاكمة التأديبية

ثانياً - ان يتخذ له محلا مختاراً في المدينة التي بهامقر محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية

ثالثاً - أن لا يكون محكوما عليه باحكام قضائية وتأديبية ماسة بالشرف ٦ - تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالنظر اما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو شهادات من المدارس الاجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها

٧ - لا يجوز قيد اسم خير واحد امام أكثر من محكمة

ابتدائية واحدة

٨ - كل من أراد قيد اسمه بصفة خير وجب عليه أن يقدم طلباً بذلك مرفقاً بالاوراق اللازمة الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الاحوال

٩- تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول ولها ان تطلب ايضاحات اضافية فاذا ثبت لها ان الطالب حازر لجميع الشروط المقررة قانوناً والكفاءة الفنية المطلوبة امرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه والا رفضت الطلب

١٠- اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها

وللجنة ان ترشي التعيين الى ان تقرر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافياً لحاجة العمل أم لا

١١- يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول اليمين المنصوص عنه في المادة ٢٢ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي ينتدب فيها

١٢- يعاد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذلك اسم كل خبير لم يعد حازراً صفات القبول

ولها ايضاً ان تحو اسم خبير ارتكب أو اهمل اموراً توجب هذا الجزاء بقرار تبين فيه الاسباب الداعية لذلك وذلك بعد ان تكافه بالحضور امامها ليبيد لها ما يراه مفيداً من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من اعادته ادراجه في الجدول الا اذا ذكر في قرار اللجنة ان الخبير قد ارتكب ما يمس شرفه

٢- في تعيين الخبراء

١٣- اذا لم يتفق الخصوم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات

وجب على المحكمة الابتدائية ان تعين الخبراء من المقيدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضي غير ذلك من الاسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون الانتداب على قدر الامكان من الخبراء المقبولين امام محكمة الاستئناف

وتنتدب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هي لها

وندب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان
١٤ - ندب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى لائحة خصوصية تعدها جميعها العمومية ويصدق عليها من ناظر الحقائق
٣ - في واجبات الخبراء

١٥ - على الخبير المفيد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف اسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذراً مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته

١٦ - يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير وبكون التعهد واجباً اذا طلبه احد الخصوم

١٧ - يطلع الخبير على الاوراق اللازمة له دون ان ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقاً بجميع الاوراق التي استلمها
١٨ - يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفاً شاملاً للبيانات الآتية :

- ١ - عدد ايام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم
- ٢ - عدد الانتقالات الى غير محل عاقمته وتواريخها والمسافات التي قطعها
- ٣ - المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تمصلا مع تقديم ما يؤيد ذلك من المستندات

٢ - في اجور الخبراء

١٨ - يتدر قاضي أو رئيس المحكمة التي تنظر في عمل الخبير اجرة ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل في الدعوى في مدة الثلاثة اشهر التالية لايداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من قاضي أو رئيس المحكمة التي عينته ويكون تقدير الاجرة والمصاريف في ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكتاب

٢٠ - يراعى في تقدير اجرة الخبير الزمن الذي قضاءه في العمل وفي تحرير التقرير واهمية الخسومة ونوع العمل الذي قام به والمصاريف التي صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الاتعاب

٢١ - تراعى القواعد الاتية في تقدير الاجرة

- ١ - لا يجوز ان يزيد التقدير على مائتي قرش اكل يوم الا في احوال استثنائية ولاسباب قوية تبين في الحكم أو في الامر
- ٢ - - يجوز نقص عدد الايام والساعات المبينة في الكشف اذا كان غير متناسب مع العمل الذي قام به الخبير
- ٣ - لا يباغت الى الرسم الطوبوغرافية اذا لم يكن مأذنةا بها في

الحكم الا اذا كان الرسم لا بد منه بمقتضى العمل الذي كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظري لا ينفي بالحاجة من ايقاف المحكمة على حالة الاماكن ٢٢ - تراعى في تقدير المصاريف القواعد الآتية

١ - لا يضم الخبير الذي يؤديه أمورته في المدينة التي يقطنها الى المصاريف من الاموال ولا اجرة السكن ولا شيئاً اخر غير المصاريف الاتقال في مدينتي القاهرة والاسكندرية

٢ - لا تقبل المبالغ المدفوعة للمساخين والقياسين والنساخين وغيرهم الا في الحالة التي يرى فيها القاضي ان الاستعانة كانت ضرورية

٣ - ويرفض القاضي على المصوم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الابطاط

٢٣ - يجوز أن يحرم الخبير من الاجرة اذا النفي تقريره اعيب في شكله أو قضي بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فاذا كانت أجرته قد دفعت جاز نده لاعادة العمل بلا أجر جديد وليس للخبير الذي تدعوه المحكمة ايقدم لها ايضاحات في بعض مواضع من تقريره حتى في اجرة اضافية الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك

٢٤ - على الخبراء المقيدة اسماؤهم بالجدول أن يؤديوا نجاناً الاعمال التي يكلفون بها في قضايا النقرء الممافين من الرسوم ولكن لهم الرجوع باجرتهم على الناصم اذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى اذا زالت حالة فقره

وعم ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقاً لاحكام لائحة الرسوم

القضائية. مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها

٥ - تأديب الخبراء

٢٥ - تتخذ لجنة الخبراء ملقاً لكل خير . مدرج اسمه في جدول الخبراء

٢٦ - اذا أتي الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به او

ارتكب خطأ كبيراً أثناء قيامه بوظيفته بلغ الامر الى لجنة الخبراء من قبل

القاضي أو الرئيس أو من قبل النيابة اذا اقتضى الحال

و يجوز كذلك لكل ذي شأن أن يقدم شكواه الى اللجنة

ويودع البلاغ أو الشكوى في ملف الدعوى وترسل صورة ذلك الى

الخبير وله أن يهدي للجنة ما يراه من الايضاحات فتودع ايضاً في الملف

٢٧ - اذا رأت اللجنة وجهاً لهاكمة الخبير المدرج اسمه في الجدول

تأديبياً بناء على التقارير أو الشكاوي التي وصلتها والايضاحات التي قدمت

لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى واخطرت الخبير بذلك

و للخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينوب عنه محامياً

فاذا رأت اللجنة بعد اتمام الاجراءات أن الخبير أخل بشرفه محت اسمه

من الجدول وان كان ما نسب اليه اقل جسامه من ذلك جاز اعتقاله مدة

لا تزيد على ستة اشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ ويطن قرار اللجنة

للخبير على يد احد المحضرين

٢٨ - تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المدرجة اسماءهم في الجدول

من الاحكام في الجنع والجنائيات الى اللجنة لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه

واللجنة عمواهم الخبير من الجدول اذا كانت العقوبات المحكوم بها عليه ماسة بشرفه

٢٩ - يجوز للخير الذي أوقف بقرار تأديبي من محكمة ابتدائية أو عي اسمه من جدولها بتمتضي قرار تأديبي منها أو كان المحو عند إعادة النظر السنوي بها في الجدول لاخلاله بشرفه ان يستأنف الترار الصادر عليه امام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم الى قلم الكتاب في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ اعاد الترار

٦ - احكام عمومية

٣٠ - موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل أهل الخبرة ما داموا في خدمة الحكومة

ومع ذلك يجوز للمحكمة نذب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضا رؤسائهم

٣١ - لنظارة الحفانية ان تعين موظفاً بصفة خبير في المسائل الحساسة في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية

ويكلف هذا الموظف بعد حلقه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعي معلومات حساسة خاصة الا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ان تعين غيره وتقدر أجرته حساب الخبرة

٧ - احكام وقتية

٣٢ - الخبراء المقبولون الآن امام اكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد اسمهم امامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها

٣٣ - للجان بناء على قرار الجمعية العمومية عند تحرير جدول سنة ١٩٠٩

أن تدرج في كل قسم من اقسام الخبراء عدداً زائداً على المقرر له في المادة الثالثة اذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة اذا خلا محلان فلا يقبل الا في واحد منهما بتراعة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له

ولمن ينقص من حده الحكومة الاولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الاسباب الماسة للقبول

٨ - التنفيذ

٣٤ - يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتمدل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من سرفة الرسوم القضائية طبقاً لنصوص هذا القانون

٣٥ - على ناظر الحفانة تنفيذ هذا القانون وله ان يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

صدر بسراي القبة في ٢ محرم سنة ١٢٦٧ و ١٠٤ يناير سنة ١٩٠٩

قانون

نمرة ٥

خاص بتشكيل مجلس حسي عال

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجلس الحسيه
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية ومواجهه رأى مجلس التطار
وبعد أخذ رأى مجلس سوري الموافق

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

ينشأ مجلس حسي عال ويكون مؤلفاً من

أولاً — ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشاري محكمه الاستئناف الالهية

ثانياً — عضو من المحكمه العليا الشرعيه

ثالثاً — أحد الموطعين الموحدين في الخدمة أو المتاعدين

وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذي يصب منهم يكون معرفه ناظر الحقاية

ناه على ما يعرضه رئيس محكمه الاستئناف الالهية وعن العضوين الباقيين مجلس التطار

بناه على ما يعرضه ناظر الحقاية

وفي كل من الحالين يكون المدة سنة ونصفه ممتدة

وإذا غاب أحد الأعضاء جاز استكمال المجلس بغيره من غير أن يترتب عليه

توفرته منهم سررط التصويت العام

المادة الثانية

لناظر الحقاية أن يرفع الى المجلس الحسي اعلى أى قرار صادر من مجلس

حسي يكون معلوماً فادارة الادارة له الاموال والكلاء وخصمهم او غيرهم في طرف

ثلاثة اشهر من تاريخ صدوره وذلك له بناء على الاطلاع من كتابه المصنوعة له من أي

شخص ذي شأن أو من الماء منه

وللتيابة العمومية ولكل ذي شأن ان يستأق الى المجلس الحسي العالي أى قرار صادر من المجالس الحسية في طلبات توقيع الحجر أو رفضه أو في رفع الوصاية أو استمرارها . ويرفع الاستئناف بعريضة تدم الى ناظر الحفانية في ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار المستأف

المادة الثالثة

للمجلس الحسي العالي مقي رفع اليه الامر بالطرق القانونية
أولاً — ان يلقى أو يعدل أي قرار صادر من المجلس الحسي أو يوقف تنفيذه مؤقتاً عند الاقتضاء

ثانياً — ان يبين في القضية التي تكون مرفوعة امامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة المجلس الحسي

ثالثاً — ان يقرر اتخاذ الاجراءآت المستعجلة التي كان للمجلس الحسي اتخاذها للمحافظة على حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الغائين
رابعاً — ان يقرر توقيع الحجر أو رفضه

خامساً — ان يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثماني عشرة سنة أو رفضها
سادساً -- ان يبين الاوصياء والعواء والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم ويجوز له أيضاً بناء على طلب ناظر الحفانية ان يحيل الى مجلس حسي المديرية أي قضية من اختصاص مجلس حسي المركز اذا تبين أن للتركة أو للاموال من الاهمية ما يدعو الى هذه الاحالة

المادة الرابعة

قرارات المجالس الحسية واجبة التنفيذ ولو استؤهت الى المجلس الحسي العالي ولناظر الحفانية عند رفضه قراراً صادراً من مجلس حسي الى المجلس العالي ان يوقف تنفيذه حتى يصدر قرار المجلس فيه سني رأى ان المصاحبة قضى بذلك

المادة الخامسة

للخصوم الحق في أن يسمع اتوهم امام اجلاس المجلس العالي ولهم ان ينيبوا عنهم امامه محامين من الفضولين امام محكمة الاستئناف الاهلية أو امام الحاكم الشرعية

المادة السادسة

تصدر القرارات بأغلبية الآراء ويجب يان اسبابها

المادة السابعة

المصاريف التي صرفت فعلا في الاجراءآت امام المجلس الحسي العالي واتساب الحاميين والخبراء يجوز ان يلزم بها الخصم الذي خسر الدعوى او اموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

المادة الثامنة

للمجلس الحسي العالي اثناء وظيفته ولاعضائه في حالة ندهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية من دوائر محكمة الاستئناف الاهلية ويقاب على الجرائم التي ترتكب ضدم بالعقوبات التي يحكم بها في الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة

المادة التاسعة

يقرر المجلس الحسي العالي طرق المرافعة امامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه نصاً خاصاً في هذا القانون

المادة العاشرة

تلقي المادة السادسة من الامر العالي الخاص بالمجلس الحسية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ولا يسري مفعول هذا الالفاء على القضايا التي تكون مرفوعة الى محكمة الاستئناف وقت العمل بهذا القانون

المادة الحادية عشرة

على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به عد عشرة ايام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بسراي القبة في ٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٩ - ٥ مارس سنة ١٩١١

عباس حلمي

ناظر الحفانية رئيس مجلس النظر

سعد زغلول محمد سعيد

القانون النظامي المصري

﴿ أمر عال ﴾

نحن خديو مصر أمراً بما هو آت

—————

﴿ الباب الاول ﴾

(المادة الاولى)

يتشكل

اولاً - مجالس مديريات في كل مديرية

ثانياً - مجلس شورى القوانين

ثالثاً - جمعية عمومية

رابعاً - مجلس شورى الحكومة

—————

الباب الثاني

المستعاض الامر العالى الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ٩١٠ (١)

في اختصاص مجالس المديريات

في المادة الثانية ﴿ (١) لمجلس المديرية أن يقرر رسمياً رتبة الصرف فيها في

صافع عمومية ومما التلميم

(١) صدر امر عال بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٢٧ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ٩١٠

وهو قانون نمرة ٢٢ لثاء الابين الثاني والثالث من هذا القانون لصادر في اول ما
سنة ١٨٨٣ والاستعاضة منها سرها لذلك وحذا الابين المستعاض بها

وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأقلها للتعليم وقراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعياً ويصدر به الأمر العالي ما دام لا يتجاوز الخمسة في المئة من مجموع الضرائب في المديرية

فاذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعاً فيما راد عن الخمسة في المئة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وسدور الأمر العالي

ويتبع في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة في الأموال الأميرية وله أن يراقب استعمال ما لم يباشر صرفه من تلك الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر

ب — لا يجوز بدون ترخيص خصوصي من ناظر الداخلية أن يصرف مبلغ من الأموال التي للمجلس صرفها مباشرة إلا إذا كان داخلًا في الميزانية السنوية التي يقررها المجلس بموافقة الناظر المشار إليه لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من أول يناير من كل سنة

ج — لنظارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديريات

د — للمجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من المصالح الأميرية بالمديرية كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها

المادة ٣٠ — فيما عدا الاختصاصات المقررة للمجلس بنص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر يجوز للمدير لكل ناظر أن يسند للمجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها

وللمجلس أن يبدي من نفسه للمدير أو لكل ناظر بواسطته وكذلك

لمجلس النظر رغبانه فيما يتعلق بحاجات المديرية العمومية وعلى الاخص في شؤون الزراعة والري وطرق المواصلات والامن العام والصحة العمومية والتعليم

١- يخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع الدائل التي تختص بها المجالس المحلية أو المجالس المحلية المحتاطة الموجودة في المديرية

ب- ولا يجوز للمجلس ان يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو تقليم ولا في تأديبهم أو رفهم

المادة ٤ - أولاً - رأي المجلس مقدماً لازم في المشروعات الآتية

١- تغيير حدود المديرية

٢- انشاء أو الناء مجلس محلي في دائرة اختصاص المديرية

٣- انشاء المدارس والمستشفيات الاميرية أو نقلها أو ابطالها وكذا

الجبانات العمومية

٤ - مشترى أو بيع أو ابدال أو انشاء ترميم المباني والاملاك الاميرية

في المديرية أو تغيير استعمالها

٥ - سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو ابطال ذلك

٦- اصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية

٧ - تغيير دوائر الاختصاصات الادارية والقضائية في المديرية

٨ - تغيير حدود النادر أو القرى أو انشاء قرى جديدة أو الناء

قرى موجودة في المديرية

٩ - انشاء سكك حديد زراعة في المديرية وتعيين اتجاهاتها

١٠ — اعطاء الامتيازات لشركات أو لافراد بالمديرية

ثانياً — يجب الحصول على موافقة المجلس على المشروعات الآتية قبل تنفيذها

ا — اصدار المدير لأتمحه عمليه تسري على المديرية كتاباً أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لأتمحه خاصة بالمديرية

ب — سريان قرار أو لأتمحه على بندر أو قرية أو ابطال ذلك

ج — اصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لأتمحه على بندر أو قرية في المديرية ولا يسري حكم الفقرات (دوبوج) من هذه المادة على القرارات واللوائح الوقتية التي تصدر أو التي يؤمر بسريانها في حالة وباء أو في غيرها من الاحوال المستعجلة

وعلى المدير ان يخبر المجلس بالاسباب التي دعت لذلك من أول انعقاده ولا يسرى حكم هذه الفقرات أيضاً على السائل التي تكون من اختصاص مجلس محلي أو مختلط في المديرية وكذلك الاجراءات ائامورها من قانون صادر قد اخذ فيه رأي مجلس شورى المراهين

المادة الخامسة — تعرض جداول نضارات الاشغال العمومية السنوية المتعلقة بالمديرية في المسائل الآتية على مجلس المديرية للاخذ برأيه فيها

ا — انشاء الترع والمعارف العمومية

ب — طهير الترع واصفار العمومية

فاذا بدى نظارة الاشغال العمومية ما يدعوها للتعديل فيما رآه المجلس وجب عليها ان تأخذ برأي مجلس المديرية في هذا التعديل

ج — مناوبات الري مدة انقضاء النيل

ومع ذلك فإن عرض جداول المناوبات على المجلس لا يخل بما لنظارة الاشغال العمومية ومأمورها من حق تعديل المناوبات في الاحوال المستعجلة بدون اخذ رأي المجلس مقدما فيها وفي حالة التعديل المذكور يجب اخبار المجلس بالاسباب التي دعت الى ذلك في اول انعقاد له

المادة السادسة — لا ينام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو فوق في اي جهة من جهات المديرية أو خارج العادة باقائه فيها الا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة رأي مجلس المديرية

ويبطل المدير بالطريق الادارية كل مولد أو فوق مخالفاً لحكم هذه المادة ومع ذلك

ا — لا يسري حكم هذه المادة على الاسواق التي تقام على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون

ب — ولا يجوز تمتعها اعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ

ج — والرخصة المطعنة طبقاً لحكمها لا تنفي من لا تنفي من وجوب مراعاة اللوائح الصحية وغيرها المتألفة بالمرائد والاوان

المادة السابعة — (ا) يقرر مجلس المديرية بمصادقة نظارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لكل بندر أو قرية في المديرية والبنادر والقرى التي بها مجالس محلية أو مجالس محلية محاذية لذلك يعين بياردرجاتهم

ب — يقرر المجلس كذلك مراتب الخفراء ومراعاة مصدق الاجور

الجارية في أنحاء المديرية

ج — واذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة اجراء وتغيير في عدد خفراء بندر او قرية او في مرتبتهم يبقى ذلك كما كان في السنة الماضية ومع ذلك يجوز لناظر الداخلية بعد اخذ رأي المجلس ان يزيد عدد

خفراء اي بندر او قرية اذا رأى ان حالة الا من تقتضي ذلك

د — تعين في كل سنة لجنة من المجلس للفصل فصلاً نهائياً في الشكاوي من توزيع رسوم الخفر على المنازل في البنادر او الترى التي ليس بها مجالس محلية او مجالس محلية مختلطة

﴿ المادة الثامنة ﴾ اولا يختص مجلس المديرية في مسائل العزب بما يأتي
 ا — لا تنشأ عزبة في المديرية الا بعد الترخيص بذلك من المديرية بموافقة رأي المجلس ويراعي المجلس مساحة الاطيان التي يمتلكها طالب الرخصة في الجهة المراد انشاء العزبة فيها وعدد اشخاص المستغلين بزراعتها والمسافة بين هذه الاطيان وبين قرية او مكان آخر يخدم فيه السكنى وان كان اتخاذ الوسائل الكافية لحراسة العزبة بشير . صادف باهظ

وبجب ان يرتق بطاب الترخيص بانشاء عزبة . ويرق المراد انشاؤها
 فـه ورسم مبانها وكافة البيانات التي تترتب على السكنى المجلس من اصدار قراره طبقاً لاحكام هذه المادة

ب — للمجلس في جميع الاحوال ان يقرر عدم عزبة ولو كان مرخصاً بها اذا صارت لهجاً لدوي السيرة السيئة او ما هو المشقة .

ج — وللمجلس أن يقرر عدم كل عزبة انشئت بدون رخصة قبل

العمل بهذا القانون أو بعده اذا تسرت حراستها أو اقتضت تلك الحراسة مصاريف باهظة وذلك نظراً لعدد سكانها وحالة معيشتهم ومع ذلك

١ - لا يصدر قرار بالتطبيق للفقرتين ب و ج من هذه المادة الا بعد تكليف مالك العزبة بإبداء اقواله للمجلس او للجنة يشكلها المجلس وبشرط التصديق على ذلك من مجلس النظار

٢ - لا يجوز الترخيص بانشاء عزبة تكوّن واقعة على مسافة مائة متر بالاقل من جسر النيل أو من جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي أو من جبانة أو على مسافة ٣٠٠ متر بالاقل من بركة موجودة بالجبهة البحرية من السكان المراد انشاء العزبة فيه أو ٢٠٠ متر من بركة واقعة في جهة أخرى

٣ - يجوز استئناف رفض طلب الرخصة الى ناظر الداخلية ثانياً - اذا انشئت عزبة أو شرع في انشائها بدون ترخيص من المدير أو من ناظر الداخلية في حالة الاستئناف جاز للجهة الادارة أن تبأشر هدمها قبل اتمام بنائها أو في اثناء بنائها - في حدود اتمامه

وبمجرد تدبير الهدم بالطرق الادارية ونحصل مصاريف ذلك من مالك العزبة أو مالك الارض التي كانت العزبة نشأ فيها طبقاً لنصوص الامر العالي الرقم ٢٠ مارس سنة ١٩١٠

في المادة التاسعة يحى للمجلس زيادة عن ترقية التعليم الاولى ومنه تعليم الزراعة والصناعة البدوية وترفع التعليم بكافة أنواعه وترجائه في المديرية على الطريقة الحديثة بعد

ا — له أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس في المديرية واتخاذ ما يلزم لادارتها وله كل السلطة التي تجب لذلك

ب — له أن يدير مدارس غير التي انشئت أو صار امتلاكها على وجه ما تقدم بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولاً على الدوام للتعليم وأن يشتمل عقد تحويلها الى المجلس على الشروط التي تضمن له ادارتها الفعلية

ج — للمجلس طلباً لتوحيد سير العمل في جميع انحاء المديرية أن يضع لوائح وبروجرامات لسير المدارس على اختلاف درجاتها غير المدارس التي انشئت أو صار امتلاكها وغير التي تدار طبقاً للفقرة السابقة وأن يمنح عنوان (مدرسة معترف بها) التي تسير على مقتضى تلك اللوائح ويقبل صاحبها أو من يتولى شؤونها ما هو لازم من الشروط لهذه المدارس

د — له أن يضم اليه أربعة على الأكثر ممن لهم عناية خصوصية بأمور التعليم في المديرية يحضرون في جلساته حال انعقادها للنظر والقصل في مسائل التعليم ويكون رأيهم شورياً ويكونون حتماً أعضاء في لجنة التعليم اذا كان تمت لجنة

ومدة وجود أولئك المختارين في المجلس مئتان الا اذا حدد اختيارهم ه — له أن يشكل من اعضائه أو ممن يعنون بأمر التعليم في المديرية لجائناً يناف بكل واحدة منها ادارة مدرسة أو أكثر ويحدد اختصاص هذه اللجان

و — له أن يقبل المال أو العقار الذي يوهب لاستعماله أو خذته في شؤون التعليم في المديرية بوجه عام أو في جهة معينة منها

كذلك له ان يقبل الاكتابات التي يخصصها الكتبتون لعمل من الاعمال التي اختص بها المجلس في شؤون التعليم ويجب في هذه الحالة استعمال الاموال المكتتب بها فيما خصصت له

ز — على المجلس ان يخصص للتعليم الاولى ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية سمين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه

ح — على المجلس ان يراعي على قدر الامكان في استعمال السلطة الممنوحة له بمقتضى هذه المادة كل لائحة عمومية يصدر بها قانون أو قرار من ناظر المعارف العمومية

﴿ المادة العاشرة ﴾ يجب على المجلس ان يتم بحثه وان يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الاخرى في مدة لاثقة من وقت عرضها عليه فان أبى ابداء رأيه أو لم يبد رأياً مطلقاً في تلك المدة باز لمجلس النظر ان يأمر باجراء العمل بدون انتظار الرأى المذكور



﴿ الباب الثالث ﴾

في تشكيل مجالس المديرية وفي احوالها

﴿ المادة الحادية عشر ﴾ يشكل مجالس المديرية كما يأتي يكون في كل مجلس اثنان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبها مندوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز ويجب أن يكون الاثنان مسمين

في دائرة المركز

ويراعي في تطبيق هذه المادة ما يأتي

- ١- كل بندر مديرية ذي نظام اداري خاص يعتبر جزءاً من المركز الواقع فيه
- ٢- كل مركز لا يزيد سكانه على عشرين ألفاً وكل قسم اداري غير مركز بلدى باحد امراك الاخر بقرار بمديره ناظر الا اطلبه بمقتضى مجلس النظار ويكون المدير رئيساً لمجلس الادريه فان غاب أو معه من العمل مانع ناب عنه وكيل المدير

وتعتبر مجالس المديريات المشكلة كما تقدم اشخاصاً منوية ويكون المدير نائباً عن المجلس بهذه الصفة في استعمال ماله من السلطة وفي اداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه

المادة الثانية عشرة لا يجوز انتخاب احد لمجلس الادريه ما لم يكن حائزاً للشروط الآتية

- ١- ان يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كالملة
- ٢- ان يكون عارفاً بالقراءة والكتابة
- ٣- ان يكون بدفع مدة سنتين الى المديرية مال اطيان بالمركز قدره خمسة وعشرون جنيهاً مصرياً على الاقل في السنة فيما اذا كان حائزاً لشهادة الدراسة العالية والا فيكون مقدار ذلك المبلغ خمسين جنيهاً مصرياً على الاقل (١)

(١) صدر قانون نمره ٢ في ١١ محرم سنة ١٣٢٥ الموافق ١٢ يناير سنة ١٩١١

تضمن ان قيمة مال الاطيان المقرر دفعها تنخفض الى خمسة جدييات في السنة بالنسبة لتأهلي مركز اسوان ويعني نائباً مركز الدر من ذلك

٤ — ان يكون اسمه مدرجا في دفتر انتخاب المديرية منذ خمس سنين
٥ — ان لا يكون موظفا في الحكومة او ضابطا في الجيش العامل
ولا يعتبر العمد والمشايع هنا من موظفي الحكومة

٦ — ان لا يكون عضواً في مجلس مديرية اخرى
﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾ ينتخب النائبون عن المراكز في مجالس
المديريات لمدة ست سنوات ويخرج احد نائبي كل مركز بالدور كل ثلاث
سنين ويستمر الاعضاء الخارجون في وظائفهم بالمجلس الى ان يتعين بدلهم
ويجوز اعادة انتخابهم

﴿ المادة الرابعة عشر ﴾ يحلف العضو الجديد في مجلس المديرية امام
المدير قبل مباشرة العمل يمين الاخلاص للجناب الخديوي والخضوع
لقوانين البلاد

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو تخلف
عن الحضور مدى ثلاثة ادوار متتابة من ادوار الاجتماع بدون عذر مقبول
لدى المجلس ودور الاجتماع هو اجلسه او الجلسات المتتابة التي يمتد بها
المجلس بناء على دعوة اجتماع واحدة

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ تجتمع مجالس المديريات في المواعيد التي
تقرر في لائحة الاجراءات الداخلية فاذا لم تكن لوائح فهي تجتمع كلما دعاها
المدير والمدير دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أية وقت كان وعليه
دعوة اذا طلب ذلك كتابة ثلث الاعضاء على الاقل ولا يجوز لاحد غير الاعضاء
ان يحضر جلسات المجلس او لجانه الا بدعوة منه او من المدير لقائدة

المسائل الحاصل البحث فيها لكن لكل ناظر تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر في أمر يتعلق بأحدى المصالح التابعة لنظارته ولهو لاء المندوبين حق الاشتراك في انداولات ولا يكون لهم رأي محدود

ويستبر المدير أو وكيله بالاية عنه عضواً في جميع لجان مجلس المديرية ويرأس كل جلسة يحضرها

لا تكون جلسات المجلس قانونية الا اذا حضرها أكثر من نصف أعضائه وتصدر القرارات بالأغلبية واذا تساوت الآراء فالارحية للجانب الذي فيه الرئيس

لناظر الداخلة ان يصدر بموافقة مجلس النظار لوأتح اجراءات عمومية سير مجلس المديرية

ولكل مجلس مديرية ان يضع لائحة لاجرا آنه الداخلية بالتطبيق للوائح العامة ويجب التصديق على تلك اللائحة من ناظر الداخلية
المادة السابعة عشرة يجوز حل مجلس مديرية في كل وقت بامر عال يتبين فيه أسباب ذلك وحيث يجب اجراء الانتخابات الجديدة في ثلاثة أشهر من تاريخ الحال

المادة الثامنة من الامر العالي

عدلت المادة ٢٩ من القانون النظامي كما يأتي

اذا خلا محل احد الاعضاء في احد مجالس المديرية أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بدله في خلال شهر واحد ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد بالنسبة لمجالس المديرية

الا الى حين انتهاء مدة سلفه وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية حين تجديد الانتخابات العمومية

احكام وقتية

المادة الثالثة من الامر العالي

استثنى من نص المادة ١٣ من الباب الثالث تكون مدة نائبي المراكز في مجالس المديريات الذين ينتخبون اول مرة طبقاً لنصوص هذا القانون اربع سنين ويحصل الاقتراع لتعيين الاعضاء الذين يخرجون في اول دور من ادوار التجدد في آخر السنة

المادة الرابعة من الامر العالي

يبقى الاعضاء الموجودون الآن بمجالس المديريات في وظائفهم حين انتهاء مددم وكذلك الاعضاء المتدبون منهم بمجلس شورى القوانين ويعتبر كل عضو من اعضاء مجالس المديريات نائباً عن المركز الذي هو منه ولوزاد عددم عن اثنين في احد المراكز

ومع ذلك فاذا بقي عند التجديد الاول عضوان اثنان فقط عن احد المراكز وجب سقوط احدهما بالقرعة لاجل انتخاب بدله الا اذا كان عضواً في مجلس شورى القوانين ففي هذه الحالة يسقط العضو الآخر

احكام عمومية

المادة الخامسة من الامر العالي

يحذف ذكر مجالس المديريات من المادة ٤٨ من القانون النظامي وتلغى الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون المذكور ويلغى الامر العالي الرقم ٧ فبراير سنة ١٨٨٧ المخصص بمجالس المديريات

وبلغى الامران العاليان الصادران في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ و ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٨ المختصان بالعزب

المادة السادسة من الامر العالي

ينفذ هذا القانون من أول يناير سنة ١٩١٠ ويجوز اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه قبل ابتداء العمل به

﴿ الباب الرابع ﴾

في مجلس شورى القوانين

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾ لا يجوز اصدار أي قانون أو أمر يشتمل على لأثرة ادارة عمومية ما لم يتقدم ابتداء الى مجلس شورى القوانين لاختذ رأيه فيه وان لم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالاسباب التي اوجبت ذلك انما لا يترتب على اعلانه بهذه الاسباب جواز مناقشته فيها

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾ يسوغ لمجلس شورى القوانين ان يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية ﴿ المادة العشرون ﴾ يجوز لكل مصري ان يقدم لنا عريضة فالعرائض التي تبعت الى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها

والعرائض التي تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس بما يتم في شأنها ﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾ كل عريضة تختص بحقوق ومنافع

شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها .

« المادة الثانية والعشرون » ترسل ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة العمومية الى مجلس شورى القوانين في أول شهر ديسمبر من كل سنة وللمجلس المذكور ان يبدى آراءه ورغبته في كل من اقسام الميزانية وتبث هذه الآراء والرغبات الى ناظر المالية الذي يجب عليه في حالة رفضها ان يبين الاسباب الداعية لذلك انما لا يترتب على بيان هذه الاسباب جواز المناقشة فيها

« المادة الثالثة والعشرون » لا يجوز لمجلس شورى القوانين ان يتذاكر أو يبدى رغبة ما في ويركو الاستانة والدين العمومي وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعااهدات دولية

« المادة الرابعة والعشرون » تعتمد الميزانية في جميع الاحوال بمقتضى أمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة

« المادة الخامسة والعشرون » يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها الى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه أو ملحوظاته فيه ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الاقل

« المادة السادسة والعشرون » يلتزم مجلس شورى القوانين في اول فبراير وفي اول ابريل وفي اول يونيه وفي اول أغسطس وفي اول اكتوبر

وفي أول ديسمبر من كل سنة ويكون الثامنة المرة الاولى بمقتضى أمر يصدر منا واذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا ونقض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المروضة عليه ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر منا وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الاعضاء الندويين المستجدين في ثلاثة شهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين أما الاعضاء الدائمين فيتقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين

*(المادة السابعة والعشرون) * للنظر الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لم فيها رأي شوروي ولم ايضاً في بعض المسائل ان يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم أو ان يستنيبهم عنهم فيها

*(المادة الثامنة والعشرون) * على النظر ان يقدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

*(المادة التاسعة والعشرون) * لا يجوز لاحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ما عدا النظر والذين يستصحبونهم او يستنيبونهم عنهم

الباب الخامس

(في تشكيل مجلس شورى القوانين)

• (المادة الثلاثون) • يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان وتكون اعضاء هذا المجلس على نوعين اعضاء دائمين واعضاء مندوبين فالدائمون يكونون اربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثناء عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين

• (المادة الحادية والثلاثون) • تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا اما تعيين الوكيلين والاعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار وتربط رواتب للرئيس والوكيلين والاعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم الا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأي ثلثي اعضائه بالاقل

واذا دعى واحد أو أكثر من الاعضاء الدائمين الى سبب النظار فممن البدل من النظار المتصلين وقتها

• (المادة الثانية والثلاثون) • تكون مدة فترت الاعضاء الدائمين سنة سنوات ومحوز اعاده انتخابهم على الدوام رتب لهم مصاريفهم امداد وتخصيص الستة عشرة عضواً المندوبين تكون على الوجه الآتي
واحد عن القاهرة وواحد عن مدرس الاسكندرية ودمياط ورتبة والسويس وبور سعيد والاسماعيلية والمراسي وواحد عن كل مديرية من

الاربعة عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها
ويكون انتخاب الاعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة في
قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ومن يتفصل منهم عن عصرية مجلس
المديريات عند تحديد الانتخاب بالقرعة في متهى الثلاث سنوات يتفصل
ايضاً عن مجلس شورى القوانين ويتخب مجلس المديرية احد اعضائه بدلا عنه
واحد وكسلي مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكرن من
الاعضاء المندوبين

المادة الثالثة والثلاثون ١١١ يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال
اللازمين لتأدية الاشغال

الباب السادس ١١١

(في الجمعية العمومية)

المادة الرابعة والثلاثون ١١١ لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم
على منقولات أو عتارات أو عوائد شخصية في القطر المصري الا بعد
مباحة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها عليه

المادة الخامسة والثلاثون ١١١ نستشار الجمعية العمومية عما يأتي

أولاً - عن كل سلفة عمومية

ثانياً - عن انشاء أو ابطال أي نرعة وأي خط من خطوط السكة

المحددة ماراً أيهما في جملة مديريات

ثالثاً - عن فرز عموم اطيان القطر لتقدر درجات اموالها

وعلى الحكومة ان تحظر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعها لعدم التمويل على ما أبدته جملة من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها

﴿ المادة السادسة والثلاثون ﴾ للجمعية العمومية ان تبدي رأيا في المسائل والمشروعات التي تبعتها اليها الحكومة للبحث فيها ولها ايضا ان تبدي آراءها ورغباتها من بادئ نفسها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الامور الادارية أو المالية وعلى الحكومة اذا لم تتول على هذه الآراء أو الرغبات ان تحظر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعها لعدم التمويل عليها انما لا يترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز المناقشة فيها

﴿ المادة السابعة والثلاثون ﴾ كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحدود المقررة في امرنا هذا يكون باطلاً وغير معمول به

﴿ المادة الثامنة والثلاثون ﴾ لا يجوز لاحد الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن من اعضائها (١)

﴿ المادة التاسعة والثلاثون ﴾ تمتد الجمعية العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضا وتمين ميعاد انعقادها التالي ولنا ايضا حلها وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في سافة ستة اشهر



﴿ الباب السابع ﴾

(في تشكيل الجمعية العمومية)

﴿ المادة الاربعون ﴾ تشكيل الجمعية العمومية

أولاً — من النظار

ثانياً — من رئيس ووكلي واعضاء مجلس شورى القواصن

ثالثاً — من الاعيان المندوبين

﴿ المادة الحادية والاربعون ﴾ يكون عدد الاعيان المندوبين ستة

وأربعين على الوجه الآتي

٣ من مديرية البحيرة	٤ من المهرسة
٢ من مديرية القليوبية	٣ من الاسكندرية
٢ من مديرية الجيزة	١ من دمياط
٢ من مديرية بني سويف	١ من رشيد
٢ من مديرية القيوم	١ من السويس وبور سعيد
٢ من مديرية المنيا	١ من العريش والاسماعيلية
٣ من مديرية اسيوط منهم واحد بلندر اسيوط	٤ من مديرية الغربية منهم واحد بلندر طنطا
٢ من مديرية جرجا	٣ من مديرية المنوفية
٢ من مديرية اسنا	٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد بلندر المنصورة
٢ من مديرية قنا	٣ من مديرية الشرقية

في المادة الثانية والاربعون : مدة توظيف الاعيان المندوبين هي ست سنوات ويجوز اعادة انتخابهم على الدوام ، متى لم يرد اسمهم اتمال ويكون انتخابهم بالكففة والشرط المبررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب أحد لار يكون من الاعيان المسدوس ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة فاكبر عارفاً بامراة والكتابة وذهباً ١٠٠ خمس سنوات بالاقل في المدينة أو المديرية النائب فيها وبركوه ومالاً مقررآ على عقار أو اطيان قدره الفاقرش سنوياً مندرجا اسمه منذ خمس سنوات بالاقل في دفتر الانتخاب

في المادة الثالثة والاربعون : رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية

في المادة الرابعة والاربعون : يحاضر جئساب الجمعية العمومية يصبر تحريرها تحت ملاحظه رئيس هذه الجمعية بمره كتاب مجلس شورى القوانين في المادة الخامسة والاربعون : حتى انعام اسر بين أن يجهفوا في أول جلسة تعقد وقبل مباشرهم وظائفهم على انهم لنا والطاعة قوانين القطر

باب الثامن

مجلس شورى

المادة السادسة والأربعون مجلس شورى
الحكومة ووظائفه فى أمر الدولة

باب التاسع

أحكامه وقوانينه

المادة السابعة والأربعون
والثلاثين والخامسة والستون من
شورى القوانين

باب العاشر

(أحكامه)

المادة الثامنة والأربعون
للجمعية
مجلس
قانونية
وجوب
ولا يجوز
(المادة السابعة والأربعون)

مجالس المديريات أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يشرح في انتخاب بدله في خلال شهر واحد ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد بالنسبة لمجالس المديريات الا حين مدة امهاء مدة سلفه وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية الا حين تجديد الانتخابات العمومية

« المادة الخمسون » مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحجر كل منهما لائحته الداخلية وأما لائحة مجالس المديريات الداخلية فتقرر بامر يصدر منا فيما بعد

« المادة الحادية والخمسون » لا يسري قانون أو أمر منا (ذكريتو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظراته ذلك القانون أو الامر

(المادة الثانية والخمسون) كل خلاف يحدث في تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله فصلاً قطعياً بجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين كل واحد منهما ناظر الحفانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء محكمة استئناف القاهرة

« المادة الثالثة والخمسون » كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا من احكام القوانين والاوامر والنواحي والعادات يكون لا آ وغير معمول به

« المادة الرابعة والخمسون » على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في المدن وبلاد الوجهين القبلي والبحري

صدر بسراي عابدين في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ أول مايو

سنة ١٨٨٣

محمد توفيق

الامضاء

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية

ناظر الداخلية

الامضاء اسماعيل أيوب

الامضاء شريف

ناظر الاشغال العمومية

ناظر الحرية والبحرية

ناظر المالية

(الامضاء) (علي مبارك)

(الامضاء) (عمر اذني)

(الامضاء) (حيدر)

ناظر الاوقاف

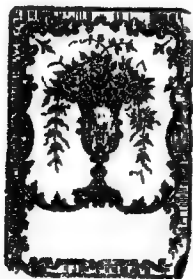
ناظر المعارف العمومية

ناظر الحقانية

(الامضاء) (محمد زكي)

(الامضاء) (خيرى)

(الامضاء) (نغري)



قانون الانتخاب

نحن خديو مصر

بناء على القانون النظامي المصري الصادر في هذا اليوم

«(أمرنا بما هو آت)»

الباب الاول

(في من لهم حق الانتخاب وفي اصحاب اسدود الانتخاب)

«(المادة الاولى)» لكل مصري من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من الاحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في المادة السادسة . أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

«(المادة الثانية)» على كل منتخب (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسي والمواطن السياسي السكاني لكل منتخب (بكسر الخاء) هو محال له طنه الذي يجرت فيه دوائره الانتخابية المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسي لدائرة انتخابية اخرى بشرط موافقة مدير الجهة المتواجده بها . وسه السامي لخبير
الجهة التي يرغب نقله اليها

«(المادة الثالثة)» المنتخبون (بكسر الخاء) اعيان في وظائف مديرية لهم ان يعطوا آراؤهم في دائرة انتخابية اخرى انهم انما يظنون فيها

* (المادة الرابعة) لا يجوز لاحد من المستخين (بكسر الخاء) أن يعطي رأيه في الانتخاب اكثر من مرة

(المادة الخامسة) في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا يحرر دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي يكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء أما في كل نمن من امان القاهرة وفي كل قسم من أقسام نمر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورت سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من مأمور النمن أو مأمور القسم بصفة رئيس ومن شيخ النمن أو شيخ القسم ومن مشايخ الحواري وتؤلف في كل مدينة من المدن الاخر من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن أربعة من أعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ ايضاً

ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المستخين (بكسر الخاء) المتوظفين أو الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر (المادة السادسة) لا تدرج أسماء الآتي بينهم في دفتر الانتخاب أولاً -- المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بحبسهم من حقوقهم السياسية أو بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضاً لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانياً - المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم في اداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميري أو لقبولهم الرشوة

أو لتمديدهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية
ثالثاً - المحكوم عليهم بالأفلاس وفي مواد التزوير والمحجور عليهم (١)
* (المادة السابعة) - يعلق دفتر الانتخاب في كل بسدر وفي كل بلد
وفي مركز كل مديرية

أما في مدينتي القاهرة واسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب
كل ثمن أو قسم وفي ديوان الضبطية ويعلق في مدن رشيد ودمنيا وطوبورسعيد
والسويس والاسماعيلية وانريش في ديوان المحافظة

ويكون تعليق الدفتر المذكور في كل سنة من أول يناير الى غايته
(المادة الثامنة) اذا ترأى لاي مصري انه أهمل درج اسمه في دفتر
الانتخاب فله أن يطلب درجه كما انه اسكل منتخب (بكسر الخاء) بدرج
اسمه في دفتر الانتخاب ان يطلب درج اسم كل مصري لم يدرج اسمه غداً
أو رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق

وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه في
المديريات الى مدير الجهة وفي مدينتي "قاهرة والاسكندرية الى مأمور
الضبطية وفي باقي المدن المينة في المادة لحامسه الى المحافظ
ويجمل في كل مديرية دفتر لقيده الطلبات المذكوره حسب تواريخ
ورودها ويعطى بها وصولات لاربائها

وكل منتخب (بكسر الخاء) صابر المعارضة في درج اسمه بدفتر

(١) صار تعديل هذه المادة عام ١٩١١ في ١١ يوليوس ١٩٠٨ بزيادة هذه العبارة

وهي - حرمان المحكوم عليهم في مواد التزوير

الاختخاب يصير اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها في المادة الآتية بدون مصارف وله أن يهدي ملحوظاته في ذلك

المادة التاسعة تجر تحمل الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف في المديريات من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية بتخبات بالترعة السرية وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية من مأمور لضيعة بدرجة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية في كل منها وفي المديريات من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختاران من ضمن المستفيدين (بكسر الخاء) للدرجة اسماؤهم في دفتر الاختخاب

وتحکم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس من كل سنة والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة باغلبية الاراء تعلن لاربابها كتابة في محلات اقامتهم بدون مصارف بمعرفة جهات الادارة في الثلاثة ايام التالية لصدورها

واذا لم تحکم احدى اللجان في احدى الطلبات اجماله عليها أو ابت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور. ويجزى لارباب الطلبات ان يستأنفوا قرارات اللجان امام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرة اختصاصها في الثمانية ايام التالية لتاريخ اعلانهم بها

أما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان أو ايلتها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة ايام ويسرى من تاريخ ١٥ مارس مفعول قرارات اللجان لخير ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصارف وبدون

سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

﴿ المادة العاشرة ﴾ يمت بصورة من دفتار الانتخاب محتوماً عليها من الذين حرورها سواء كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير الجهة عن المديرية أو الى مأمور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية أو الى المحافظ عن باقي المدن الميمنة في المادة الخامسة للتوقيع عليها منهم وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز اجراء تبديل فيها الا في وقت تعديلها السنوي المنو عنه في المواد السالفة وعلى المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة أو لاحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات بصورة اخرى من تلك الدفاتر تحفظ طرف المشايخ أو اللجان بعد ان يصححوا حسب التصحيحات التي يعطسهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان اسماء المصريين الذين يتحقق لهم انهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها اولاً — اسماء من توفوا — ثانياً — اسماء من فقدوا الصفات المطلوبة

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ لا يجوز لاحد الاشتراك في الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾ ينتخب (بفتح الخاء) من كل ثمن من اتمان القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن

المعينة في المادة الخامسة ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾ يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء نسبية

وبناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوي معرفة بالقراءة والكتابة مختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة يتخبون أحدهم رئيساً لهم

وتعين شروط الانتخاب وكيفية إجرائها بمشور من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخاب إنما ينبغي في ذلك اتباع ما نص في الباب الآتي

ومجوز دائماً لناظر الداخلية أن يمين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي محدود ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين أن يحرروا صحة إجراء انتخاب المندوبين في دوائرهم وإذا تراءى لهم لزوم إعادة الانتخاب فليعلم أن يأمرؤا بذلك حالاً مع ذكر الأسباب التي أنبني عليها إلغاء الانتخاب الأول

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ عند صدور الأمر أو المنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظين أن

يعطوا الى كل واحد من المندوبين للاختخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم
ومحل اقامته كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب اعضاء مجالس المديريات
وبمقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور بحق له الدخول
الى المثل الذي سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المديريات

﴿ الباب الثاني المستعاض (١) ﴾

في اختصاص مجالس المديريات

﴿ المادة الثانية ﴾ - ا - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما موقته لصرفها
في منافع عمومية ومنها التعليم

وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأكملها للتعليم وقراره في وضع الرسوم
وفي تخصيصها يكون قطعياً ويصدر به الامر العالي ما دام لا يتجاوز الخمسة
في المئة من مجموع الضرائب في المديرية

فاذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراراً قطعياً فيما زاد عن الخمسة
في المئة الا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدور الامر العالي

ويتبع في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة في
الاموال الاميرية وله أن يراعى استعمال ما لم يباشر صرفه من تلك الرسوم
طبقاً لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر

ب - لا يجوز بدون ترخيص خصوصي من ناظر الداخلية أن يصرف

(١) صدر قانون مرة ٢٢ بالغاه البايين - الثاني والثالث من هذا القانون واستمضى
عنها بسواها تاريخه ٢٨ شعبان سنة ١٣٢٧ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ فالمادة الاولى
منه - الفى البابان الثاني والثالث في القانون النظامي واستمضى عنها البابين الثاني والثالث الاخيرين :

مبلغ من الاموال التي للمجلس صرفها مباشرة الا اذا كان داخلًا في الميزانية السنوية التي يقررها المجلس بموافقة الناظر المشار اليه لمدة اثني عشر شهراً ابتداء من أول يناير من كل سنة

ج --- لظارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرات
د --- للمجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من المصالح الاميرية بالمديرية كل ما يحتاج اليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالاعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها

المادة ٣ --- فيما عدا الاختصاصات المقررة للمجلس بنص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر يجوز للمدير ولكل ناظر أن يستشير المجلس في كل مسائل يرى أخذ رأيه فيها

وللمجلس أن يبدى من نفسه للمدير ولكل ناظر بواسطته وكذلك لمجلس النظر ورغبته فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية وعلى الاخص في شؤون الزراعة والري وطرق المواصلات والامن العام والصحة العمومية والتعليم
١ --- يخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التي تختص بها المجالس المحلية أو المجالس المحلية المختلطة الموجودة في المديرية .

ب --- ولا يجوز للمجلس ان يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو تقيدهم ولا في تأديبهم أو رقتهم

المادة الرابعة (٤) أولاً - رأي المجلس مقدما لازم في المشروعات الآتية

١ - تغيير حدود المديرية

٢ - انشاء أو إلغاء مجلس محلي في دائرة اختصاص المديرية

٣ — انشاء المدارس والمستشفيات الاميرية أو نقلها أو ابطالها وكذا الجبانات العمومية

٤ — مشترى أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المباني والاملاك الاميرية في المديرية أو تغيير استعمالها

٥ — سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو ابطال ذلك

٦ — اصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية

٧ — تغيير دوائر الاختصاص الادارية والقضائية في المديرية

٨ — تغيير حدود ابلندر أو القرى أو انشاء قرى جديدة أو الغاء

قرى موجودة في المديرية

٩ — انشاء سكك حديد زراعية في المديرية وتعيين انجالها

١٠ — اعطاء الامتيازات لشركات أو لافراد بالمديرية

ثانياً — يجب الحصول على موافقة المجلس على المشروعات الآتية

قبل تنفيذها

أ — اصدار المدير لائحة محلية تسري على المديرية كلها أو على قسم

منها أو على بلندر أو قرى فيها أو تعديل أو الغاء لائحة خاصة بالمديرية

ب — سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو ابطال ذلك

ج — اصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية

في المديرية ولا يسري حكم الفقرات (دوب و ج) من هذه المادة على

القرارات واللوائح الوقتية التي تصدر أو التي يؤمر بسريانها في حالة وباء أو

في غيرها من الاحوال المستعجلة

وعلى المدبر أن يخبر المجلس بالاسباب التي دعت لذلك من اول انعقاده ولا يسري حكم هذه المقررات أيضا على المسائل التي تكون من اختصاص مجلس علي أو محتلط في المديرية وكذلك الاجراءات المأمور بها من قانون صادر قد اخذ فيه رأي مجلس شورى القوايين

﴿ المادة الخامسة ﴾ تعرض جداول نظارة الاشغال العمومية السنوية المتعلقة بالمديرية في المسائل الآتية على مجلس المديرية لاخذ رأيه فيها
 ا - انشاء الترع والمصارف العمومية

ب - تطوير الترع والمصارف العمومية

فاذا بدى لنظارة الاشغال العمومية ما يدعوها للتعديل فيما رآه المجلس وجب عليها أن تأخذ برأي مجلس المديرية في هذا التعديل

ج - - مناوبات الري مدة انخفاض النيل ومع ذلك فان عرض جداول المناوبات على مجلس لا يخل بما انتظارة الاشغال العمومية ومأمورها من حق تعديل المناوبات في الاحوال المستعجلة بدون أخذ رأي المجلس مقدما فيها وفي حالة التعديل المذكور يجب اخبار المجلس بالاسباب التي دعت الى ذلك في اول انعقاده

﴿ المادة السادسة ﴾ لا يقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد او سوف في اي جهة من جهات المديرية لم تجر العادة باقامته فيها الا بعد اترخيص به من المديرية بموافقة رأي مجلس المديرية

ويبطل المدير بالطرق الادارية كل مولد او سوق مخالفا لحكم هذه

المادة ومع ذلك

١ - لايسرى حكم هذه المادة على الاسواق التي تقام بناء على امتاز منح قبل العمل بهذا القانون

ب - ولا يجوز بمقتضاها اعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ

ج - والرخصة المعطاة طبقاً لحكمها لا تنفي من لا تنفي من وجوب مراعاة اللوائح الصحية كغيرها المتعلقة بالموالد والاسواق

المادة السابعة (١) - - يقرر مجلس المديرية بمبادرة نظارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لكل بندر او قرية في المديرية والبندر والقرى التي بها مجالس محلية او مجالس محلية مختصة لذلك يعين يياز درجاتهم

ب - يقرر المجلس كذلك مرتبات الخفراء ومراعاة معدل الاجور الجارية في أنحاء المديرية

ج - واذا لم يقرر المجلس قبل اول يناير من كل سنة اجراء وتغيير في عدد خفراء بندر او قرية او في مرتباتهم يبقى ذلك كما كان في السنة الماضية

و - ذلك يجوز لما ظر انه خفيه بعد اخذ رأي المجلس ان يزيد عدد خفراء اي بندر او قرية اذا رأى ان حالة الامن تقتضي ذلك

د - تعين في كل - - - لجنة من المجلس لفصل فضلاً نهائياً في الشكاوي من توزيع رسوم الخفراء على المنازل في البندر والقرى التي ليس بها مجالس محلية او مجالس محلية مختصة

ع - المادة الثمانية (١) - - - يختص مجلس المديرية في مسائل العزب بما يأتي

١ — لا تنشأ عزبة في المديرية الا بعد الترخيص بذلك من المديرية بموافقة رأي المجلس ويراعي المجلس مساحة الاطيان التي يمتلكها طالب الرخصة في الجهة المراد انشاء العزبة فيها وعدد اشخاص المشتغلين بزراعتها والمسافة بين هذه الاطيان وبين قرية او مكان آخر يتيسر فيه السكنى وامكان آخر اتخاذ الوسائل الكافية لحراسة العزبة بنير . صاريف باهظة ويجب أن يرفق بطلب الترخيص بانشاء عزبة رسم الموقع المراد انشاؤها فيه ورسم مبانيها وكافة البيانات اللازمة ليتمكن المجلس من اصدار قراره طبقاً لاحكام هذه المادة

ب — للمجلس في جميع الاحوال أن يقرر هدم عزبة ولو كان مخصصاً بها اذا صارت ملجأ لذوي السيرة السيئة أو مأوى الاشقياء
ج — للمجلس أن يقرر هدم كل عزبة انشئت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو بعده اذا تمسرت حراستها أو اقتضت تلك الحراسة مصاريف باهظة وذلك نظر آ لعدد سكانها وحاله ممبشتهم ومع ذلك

١ — لا يصدر قرار بالتطبيق للقرتين (ب و ج) من هذه المادة الا بعد تكليف مالك العزبة بايداء اقواله للمجلس او للجنة تشكيلها المجلس وبشروط التصديق على ذلك من مجلس النظار

٢ — لا يجوز الترخيص بانشاء عزبة تكون واقعة على مسافة مائة متر بالاقل من جسر النيل او من جسر ترعة عمومية او مصرف عمومي او من جبانة او على مسافة ٣٠٠ متر بالاقل من بركة موجودة بالجهة البحرية من المكان المراد انشاء العزبة فيه او ٢٠ متر من بركة واقعة في جهة اخرى

٣ - يجوز استئناف رفض طلب الرخصة الى ناظر الداخلية
ثانياً - اذا انشئت عزبة او شرع في انشائها بدون ترخيص من المدير
او من ناظر الداخلية في حالة الاستئناف جاز لجهة الادارة ان تبشر هدمها
قبل اتمام بنائها او في اثناء ستة شهور من اتمامه
ويجري المدير الهدم بالطرق الادارية وتحصل مصارف ذلك من
مالك العزبة او مالك الارض التي كانت العزبة تنشأ فيها طبقاً لنصوص الامر
المالي الرقم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

المادة التاسعة - للمجلس زيادة عن رقية التعليم الاولي ومنه تعليم
الزراعة والصناعات اليدوية رقية التعليم بكافة انواعه ودرجاته في المديرية
على الطريقة المينة بمد

١ - له ان يقرر انشاء او امتلاك مدارس في المديرية واتخاذ ما يلزم
لادارتها وله كل السلطة التي تجب لذلك

ب - له ان يدير مدارس غير التي انشئت او صار امتلاكها على وجه
ما تقدم بشرط ان يكون تخصيص بنائها مكفولاً على الدوام للتعليم وان
يشتمل عقد تحويلها الى المجلس على الشروط التي تضمن له ادارتها الفعلية

ج - للمجلس طلباً لتوحيد سير العمل في جميع انحاء المديرية ان يضع
لوائح وبروجر مات لسير المدارس على اختلاف درجاتها غير المدارس التي
انشئت او صار امتلاكها وغير التي تدار طبقاً للفقرة السابقة وان يمنح عنوان
(مدرسة معترف بها) التي تسير على مقتضى تلك اللوائح ويقبل صاحبها او
من يتولى شؤونها ما هو لازم من الشروط لهذه المدارس

د - له ان يضم اليه أربعة على الأكثر ممن لهم عناية خصوصية بأمور التعليم في المديرية يحضرون في جلساته حال انعقاده للنظر والفصل في مسائل التعليم ويكون رأيهم شورياً ويكونون حتماً أعضاء في لجنة التعليم اذا كان تمت لجنة

ومدة وجود أولئك المختارين في المجلس سنتان الا اذا جدد اختيارهم ه - له ان يشكل من اعضائه أو ممن يعنون بأمر التعليم في المديرية لجاناً يناط بكل واحدة منها ادارة مدرسة أو أكثر ويحدد اختصاص هذه اللجان

و - له أن يقبل المال أو العقار الذي يوهب يستعمل هو أو غلته في شؤون التعليم في المديرية بوجه عام أو في جهة معينة منها كذلك له ان يقبل الاكتابات التي يخصصها المكاتبون لعمل من الاعمال التي اختص بها المجلس في شؤون التعليم ويجب في هذه الحالة استعمال الاموال المكاتب بها فيما خصصت له

ز - على المجلس ان يخصص للتعليم الاولي ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والثلاثون في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه

ح - على المجلس أن يراعي على قدر الامكان في استعمال السلطة الممنوحة له بمقتضى هذه المادة كل لائحة تخومية يصدرها قانون أو قرار من ناظر المعارف العمومية

(المادة العاشرة) يجب على المجلس أن يتم بحثه شأن يدي رأيه في المسائل

الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة لا تتعدى من وقت عرضها عليها فإن أبى إبداء رأي أو لم يبدأ رأياً مطلقاً في تلك المدة جاز مجلس النظار أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأي المذكور

.....

الباب الثالث

في تشكيل مجالس المديريات وفي اجراءاتها

المادة الحادية عشرة : تشكل مجالس المديريات كما يأتي :

يكون في كل مجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز ويجب ان يكون النائبان مقيمين في دائرة المركز

ويراعى في تطبيق هذه المادة ما يأتي :

١ - كل بند مديريه ذي نظام اداري خاص يعتبر جزء من المركز

الواقع فيه

٢ - كل مركز لا يزيد عدد سكانه على عشرين ألفاً وكل قسم اداري غير

مركز يلحق بأحد المراكز الأخرى بقرار يصدر من ناظر الداخلية بموافقة مجلس النظار

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية فان غاب أو منعه عن العمل مانع

نائبه وكل المندوبين

يعتبر مجالس المديريات المشكاة كما تقدم أشغاعاً معنوية ويكون المدير

نائباً عن المجلس بهذه الصفة في استعمال ماله من السلطة وفي اداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه

❖ المادة الثانية عشرة ❖ لا يجوز انتخاب أحد لمجلس المديرية لم يكن حائزاً للشروط الآتية :

- ١- أن يكون باناً من العمر ثلاثين سنة كاملة
- ٢- أن يكون عارفاً القراءة والكتابة
- ٣- أن يكون يدفع مدة سنتين الى المديرية مال أطيان المركز قدره خمسة وعشرون جنيهاً مصرياً على الأقل في السنة فيما اذا كان حائزاً لشهادة الدراسة العالية والافيكون مقدار ذلك المبلغ خمسين جنيهاً مصرياً على الأقل
- ٤- أن يكون اسمه مدرجاً في دفتر انتخاب المديرية منذ خمس سنين
- ٥- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو ضابطاً في الجيش العامل ولا يعتبر العمد والمشايخ هنا من موظفي الحكومة
- ٦- ان لا يكون عضواً في مجلس مديره أخرى

❖ المادة الثالثة عشرة ❖ ينتخب النائبون عن المراكز في مجالس المديريات لمدة ست سنوات ويخرج أحد نائبي كل مركز بالدور كل ثلاث سنين ويستمر الاعضاء الخارجون في وظائفهم بالمجلس الى ان يتعين بدلهم ويجوز اعادة انتخابهم

❖ المادة الرابعة عشرة ❖ يخلف العضو الجديد في مجلس المديرية أمام المدير مل مباشرة العمل عين الاحلاص للجواب الحدبوي واخصوع لقوانين البلاد

❖ المادة الخامسة عشرة ❖ يترز مجلس المديرية فصل كل عضو يخلف

لوائح العامة ويجب التصديق على تلك اللائحة من ناظر الداخلية
 * (المادة السابعة عشر) * يجوز حل مجلس المديرية في كل وقت بأمر
 عال يتبين فيه أسباب ذلك وحيث يجب إجراء الانتخابات الجديدة في ثلاثة
 أشهر من تاريخ الحال

(المادة الـ ٢٩ من الامر العالي)

عدلت المادة ٢٩ من القانون النظامي كما يأتي :

إذا خلا محل أحد الاعضاء في أحد مجالس المديرية او في مجلس
 شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بدله في خلال
 شهر واحد ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد بالنسبة لمجالس المديرية
 الا الى حين انتهاء مدة سلفه وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية لحين
 تجديد الانتخابات العمومية

(احكام وقتية)

(المادة الثالثة من الامر العالي)

استثنى من نص المادة ١٣ من الباب الثالث تكون مدة نائبي المراكز
 في مجالس المديرية الذين يتخبرون اول مرة طبقا لنصوص هذا القانون
 اربع سنين

ويحصل الاقتراع لتعيين الاعضاء الذين يخرجون في اول دور من ادوار
 التجدد في آخر السنة

(المادة الرابعة من الامر العالي)

يبقى الاعضاء الموجودون الآن بمجالس المديرية في وظائفهم لحين

انتهاء مددم وكذلك الاعضاء المتدبون منهم بمجلس شورى القوانين
ويعتبر كل عضو من أعضاء مجالس المديرية نائباً عن المركز الذي
هو منه ولوزاد عددم عن اثنين في أحد المراكز

ومع ذلك فإذا بقى عند التجديد الاول عضوان اثنان فقط عن احد
المراكز وجب سقوط احدهما بالقرعة لاجل انتخاب بدله الا اذا كان
عضواً في مجلس شورى القوانين ففي هذه الحالة يسقط العضو الآخر
أحكام عمومية

بمادة الخامسة من الامر العالي

يحذف ذكر مجالس المديرية من المادة ٤٨ من القانون النظامي وتلغى
الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون المذكور ويلغى الامر العالي الرقم ٧
فبراير سنة ١٨٨٧ المختص بمجالس المديرية
ويلغى الامر ان العاليان الصادران في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ و ٢٩ يوليو
سنة ١٨٩٨ المختصان بالمرزب

بمادة السادسة من الامر العالي

ينفذ هذا القانون من أول يناير سنة ١٩١٠ وبموزاد اصدار اللوائح اللازمة
لتنفيذه قبل ابتداء العمل به

بمادة السابعة من الامر العالي

على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه صدر بسراي
رأس التبن في ٢٨ شعبان سنة ١٣٢٧ - ١٣ - سبتمبر سنة ١٩٠٩

في الباب الرابع

(في انتخاب الاعيان المندوبين للجمعية العمومية)

في المادة الاربعون (بالكرس) ينتخب المنتخبون (بالكرس) المندوبون عن اعيان القاهرة والمنتخبون (بالكرس) المندوبون عن اقسام الاسكندرية والمنتخبون (بالكرس) المندوبون عن باقي المدن الميمنة في المادة الخامسة عدد الاعيان المقرر في القانون النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبور سعيد في ديوان محافظة السويس وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

في المادة الحادية والاربعون (بالكرس) ينتخب المنتخبون (بالكرس) المندوبين عن الاربعة عشرة مديرية الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي لكل مديرية وبمحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء مجالس المديرية ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

في الباب الخامس

(احكام وقفية)

في المادة الثانية والاربعون (احكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة) من امرنا هذا تعديل في الانتخاب الاول كما يأتي

أولاً — يملق دقة الانتخاب في كل بلد وفي مراكز المديريات مدة خمسة عشر يوماً التالية للخمسة عشر يوماً المحددة في المادة الخامسة لتحديد دفتر الانتخاب ثانياً — يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية لخمسة عشر يوماً المحددة لتعليق دفتر الانتخاب

ثالثاً — يحكم في هذه الطلبات في الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها رابعاً — اللجنة المنوّه عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن أمور الضبطية أو المحافظة أو مدير الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها

خامساً — الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبطال الحكم في الطاب يتبدأ من اليوم التالي للثمانية الأيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها ﴿ المادة الثالثة والاربعون ﴾ المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والاربعين من القانون النظامي لدرج الاسماء في دفتر الانتخاب لا تراعى في الاتعاين الم.و.ب.بين الاولين المختصين بأعضاء مجالس المديريات ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى أيضاً في الانتخاب العمومي الاول المختص بالأعيان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية

﴿ الباب السادس ﴾

أحكام عمومية

﴿ المادة الرابعة والاربعون ﴾ كل طعن في صحة الانتخابات يقدم

في الثمانية ايام لرئيس المجلس المختص به والرئيس بعد ان يعلم به
 اعضاء المجلس يرسله في الثمانية ايام التالية الى رئيس احدى المحاكم الآتي
 ذكرها. فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد اعضاء مجلس شورى القوانين
 والجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكماً باتاً بدون
 مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية
 والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات
 تحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم
 فيها حكماً باتاً بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن
 الحضرة الخديوية

﴿ المادة الخامسة والاربعون ﴾ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا
 من احكام القوانين والاورام واللوائح والمادات يكون لاغياً وغير معمول به
 ﴿ المادة السادسة والاربعون ﴾ علي ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ
 هذا القانون وبصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر
 وبلاد القطر المصري

صدر بسراي عابدين في ٢٤ جمادي الثانية سنة ١٣٠٠ أول مايو

سنة ١٨٨٣ ء

« الامضا »

« محمد توفيق »

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

ناظر الداخلية

رئيس مجلس النظر

« الامضا » « شريف » « الامضا » « اسماعيل أيوب »

قانون

نمرة ٢٥

صادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

بمختص باحراآت الحجر الامتيازي لمحصل ما تأخر من ايجار الاطيان
 (المادة الاولى) يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة
 أو غير عقد ان يوقعوا بغير اذن من القاضي حجزاً امتيازياً على محصولاتها
 سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصلهم على الايجارات
 المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراآت الآتية فان كان مسأجر تلك الاطيان
 أجراها لغيره جاز له اجراء ذلك أيضاً (١)

(المادة الثانية) يصير توقيع الحجز بمقتضى أمر يصدر بالكتابة من
 المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم
 عقد الايجار أو على اقرار من صاحب الاطيان به بد بصحته شاهدان معتمدان
 (المادة الثالثة) ويجوز أيضاً توقيع الحجز الامتيازي على الاثمار
 والمحصولات المملوكة لمن استأجر الاطيان من المستأجر الاصلي لاستيفاء
 الايجارات المستحقة طرف المستأجر الاصلي المذكور

أما الخضروات والفواكه التي يخشى عليها من التلف مدة الحجز فيصير
 بيعها يومياً عن يد مقيمين حسب العادة والنمن يحفظ بطرف شيخ البلد

(١) اذا دعت الحالة لانخاذ اجراآت لتحصيل ايجارات أملاك الميري الحرة
 فالحكومة صفتها مالكة يتوب عنها ذلك المأمورون المكلفون بتحصيل الايجارات

المأمور بالحجز انما يرفع الحجز اذا قدم المستأجر الثاني سند مخالصة من المـتأجر الاصلي المأذون بالتأخير لغيره

﴿ المادة الرابعة ﴾ يلزم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالحجز مشتملا على تعيين أحد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز أن يحضر به محضراً وان يكون حارساً للأشياء المحجوزة انما يجوز له ان يستنيب عنه واحداً أو أكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد لخدمته في المائة من ثمن المحصولات المباعة ولكل من الخفراء ثلاثة قروش يومياً بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم وقيمة ما يصرف للشيخ وللخفراء ينخصم من ثمن المحجوز

﴿ المادة الخامسة ﴾ لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير ان يمتنع بلا عذر شرعي عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصولات في مدة تأخيره عن اجراء الحجز مع معاقبته بالمقوبات التي يستحقها حسب القانون

﴿ المادة السادسة ﴾ يلزم ان يكون محضر الحجز مشتملا على بيان الامار المحجوزة ويجب ان توزن تلك الامار أو تكال على حسب نوعها

﴿ المادة السابعة ﴾ لا يأمر المدير بالحجز في الاحوال الآتية :

أولاً - اذا سبق توقيع حجز قضائي على الامار والمحصولات انما للمؤجر الحق بان يستولي ماله من الايجار مقدماً على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون

ثانياً - اذا كانت بين المؤجر وبين المستأجر منازعة بسبب الايجار

وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجز التحفظي الامتيازي تحت مسؤوليته أو يقدم المستأجر ضماناً مقتدرأ وقت طلب الحجز

المادة الثامنة * اذا حدث حجز قضائي بعد الحجز الذي أمر به المدير يجب على المحضر ان يحقق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يخلي طرف نسيج البلد

المادة التاسعة * اذا لم يطلب مدين ثان الحجز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعان بواسطة محضر في ظرف ثمانية أيام بعد الحجز الامتيازي الاول الذي أمر به المدير ولم يدفع المستأجر قيمة المطلوب منه تباع الاثمار والمحصولات بالمزايدة المصومية بناء على امر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع بمدة لا تنقص عن ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام (١)

المادة العاشرة * يبين في الاعلان الذي يلصق محل البيع ويومه واسم المدين واسم المدين والاثمار والمحصولات بالمقصود ببيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي تمين لاجراء الحجز ويستمر الاستمرار عليه الى ان يستوفي المبلغ المستحق

المادة الحادية عشرة * تحرر محضر بالبيع وترسل صورة منه للمدعى وتسلم صورة

(١) المنشور الصادر من طاعة الداخلية في ٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ يعضي بان تاريخ بيع الاثمار واغصولات عين الطالب الحجز بمعرفة المدير في الامر الذي يصدره بتوقيع الحجز الامتيازي

أخرى للمدين لتقوم مقام سند محالة يبلغ مساو قيمة الثمن الذي يرسي به المزاد
 المادة الثانية عشرة (١) يدفع الثمن آنذي رسي به المزاد قهراً الى شيخ البلد وهو
 يسلمه الى العراف لابراده لخزينة المديرية في أقرب وقت فان تأخر الراسي عليه المزاد
 عن دفع الثمن فوراً تباع المحصولات مانياً باليد ايدة في الحال على اسم الراسي عليه المراد
 وان رسي المزاد بالاقل تمام كان رسي عليه فيلزم بخرق الثمن فقط متى كان مقدراً فان
 لم يدفع وظهر عجزه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات
 المادة الثالثة عشرة (٢) اذا رسي المزاد على المحجوز جازله ان يخصم من الثمن مبلغاً
 يفي بمطلوبه

المادة الرابعة عشرة (٣) يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة ان يطلبوا الحجز على
 مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك في بحر الشهرين الواقعين قبل استوائها
 ويكون طلب الحجز على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز
 الأثمار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم أن يشتمل محضر الحجز الذي
 يحرره شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها
 وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

المادة الخامسة عشرة (٤) بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكيفية المقررة في
 مبيع الأثمار والمحصولات انما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز
 المادة السادسة عشرة (٥) اذا بيعت الأثمار والمحصولات او المزروعات التي لم تحصد
 فيخصص الثمن الذي رسي به المزاد للمحجوز له الى ان يستوفي المبلغ المستحق اليه ما لم
 يحدث حجز آخر من مدين ثمان وان زاد من المحصولات او المزروعات أو من الثمن
 شيء بعد ذلك يسلم للمحجوز عليه ما لم يطلب حجزاً آخر فان حدث حجز يودع المدير
 الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية

وكذلك اذا رسي المزاد على صاحب الاطيان وحصم المبلغ المستحق اليه من الثمن
 الذي رسي به المزاد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للمحجوز عليه ما لم يطلب مدين
 ثمان الحجز عليها تسلم قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية
 المادة السابعة عشرة (٦) لا يقبل طلب الحجز على ثمن المبيع الا اذا كان مستوفياً
 للاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين واعلن بالطرق القانونية

(المادة الثامنة عشرة) — الاحكام السابقة لامتخ أولي الشأن من استعمال الطرق القانونية الصومية ما لم تكن مخالفة لما وتبقى المستأجر كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصا فيما يتعلق باسترداد ما أخذ منه أو تعويض ما لحق به من الضرر

(المادة التاسعة عشرة) — يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاضي ولا يلزم اذا تضمنت بسبب ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالحضرين أو كأموري الضبط والربط فيما يتعلق بما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة على ما دون في هذا الامر

قانون نمرة ٢٦

— امر عال في ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٥

اذا كان لشيوخ البلد شأن في الحجز سواء كان بصفة دايين او مدين ولم يكن في البلد شيخ آخر يقوم مقامه فيعين المدير احد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية ليقوم بدلا عنه بالاعمال المينة في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من الامر الرقم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

ولكن لا يجوز في أي حال من الاحوال أن يكون الضابط او الموظف حارسا للاشياء المحجوزة بل يجب عليه ان يعين حارسا اذا لم يأت طالب الحجز بحارس معتد

قانون نمرة ٢٧

امر عال في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨

(المادة - ١ -) تؤخذ رسوم نسبية باعتبار ائتين في المائة على الصافي من ائمان ما يباع من المحصولات والائمان المحجوز عليها بعد اجرة الحفير ومأمور الحجز

(المادة ٢) — الرسوم السببية واجرة الحفير ومأمور الحجز بمسب على المستأجر

انتهى الجزء الاول من مجموعة القوانين



فهرست مجموعة القوانين

صفحة	عدد	
٣	١	قانون محاكم الجنايات
		—*—
		الباب الاول
٣		في الاختصاص والترتيب
		الباب الثاني
٤		في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات
		الباب الثالث
٥		في الاحالة على محكمة الجنايات
٧		في الحبس الاحتياطي
٧		في الشهود
٨		في تحديد دور الانعقاد
٩		في المدافعين
١٠		في القضايا التي تحقق بمعرفة فاضي التحقيق
		الباب الرابع
١٠		في اوامر الاحالة
		الباب الخامس
١٣		في الاحراآت بالجلسة
		الباب السادس
١٥		احكام وقفية وغير ذلك

صحيفة	عدد	
	٢	فانون المعاشات الملكية
		الباب الاول
١٧		الاحكام الاولى والاستقطاع للمعاش
		الباب الثاني
٢٠		مدة الخدمة التي تعطي الحق في المعاش او في المكافأة
		الباب الثالث
٢١		المعاشات والمكافآت
		الباب الرابع
٣٦		طلب المعاش أو المكافأة
		الباب الخامس
٣٨		سوية المعاشات والمكافآت
		الباب السادس
٤٠		صرف المعاشات
		الباب السابع
٤١		ارباب المعاشات والاعداء من الموظفين أو المستخدمين الذين يعودون الى الخدمة
		الباب الثامن
٤٤		سقوط الحق في المعاش أو في المكافآت
		الباب التاسع
٤٧		المصالح غير المترتبة في ميزانية الحكومة
		الباب العاشر
٤٨		احكام وقتية وخصوصية

صحيفة	عدد	
		الباب الحادي عشر
٥١		أحكام عمومية
٥٢	٣	قانون بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
٥٣	٤	قانون بتعديل بعض مواد من قانون تحقيق الجنايات
٥٦	٥	قانون قاضي التحضير
٦١	٦	قانون المطبوعات المصرية مع الذيل
٦٧		قرار مجلس النظار بفاذ قانون المطبوعات
٧١	٧	قانون لمحاكمة الصحافة
٧٢	٨	قانون الاتفاق الجنائي
٧٦	٩	قانون النفي الاداري
٨١	١٠	قانون للخبراء امام المحاكم الاهلية
٨٢		في جدول الخبراء
٨٤		في تعيين الخبراء
٨٥		في واجبات الخبراء
٨٦		في أجور الخبراء
٨٨		في تأديب الخبراء
٨٩		أحكام عمومية وأحكام وقبة
٩١	١١	قانون بتشكيل المجلس الحسبي العالي
	١٢	القانون النظامي المصري
٩٤		الباب الاول في التشكيل

صحيفة	عدد	
		الباب الثاني
٩٤		في اختصاص مجالس المديرين
		الباب الثالث
١٠٢		في تشكيل مجالس المديرين وفي اجراءاتها
		الباب الرابع
١٠٧		في مجلس شورى القوانين
		الباب الخامس
١١٠		في تشكيل مجلس شورى القوانين
		الباب السادس
١١١		في الجمعية العمومية
		الباب السابع
١١٣		في تشكيل الجمعية العمومية
		الباب الثامن
١١٥		في مجلس شورى الحكومة
		الباب التاسع
١١٥		احكام وقية
		الباب العاشر
١١٥		احكام عمومية
١٣		قانون الانتخاب
		الباب الاول
١١٨		من لهم حق الانتخاب وفي انتخاب المندوبين للانتخاب

صفحة	عدد	
		الباب الثاني
١٢٤		في اختصاص مجالس المديريات
		الباب الثالث
١٣٢		في تشكيل مجالس المديريات وفي اجراءاتها
		الباب الرابع
١٣٧		في انتخاب الاعيان المندوبين للجمعية العمومية
		الباب الخامس
١٣٧		احكام وقتية
		الباب السادس
١٣٨		احكام عمومية
١٤		قانون الحجز الامتيازي

		تم الجزء الاول من مجموعة القوانين

﴿ مطبوعات المكتبة الشرقية بمصر ﴾

تباع فيها وفي كافة المكاتب الشهيرة في مصر وسوريا وأميركا

١٠	كتاب اساس الشرائع الانجليزية	٦	رواية القبطان بول لاسكندر دوماس
١٠	» تحرير المرأة بقلم فقيده العلم	٨	» الحنا بعد الغناء له ايضاً
	والادب قاسم بك امين	٨	» القائدين له ايضاً
٦	» مذهب تولستوي	٨	» ماري تودور لكتنور هيجو
٥	» طبائع الاستبداد لفقيده العلم	٤	» الامير الفتان بقلم المرحوم شاكر شقير
	السيد عبد الرحمن الكواكبي	٣	» حورية الفلك بقلم فلامايون
٦	» ام القرى له ايضاً	٢	» يريد الاحد
٣	» الدر النظيم في فن التوهم	٦	» ياغندور او العاشق الجليل
	من كل معنى طرب بقلم محرر الفزالة	٢	» ماوراء الحجاب
١١	» رواية البعث لفقيده الانسانية	٣	» غصن البان في رياض الجنان
	الكونت تولستوي جزئين	٣	» اسرار الملوك
	» رومانس الطلاق له ايضاً	٥	» ربة الجلال كل جزء
	» ان التفقيش بمجلدين	٨	» الشهامة والغاف
	» هذا المختار جزء ثان	٥	» محمد علي الكبير تشيلية

دويب بونيس أميركا السري الحقيقية

(قولاً كارتز)

صدر لغاية الآن ٦٦ رواية من هذه السلسلة البديعة التي أصبحت نديم
الادباء وسحير القضاة خلوها من حوادث الغرام التي عافتها النفوس الالية
ولقرابة حوادثها ورقة اسلوبها وانسجام عبارتها لانها عمرة اقلام عدة كتاب
من رجال الغرب مشهود لهم بطول الباع في هذا الفن الجليل وهي لا تزال
تصدر نبالها بادارة ونفقة ابراهيم فارس صاحب المكتبة الشرقية

مطبوعات جديدة

كتاب اساس الشرائع الانكليزية
 من تأليف
 هو الكتاب الوحيد من تأليف هذا المؤلف المرموقة ومن احسن الكتب
 التي يجب ان يطلع عليها القضاة والمشرعون والوزراء ورجال الادب
 والسياسة والحكام

يحتوي على وصف الحكومة الانكليزية مدد نشأت الى اليوم
 كتاب تحرير المرأة
 من تأليف

لساني حاجه لشرح محتويات هذا السفر الجليل بل يكفينا الإشارة
 الى انه اول كتاب من نوعه ونسرة المرحوم مؤلفه وشجافته الادبية
 وجدت افكاره اعظم قوة ادية رآها الشرق في العصر الحاضر
 مطبوع طبعاً جميلاً على ورق صقيل وبجم مقبول
 الوفاق والطلاق
 منها

رواية اديبة غرامية اخلاقية وضعها فيلسوف العظيم والمذهب الاجتماعي
 لشهر الكونت تولستوي تهذيب الشيبة وحسن الثام عن اوصاف التمدن
 الحديث مينا الطل والاسباب بقلم مداده الحكمة وقرطاسه ميدان الخبرة
 مطبوعة على ورق صقيل ومزينة برسوم جميلة

كتاب تاريخ سلاطين آل عثمان من اول نشأتهم حتى الآن مفتوح
 غذلك عن تاريخ القسطنطينية مشفوعة بشجرة العائلة السلطانية ومزينة
 برسومهم الكريمة
 منها

مجموع القوانين

الجزء الثاني

تحتوي على القوانين الآتية

- | | |
|---------------------------|-------------------------------------|
| ١٥ - قانون تسليف النقود | ١ - قانون مجلس بلدي بورت سميد |
| ١٦ - د الحالات المقلقة لل | ٢ - د الانتخابات لمديرية اسوان |
| ١٧ - د الحشيش | ٣ - د لمقاومة الطاعون |
| ١٨ - د المخنمين | ٤ - د لقييد الاستئناف |
| ١٩ - د المرضع الحلي | ٥ - د نزع الملكية |
| ٢٠ - د يوت الماهرات | ٦ - د الشفعة |
| ٢١ - د لآبادة دودة القط | ٧ - د التشرذ |
| ٢٢ - د للتبليغ عن الدودة | ٨ - د الاحداث المتشردين |
| ٢٣ - د اليانصيب | ٩ - د المجرمين المتادين على الاجرام |
| ٢٤ - د المواليد والوفيات | ١٠ - د المرافعة |
| ٢٥ - د السمسرة | ١١ - د الحالات العمومة |
| ٢٦ - د لائحة البورصة | ١٢ - د حمل السلاح |
| ٢٧ - د لائحة المجالس الخ | ١٣ - د الاشياء الصاية |
| | ١٤ - د نقاشي الاجتام |

جها وطلب عن طبعها حصرة يوسف بك آصف الانوكانو

حقوق الطبع محموله

طبع بالمطبعة الصهيونية شارع عبد العزيز بمصر

في شهر مارس سنة ٩١١

٩١٣

قوانين

قانون نمرة ١

بإنشاء قومسيون بلدي مختلط بمدينة بور سعيد

نحن خديوي مصر

نظراً للتأجج الراضية التي حصلت في البنادر التي أنشئت فيها القومسيونات البلدية المختلطة من طريقة اشتراك السكان في تحسين بآدرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان بور سعيد لحصول مدينتهم على نظارة بلدي مشابه القومسيونات البلدية المختلطة الاثاف ذكرها

وبناء على ما عرضه علينا فانظر الداخلية ومواقفة رأي مجلس النظار

امرنا بما هو آت

المادة الاولى

ويخص لسكان مدينة بور سعيد بان يفرضوا رسوماً اختيارية لاجل الاسعانة بها على قنقات الاعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدي الى تحسين حالة المدينة وتكون له صفة بلدية وينشأ في المدينة قومسيون بلدي مختلط

﴿ ترتيب القومسيون البلدي المختلط ﴾

المادة الثانية

يؤلف القومسيون البلدي من ستة عشر عضواً كما يأتي

اولاً — خمسة أعضاء لهم حق العضوية قانوناً وهم

(ا) محافظ القنال او وكيل المحافظة عند غيبته بصفة رئيس

(ب) مفتش صحة مدينة بور سعيد او من يقوم مقامه

(ج) مدير كرك بور سعيد او من يقوم مقامه

(د) عضوان يمثلان قومية القنال تسينهما هي بمواقفة نظارة الداخلية

ثانياً — خمسة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار مصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ثالثاً — خمسة أعضاء أوروبيين ينتخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها ذلك القرار ويجب أن لا يكون بين هؤلاء الخمسة أعضاء أكثر من عضو واحد من جنسية واحدة

رابعاً — عضواً واحداً ينتخبه من بينهم وكلاء محال الأيداع والتسليم أو شركات الملاحة ويجوز أن يكون هذا العضو وطنياً أو أوروبياً بدون مراعاة البند المنصوص عليه في الفقرة السابقة فيما يختص بجنسية الأوروبيين

ولاجل تمييز هذا العضو لا يجوز أن يحضر أكثر من وكيل واحد عن كل محل من المحال الأيداع والتسليم أو عن كل شركة من شركات الملاحة

وميجوز للتومسيون أن يبين من بين أعضائه المنتخبين نائباً للرئيس يكون له حق العضوية قانوناً في الأمور البلدية ونظارة الداخلية أن تيب عنها مندوباً يحضر جميع جلسات التومسيون ويكون رأساً امتعازياً

المادة الثالثة

حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفر فيه الشروط الآتية

أولاً — أن يكون قد بلغ من السن خمساً وعشرين سنة على الأقل

ثانياً — أن يكون ممها في مدينة بور سعيد أو يكون له فيها محل للاشتغال وأن يكون ممن يدفعون فيها عوائد أملاك بلدية لا يقل مقدارها عن خمسين مصريين في السنة أو يكون شاغلاً لمسكن فيها لا يقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنياً مصرياً أو يكون رئيساً أو ممثلاً لأحد السيوات المالية أو المحال التجارية أو الصناعية بشرط أن يدفع قيمة العوائد أو أجرة المسكن المذكورين

ثالثاً — أن يتهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها

رابعاً — أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة الآتية

المادة الرابعة

ليس للأشخاص الآتي يانهم حق الانتخاب وهم

أولاً — المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة

لأوَّلهُ النَّصَبُ أوْ خِيَانَةُ الْأَمَانَةِ أوْ التَّزْوِيرُ أوْ إتهَاكُ حُرْمَةِ الْأَدَابِ أوْ الرِّشْوَةُ أوْ التَّشْوِيعُ فِي أَحَدِ هَذِهِ الْجَنَائِثِ أوْ الْجَنَاحِ أوْ لِأَيَّةِ جُنَايَةٍ جُنْحَةٍ أُخْرَى تَخْدُشُ الشَّرَفَ وَتُخِلُّ بِالِاسْتِقَامَةِ

ثَانِيًا - الْحُكُومُ بِإِعْلَانِ إِفْلَاسِهِمْ أوْ الْحُجُورِ عَلَيْهِمْ

فِيْمَنْ يَجُوزُ اتِّخَاذُهُمْ

المادة الخامسة

لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَكُونَ مُتَّخِذًا إِلَّا إِذَا كَانَ نَاجِبًا

وَيَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُتَّخِذُ (أَوَّلًا) عَارِفًا بِالْهَرَاءِ وَالْكُتَاةِ (ثَانِيًا) مَالِكًا لِعَقَارَاتٍ فِي الْمَدِينَةِ تَبْلُغُ قِيَمَتَهَا خَمْسَمِائَةِ جَنْبِهِ مِصْرِيٍّ عَلَى الْأَقْلَ أَوْ شَاعِلًا لِمَسْكَنٍ أَقْلَ أَجْرَتِهِ السَّنَوِيَّةِ أَرْبَعُونَ جَنْبِهَا مِصْرِيًّا أَوْ رَثِيصًا أَوْ مِمَّا لَا أَحَدَ الْبُيُوتَاتِ الْمَالِيَةِ أَوْ التَّجَلُّوَةِ أَوْ الصَّنَاعِيَةِ وَهُوَ سَاكِنٌ فِي مَسْكَنٍ بِقِيَمَةِ الْإِبْجَارِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ عَامَرًا لِأَحَدِ الْحُرُفِ الْعَقْلِيَّةِ الْخُرَّةِ

أَمَّا مَنْ يَتَرَشَّحُ لِلِاتِّخَاذِ بِصِفَةِ وَكِيلٍ عَنْ مَحَالِ الْإِيدَاعِ وَالتَّسْلِيمِ أَوْ شَرَكَاتِ الْمَلَاخَةِ فَمِنْ الضَّرُورِيِّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ وَارِدًا فِي قَائِمَةِ اتِّخَاذِ ضَمَنِ أَفْرَادِ هَذِهِ الْفَتْةِ وَلَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْمُعْزُولِينَ مِنْ وُظَائِفِهِمْ الْأَمِيرِيَّةِ بِمُقْتَضَى أَحْكَامِ قَضَائِيَّةِ أَوْ قَرَارَاتِ مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ التَّأْدِيبِ لِأَيِّ سَبَبٍ عِزَّ التَّصْبِيرِ

المادة السادسة

وُظُفَةُ الْأَعْضَاءِ الْمُتَّخِذِينَ لِلْقَوْمِسِيُونَ تَكُونُ مَحَاطِيَةً وَتَكُونُ مَدَّتُهَا لِأَرْبَعِ سَنَوَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ بَعْدَ أَقْضَاءِ مَدَّةِ السَّنَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ يَصِيرُ تَغْيِيرُ خَمْسَةٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ الْمُتَّخِذِينَ طَرِيقَ الْفَرْعَةِ وَبَعْدَ أَقْضَاءِ السَّنَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ يَكُونُ تَجْدِيدُ الْجَنَّةِ الْأَعْضَاءِ الْآخَرِينَ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ التَّغْيِيرُ بِالْدَوْرِ وَالتَّسْلُسُ عِنْدَ انْتِهَاءِ مَدَّةِ الْعُضُوءَةِ فِي آخِرِ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ أَمَّا الْعُضُوءُ الَّذِي يَتَّخِذُهُ وَكَلَاءُ مَحَالِ الْإِيدَاعِ وَالتَّسْلِيمِ أَوْ شَرَكَاتِ الْمَلَاخَةِ فَتَنْتَهِي مَدَّةُ عُضُوءِيَّتِهِ عِنْدَ أَقْضَاءِ السَّنَةِ الرَّابِعَةِ

وَيَجُوزُ إِعَادَةُ اتِّخَاذِ الْأَعْضَاءِ الْخَارِجِينَ

المادة السابعة

لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الْأَعْضَاءِ الْعَوْمِسِيُونَ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَيْةٌ وَظُفَةُ أَمِيرِيَّةٌ دَاتٌ مَرْتَبٍ أَوْ

وظيفة فصل او وكيل فصلية أو ان يكون مستخدما تاما لاحدى الفصليات باي صفة كانت

المادة الثامنة

لا يجوز لاجضاء القومسيون مطلقا ان تكون لهم حصة في المقاولات او التوريدات التي تحصل لحساب المدينة وكل عضو يخالف ذلك المنع يستقطن وتليفته يقتضى قرار من النظارة

المادة التاسعة

كل عضو منتخب للقومسيون يتخلف عن حضور الجلسات في ثلاث مرات متواليات بدون ان يحصل على اجازة قانونية أو لم يعدم اسبابا مقبولة لمذرتة يجوز اعتباره مستقيلا يقتضى قرار يصدره القومسيون باغلبية آراء لاجضاء الحاضرين

المادة العاشرة

بطلان الانتخاب وسقوط أحد الاعضاء المنتخبين اما لعدم الاهلية أو لعدم تلاؤم الوظيفة يصدر بهما قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الاهلية أو عدم التلاؤم

المادة الحادية عشرة

إذا خلا مركز أحد الاعضاء لاي سبب كان القومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين او الاوربيين او وكيل محل الابداع والتسليم (بحسب فئة العضو الذي خلا مركزه) ممن يكون قد حاز أتمام الانتخابات اكثر الاصوات بعد العضو والاعضاء المنتخبين من الفئة التي هو منها وفي حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذي يليه مباشرة في الكشف الشامل لتناحي الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بالفقرة (٣) من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الاوربيين

في اجتماعات القومسيون ومفاوضته

المادة الثانية عشرة

يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الاقل ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة ناه على دعوة الرئيس اذا رأى في

ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له أربعة من الاعضاء على الأقل
وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين
وعند تساوي الآراء يكون صوت للرئيس مرجحا
ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من الاعضاء القائمين بوظيفتهم
في اختصاصات القومسيون

المادة الثالثة عشرة

اختصاصات القومسيون هي :

- اولا - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يمدون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع
الغوبات التأديبية المقررة في اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السائرة والشفالة باليومية
قائم يكونون في جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس
- ثانيا - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقر على ارباب الاملاك الكاتبة
على حافة الشوارع التي يملؤها أو يرفعها القومسيون أو يشتغل بخدماتها أو ترميمها أو تويرها
وعلى العموم كل من تمود عليهم فائضة بنوع خصوصي من الاعمال التي يجربها القومسيون
ثالثا - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها
- رابعا - ادارة ايرادات المدينة
- خامسا - اشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتوير الشوارع
والمياذن العمومية
- سادسا - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي في المدينة كالحصاة بالمراحيض
العمومية والمجارر والحجانات والاسواق والموائد والمخازن
- سابعا - اشغال المياه
- ثامنا - اشغال المطافي وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق
- تاسعا - وضع الميزانية السنوية للمدينة من ايرادات ومصروفات ومراجعة
الحسابات ونشر بيان سنوي عنها
- عاشر - اواخر اكل الاعمال التي لها صبغة بلدية مما تكلفه بها نظارة الداخلية والقومسيون
يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته دون ان يكون في ذلك أي ارتباط
للحكومة او ضمان عليها

المادة الرابعة عشرة

إذا قرر القومسيون اجراء اشغال غير عادية بالمدينة وكانت تقاها تزيد عن ايرداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة بطارة الداخلية ومواقة رأي نظارة المالية أن يقدر القروض اللازمة لهذه الاشغال

ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خصومي

المادة الخامسة عشرة

الاعمال التي يجربها القومسون تكون حتما داخلية ضمن الاملاك العمومية

المأمورية البلدية

المادة السادسة عشرة

يتم القوم يون في كل سنة مأمورية تؤلف من المحافظ او من وكيله عند غيبته ويكون له حق العضوية قانوناً (صفة رئيس) ومن أربعة أعضاء مختارين من بين الاعضاء المنتخبين اثنان منها وطنيان والاخران اوريان

فاذا انتخب القومسيون نائبا للرئيس فيكون له قانوناً من العضوية في المأمورية وحينئذ يكون اختيار الثلاثة الاعضاء الاخرين بمراعاة جنسية نائب الرئيس بحيث تكون المأمورية مؤلفة من عضوين وطنيين ومن عضوين اوروبيين

وعند تعيين أربعة أعضاء المأمورية العاملين بين القومسيون ايضا من بين الاعضاء المنتخبين أربعة أعضاء نائبين اثنان منها وطنيان والاخران اوريان لينوبوا عن الاعضاء العاملين المذكورين في حالة تيسير او حصول مانع لهم

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وفتح تعيين المستخدمين وتشارك مع الرئيس في حفظ النظام وبالحلة قوم بكل الاعمال الادارية الا ما يختص فقط بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لتدوب من نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

احكام عمومية

المادة السابعة عشرة

الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقته مع الحكومة ومصالحها او في علاقته مع الافراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلية

المادة الثامنة عشرة

يعرض القومسيون في بحر الثانية أيام جميع قراره على طارة الداخلية لتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

المادة التاسعة عشرة

يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة او أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الاعمال التي تزيد حجة نفعها لغاية اتمامها على مبلغ خمسمائة جنيه مصري الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييس الخاصة بها

المادة العشرون

يجوز حل القومسيون في اي حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

المادة الحادية والعشرون

تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المقررة في الحكومة

المادة الثانية والعشرون

لا يجوز للقومسيون ان يتفاوض في العواين أو الاوامر المالية او القرارات الصادرة من النظارات

المادة الثالثة والعشرون

على المحافظ أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورة سيراً منتظماً على أساس القواعد المقررة في هذا القانون

المادة الرابعة والعشرون

علي ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون
وله ان يصدر بهذا الخصوص كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية
صدر بمراي عابدين في ٢ يناير سنة ١٩١١
عباس حلمي

ياصر الحضرة الحديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
محمد سعيد



نظارة الداخلية لائحة

تعلق بالانتخابات والاعمال المالية بقومسيون بلدي بور سعيد

ناظر الداخلية :

بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من القانون الصادر في ٢ يناير سنة ١٩١١ القاضي
بإنجاء قومسيون بلدي بمدينة بور سعيد

قرر ما هو آت

المادة ١ - عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء منهم عضوان
وطنيان وعضوان أوريان تحت رئاسة المحافظ او وكيل المحافظة عند غيبته
وهؤلاء الاعضا تعيينهم نظارة الداخلية وينتخبون من ضمن اعيان المدينة
قائمة الانتخابات

المادة ٢ - يبدأ بتحرير قائمتين عموميتين للانتخابات احدهما باسم الناخبين الوطنيين
والاخرى باسم الناخبين الاروبيين

وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقاً لاحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر
في ٢ يناير سنة ١٩١١ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المحافظة بموجب دفاتر عوائد املاك
المباني أساساً لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة او حذف ما يلزم

ثم يصير تحرير قائمة نائبة مستخرج من القائمتين الاولين باسماء وكلاء مجال الابداع والتسليم وشركات الملاحة الواردة اسماؤهم بهاتين القائمتين باعتبار وكيل واحد عن كل محل او عن كل شركة

المادة ٣ - بعد تحرير الثلاث القوائم بالطريقة المذكورة يصير تعليقها بديوان المحافظة سبعة ايام وفي خلال هذه السبعة الايام يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج اسماء الاشخاص الذين لم تدرج اسماؤهم في قوائم الانتخاب سهواً او كانت متعلقة بشطب اسماء من ادرجت اسماؤهم بغير حق او كانت متعلقة بطلب اجراء اي تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لا قبل أية معارضة فيما يختص بادراج الاسماء وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة ايام لتحكم في المعارضات المقدمة اليها

وبعد تعديل القوائم (اذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقها ثانية بديوان المحافظة لمدة سبعة ايام اخرى يجوز في خلالها لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الاشخاص الذين ادرجت اسماؤهم بغير حق . وباقتضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باتاً في هذه المعارضات تعلق القوائم التي تعتبر نهائية وتبقى معلقة مدة ثلاثة ايام على الاقل

وفي هذه المدة الاخيرة يرسل للاشخاص المدرجة اسماؤهم في هذه القوائم نسخة من قوائم الانتخابات مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القوائم النهائية الى نظارة الداخلية

الانتخابات

المادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قوائم الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليها اسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً وتشطب اسماء المتوفين والاشخاص الذين قُذوا الشروط المطلوبة

تعلق القوائم بعد مراجعتها في كل سنة ويكون النظر في المعارضات طبقاً لما هو مدون بالمادة السابعة وترسل صورة من القوائم بعد مراجعتها لنظارة الداخلية

المادة ٥ - يصدر المحافظ قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعات التي يصير فيها اجراء

الانتخابات مع تخصيص جزء من الوقت لانتخاب احدى الاعضا عن فئة الوكلاء ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة ايام على الاقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المحافظة وفي جهات المدينة وضواحيها حسبما يراه المحافظ

ويوضح المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المحافظ السابق الذكر

المادة ٦ - لا يجوز لاحد غير الناخبين الدخول في المحل المعدل للانتخابات اثناء حصولها وفي الوقت المحدد لانتخاب النائب عن الوكلاء لا يجوز دخول غير الاشخاص المكتوبة اسماؤهم في قائمة انتخاب تلك الفئة

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل مقاريف مقفلة

وتعين بهذه التذاكر اسماء المرشحين المستفيدين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا ادراج احد الاسماء اكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الامر واحدة حين الانتخابات العمومية بفتح الناخبون والوطنيون على الحصة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبون الاوريون على الحصة الاعضاء المراد انتخابهم من الاوريين

لا يجوز لوكلاء فيما يتعلق بانتخاب النائب عنهم أن يترعوا الا على شخص وارد اسمه في قائمة قتمهم

ينقضي الاقتراع مفتوحا من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الرابعة بعد الظهر الا اذا وورد في القرار القاضي بالاجتماع نص بخالف ذلك

وفي الانتخابات العمومية توضع تذاكر الاقتراع في اناءين احدهما للوطنيين والثاني للاوريين بحضور الرئيس وتوضع تذاكر اقتراع فئة الوكلاء في اناء خاص بحضور الرئيس ويقيّد احد اعضاء اللجنة اسماء وألقاب المقترعين بدقريد أن يتحقق حسب الحالة من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين العموميين او بقائمة الوكلاء وذلك قبل وضع التذكرة في الاناء

ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

المادة ٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لكل من قتم الناخبين لا تقبل أية تذكرة لاية

تة وعند نهاية عمليات الاقتراح تستخرج التذاكر من الائمة المذكورة ويضاهي عددها على عدد المقترعين من كل فئة ثم تحرر ثلاث قوائم احداها للوطنيين والثانية للاوريين والثالثة للوكلاء مبنياً فيها عدد الاصوات التي نالها كل واحد من المترشحين ويكون ترتيب المترشحين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات ويوقع الرئيس واعضاء اللجنة على القوائم المذكورة ثم ترفق بمحضر جلسة الانتخابات وترسل مباشرة لظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب الشخص أو الاشخاص المرشحين الوارد عليهم في ذلك الكشف

هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الاوريين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على اثنين أو أكثر من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب اثر إلا في المترشح المتحصل على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعده سواء كان عضواً واحداً فأكثر من المرشحين الآخرين من أي جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات باعتبار عضو واحد من جنسية واحدة

فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعاهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب سواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوى أم لم يحضروا تشريع اللجنة في عمل القرعة على أي حال في الزمان والمكان المحددين ونحکم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخاب وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اختلال جسيم يحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون المادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المترشحين على باب المحافظة وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المترشحين وأخرى لظارة الداخلية

الميزانية والحسابات والاشمال

المادة ٩ - تكون ميزانية إيرادات المومسيون البلدي من

١ - الاطاعة السنوية الممنوحة من الحكومة

٢ - الاعانات الاخرى التي قد ينالها

٣ - متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

٤ - موارد المدينة الخصوصية

المادة ١٠ - (١) تعمل الميزانية العمومية بمقتضى القنودج المصدق عليه من نظارة المالية وتقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية ويجب ان تكون إيراداتهما ومصروفاتهما منفصلين عن بعضهما عام الانفصال

(٢) يجب ان تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام اقل من الإيرادات الاعتيادية أو ان توازي مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب ان يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لغير المتطور والمصروفات الثرية (٣) يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتي :

أولاً - في باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التي لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والاعانات الاخرى التي تمنح للمدينة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن عوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات المجرر وتقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

ثانياً - في باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صفة مستديمة وتقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

ويدرج في الميزانية غير الاعتيادية ما يأتي :

أولاً - في باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات الاعوام السابقة وتبرعات المصلح والافراد وبوجه العموم كل الإيرادات التي ليس لها صفة مستديمة سنوية

ثانياً - في باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانتشاء الطرق وحدائق الميادين ومشتري العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمان غير محدود كطلبات الحرائق والرئ وسلام الاغاثة والالات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

المادة ١١ - الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية له داد ما يستدينه القومسيون من السلفات يكون وريدها تحت عنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية او غير الاعتيادية بحسب الاحوال

فاذا كان التسديد بمعدل خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذا كانت مواعيد التسديد لا تزيد عن الخمس سنين وجب ادراج القسط السنوي في المصروفات الاعتيادية

المادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

المادة ١٣ - لا يجوز صرف اي مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

المادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتفيد في حساب مخصوص يقدم في كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيدة له

وعرض على القومسيون في كل جلسة كشف ببيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشفونات شهرياً لنظارة الداخلية

المادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الاعمال المتقضى اجراؤها يجب عرضها أولاً على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

المادة ١٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

تحريراً في ٢٥ يناير سنة ١٩١١ - ٢٤ محرم سنة ١٣٢٩

ناظر الداخلية

محمد سعيد



أوامر عالية

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١١

بشروط انتخاب نواب مركزي اسوان والدر مجلس مديرية اسوان
ممن خديوي مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من القانون النظامي المعدل بالقانون نمرة ٢٢
لسنة ١٩٠٩

وبناء على ما عرضه علينا منظر الداخلية ومواقفة رأي مجلس النظر
وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين
أمرنا بما هو آت
المادة الاولى

قيمة مال الاطيان المقرر فيها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من القانون
التظامي ممن ينتخب عضواً بمجلس المديرية تخفض الى خمسة جنيهات في السنة بالنسبة
لثاني مركز اسوان

يعني ثالثاً مركز الدر من الشرط المقرر في الفقرة المذكورة افا
المادة الثانية

على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى الترخ في ١١ محرم سنة ١٣٢٩ - ١٢ يناير سنة ١٩١١

عباس حلمي

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر وناظر الداخلية

محمد سعيد

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩١١

بإضافة أحكام تكميلية الى الامر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩
المخصص بالاحتياطات اللازم اتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا

محن خديوي مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بخصوص الاحتياطات اللازمة
لتخاذها لمقاومة الطاعون والكوليرا

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأي مجلس النظار
وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المتعلقة بتاريخ ١٦
نوفمبر سنة ١٩١٠ بالتطبيق للأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

يضاف بعد المادة التاسعة من أمرنا المشار اليه الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ ما يأتي
المادة ٩ مكررة - يجوز لمصلحة الصحة ومراعاة للصحة العمومية ان تتخذ الاجراءات
اللازمة ادارياً لاجلاق أسواق المأكولات وأسواق المواني وغيرها من الاسواق العمومية
الدورية في المدن والتواحي التي تظهر بها اصابة بحقنة أو مشتبها بها بالطاعون أو الكوليرا
المدة الثانية

على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد نشره بالجريدة الرسمية بمدة ١٥ يوماً
صدر بمرأى عابدين في ١٧ صفر سنة ١٣٢٩ - ١٦ فبراير ١٩١١

عباس حلمي
بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية محمد سعيد

قانون نمرة ٤ لسنة ١٩١١

قانون بتعديل المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

محن خديوي مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية امام
الحاكم الاهلية المعدل بالأمر العالي الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٩ مايو سنة ١٨٩٥
وبعد الاطلاع على الاحكام المتناخضة الصادرة من محكمة الاستئناف تفسيراً لنص المادة المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار
و بعد أخذ رأي مجلس شورى الهوائين

امرنا بما هو آت

المادة الاولى

عدلت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما يأتي :
٣٦٣ - يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والاوضاع المقررة فيما يتعلق باوراق
المحضرين ويلزم ان تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات الصومية ويذكر فيها زيادة
على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والاسباب التي بني عليها الاستئناف واقوال وطلبات من رفعه
وتاريخ الجلسة التي تحددت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية والا كان العمل
لاغياً ولا يكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام خلاف مواعيد المسافة في المواد
التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك في المواد الاخرى من تاريخ الاعلان
والا كان العمل لاغياً وعلى المستأنف ان يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لتقليد القضايا
قبل الجلسة بثان واربعين ساعة كما يجب عليه ان يقيد في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه
بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة في المادة ٣٦٤ والا كان الاستئناف كأن
لم يكن في الحالتين

المادة الثانية

تسري الاحكام الجديدة المبينة آتفاً على كل ورقة استئناف تعلن من تاريخ أول مارس
سنة ١٩١١ وكل استئناف أعلن قبل ذلك التاريخ لا يحكم بعدم قبوله لعدم مراعاة
مواعيد الاعلان والقيود القديمة فاذا كانت القضية لم تقيد في الجدول وجب على المستأنف ان
يقيد بها طبقاً لاحكام الفقرة الاخيرة من المادة ٣٦٣ الجديدة والا كان الاستئناف كأن لم يكن

المادة الثالثة

على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون

صدر يسري عابدين في ١٧ صفر سنة ١٣٢٩ - ١٩ فبراير سنة ١٩١١

عبدلحميد حليمي

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحفانية سعد زغول رئيس مجلس النظار محمد سعيد

قانون

نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية
الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦

امر حال

نحن خديوي مصر — بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبعد الاتفاق بين حكومتنا والدول المصادقة على انشاء المحاكم المذكورة . وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هو آت:

المادة ١ — لا يجوز نزع ملكية العقارات للمنفعة العمومية الا بأمر حال خاص بذلك

المادة ٢ — يلحق بالأمر العالي المذكور ما يأتي:
اولاً — كشف بيان الارض أو البناء الذي تقرر اخذه مع بيان صفته ومساحته وحدوده

ثانياً — كشف باسماء الملاك المقيمة في المكافة أو جريدة عوائد الاملاك المبذبة وبالتلهم وعملات اقامتهم ، أما المقارات غير الواردة بالمكافة ولا بمجرائه عوائد الاملاك فتبين في هذا الكشف باسماء واضعي اليد عليها والقباهم وعملات اقامتهم
ويودع في المديرية أو المحافظة صورة من الكشفين المتقدم ذكرهما

للاطلاع عليها

﴿ المادة ٣ ﴾ يجوز ان يكون نزع الملكية شاملا للمقارات اللازمة للمنفعة العمومية ولكل أو بمض المقارات المجاورة لها اذا كان اخذها لازما لحسن الوصول الى التاية المقصودة من المنفعة العمومية

﴿ المادة ٤ ﴾ المباني اللازم نزع ملكية جزء منها تشتري باكملها اذا طلب اصحابها ذلك ويجب تقديم هذا الطلب على الاكثر في الاجتماع المنصوص عليه في المادة السادسة والاستط الحق فيه

﴿ المادة ٥ ﴾ ينشر الامر العالي مع ملحقاته المنصوص عليها في المادة الثانية في الجريدتين الرسميتين ويلصق في المحل المد للإعلانات في المديرية أو المحافظة وفي المحكمة الابتدائية المختطة والاهليه الموجود في دائرتها المقارات المنزوعة ملكيتها

ثم يعلن المدير أو المحافظ بالطريقة الادارية صورة من هذا الامر العالي الى كل واحد من اصحاب الملك أو واضعي اليد المينة اسماؤهم فيه ونشر هذا الامر العالي في الجريدتين الرسميتين نترتب عليه في صالح طالب نزع الملكية نفس النتائج التي تترتب على تسجيل عقد انتقال الملكية

﴿ المادة ٦ ﴾ يرسل المدير أو المحافظ في ظرف الاربعة أيام التي تلي اعلان الامر العالي خطابا مسجلا الى طالب نزع الملكية والى ذوي الشأن من اصحاب الاملاك يكلفهم فيه بالحضور امامه في ميعاد قدره عشرة أيام على الاكثر للممارسة على قبضة الثمن

ويلصق هذا التكليف في الجهات الموجودة فيها مقارات المطلوب

نزع ملكيتها ويكون لحضر الاتفاق قيمة سند واجب التنفيذ يعتبر بمثابة عقد رسمي

﴿ المادة ٧ ﴾ في حالة وجود اشخاص اخرين اولى شأن بسبب حق منفعة أو اجارة يكون صاحب الملاك ملزماً بدعوتهم الى جلسة الاتفاق المنصوص عليها في المادة السابقة والا بقي هو دون غيره مستثلاً منهم عن التعويض الذي يجوز ان يطلبوه ولا يكون للمستأجرين واصحاب المنفعة حق على طالب نزع الملكية في التمويض الا اذا كان لديهم عقد ذو تاريخ ثابت سابق على الامر العالي القاضي بنزع الملكية . وفي هذه الحالة يتسدر التمويض بنفس الطريقة التي يقدر بها التعويض الذي يستحقه الملاك

﴿ المادة ٨ ﴾ اذا لم يحصل مراضة فبعد جلسة الاتفاق بخمسة عشر يوما يدفع المبلغ المستحق لاولي الشأن الذين حصلت التسوية معهم بناء على شهادة من قلم الرهونات دالة على خلو المقار من الرهن . فاذا حصلت مراضة أو كان المقار رهوناً يودع المبلغ الذي لم يصرف في خزينة المحكمة المختصة الموجودة في دائرتها المقارات

﴿ المادة ٩ ﴾ يحجر المدير او المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفاً باسماء والقاب وعمل اقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن ويبين فيه المقارات المنزوعة ملكيتها من اربابها ويرسله الى رئيس المحكمة المختصة مع الامر العالي وباقي الاوراق ويرسل هذا الكشف نفسه الى رئيس المحكمة في حالة ما اذا كان المستأجرون أو اصحاب حق المنفعة الذين دعاهم المالك أو الذين دخلوا في

الاجراءآت من تلقاء انفسهم ولم يحصل الاتفاق معهم على التعويض الذي يعطى لهم

﴿ المادة ١٠ ﴾ في ظرف الثلاثة ايام التي تلي يوم ورود الاوراق يعين رئيس المحكمة من تلقاء نفسه واحداً أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب اهمية المسألة لتعيين المقارات المينة في الكشف المتقدم ذكره أو قيمة التوضيات التي قد تكون مستحقة لذوي الشأن الاخرين وبفضل انتخاب اهل الخبرة من أعيان المدينة أو المديرية. ويحدد الرئيس في امر التعيين الميعاد الذي يجب على اهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوماً

﴿ المادة ١١ ﴾ لا يقبل طعن ما في امر رئيس المحكمة. ويؤدي اهل الخبرة المين امامه ويعين في الحضر اليوم والساعة اللذان تبتدي فيها معاينة أهل الخبرة

﴿ المادة ١٢ ﴾ لا يتهم اعلان الطرفين بامر التعيين ولا بمحض تحليف المين انما يجب على اهل الخبرة قبل الشروع في المعاينة بستة ايام على الاقل أن يخطروا الطرفين بافادة مسجلة بالوسطة (مسوكرة) حتى يتيسر لهما الحضور في محل المعاينة اذا ارادوا

ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوسطة عن كل افادة وتراعى القواعد الاخرى المقررة لاعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

﴿ المادة ١٣ ﴾ يقدر نمن المقار في حالة نزع ملكيته بدون مراعاة

زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية ، اما اذا كانت نزع الملكية قاصر على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك

﴿ المادة ١٤ ﴾ اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم نزع ملكيته بسبب اعمال المنفعة العمومية فوجب مراعاة هذه الزيادة او هذا النقصان ولكن المبلغ الواجب اسقاطه او اضافته لا يجوز ان يزيد في اي حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب احكام المادة السابقة

﴿ المادة ١٥ ﴾ لا تراعى مطلقاً في تقدير الثمن المباني أو المفروشات أو التحسينات وكذلك أي عقد اجارة أو غير ذلك اذا ثبت أن احداثها كان بقصد الحصول على ثمن ازيد وهذا لا يمنع المالك من ازالة الانقاض وكل ما يمكن فصله بدون اضرار بالاعمال المقتضى اجراؤها ويكون ازالة ذلك بمصاريف من طرفه

والمباني والمفروشات والتحسينات التي احدثت بعد نشر الامر العالي بنزع الملكية في الجريدتين الرسميتين تعتبر أنها حصلت للغرض المذكور بلا حاجة الى اقامة دليل على ذلك

﴿ المادة ١٦ ﴾ يقدر رئيس المحكمة المصاريف والالتاب المستحقة لاهل الخبرة ويرسل تقرير اهل الخبرة مع الاوراق الى المدير أو المحافظ

﴿ المادة ١٧ ﴾ يعلن في الحال طالب نزع الملكية بارسال ذلك التقرير عليه ايداع الثمن الذي قدره اهل الخبرة في خزانة المحكمة وعليه في كل الاحوال دفع المصاريف التي يستدعيها هذا الايداع

وطيه كذلك أن بوضع قيمة أجرة أهل الخبرة وإنما إذا حصلت معارضة تكون مصاريف عمل أهل الخبرة على جانب الطرف الذي رفض طلبه

﴿ المادة ١٨ ﴾ يصدر ناظر الاشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة ايداع الثمن قراراً بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته

﴿ المادة ١٩ ﴾ يعلن هذا القرار ادارياً الى كل من ذوي الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقارات في ميعاد خمسة عشر يوماً متى انقضى هذا الميعاد يجوز اخذها ولو بالقوة ، وإذا كان التنفيذ يعمل في محل سكن شخص اجنبي فلا يجوز اجراؤه الا بعد اخطار القنصلاتو التابع لها هذا الشخص

﴿ المادة ٢٠ ﴾ يجوز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوماً التالية ليوم اعلان القرار الوزاري ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائياً

﴿ المادة ٢١ ﴾ إذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك أو غيرهم من ذوي الشأن وليس من طالب نزع الملكية فيجوز لذوي الشأن المذكورين اخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة بدون ان يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن

﴿ المادة ٢٢ ﴾ إذا رأت نظارة الاشغال العمومية ضرورة الاستيلاء مؤقتاً على عقار للمنفعة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه فإن تعذر الاتفاق يفدر المدير أو المحافظ قيمة التعويض التي يقتضي دفعها وبمعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز الستين فان لم يقبل صاحب العقار

ذلك تودع القيمة في خزانة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب أحكام المادة التاسعة وما يليها
وبمجرد ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا تحول دون ذلك أية معارضة .

ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة

• (المادة ٢٣) • يجوز للمدير أو المحافظ في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تخرب قنطرة وفي سائر الاحوال المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم أو الوقاية

ويحصل هذا الاستيلاء فوراً بعد أن يكون قد اجري بواسطة مهندس المديرية أو غيره من أهل الخبرة أثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراءات أخرى . ثم يعين المدير أو المحافظ في الثلاثة ايام التالية مدة الاستيلاء الموقت وقيمة التعويض المستحق لأصحاب العقارات وعند عدم قبولهم بهذا التعويض تراعى أحكام المادة السابقة

• (المادة ٢٤) • يجوز للمدير أو المحافظ عند ما تدعو المنفعة العمومية أن يصدر قراراً بتمديد مدة الاستيلاء الموقت المنصوص طيه في المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق ، أما اذا كان الاستيلاء لازماً لمدة تزيد من ثلاث سنين فتزعم الملكية أن لم يتم الاتفاق بالممارسة

• (المادة ٢٥) • العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتاً يعاد بنفس

الحالة التي كان عليها وقت اخذه وكل تلف يحمل لصاحبه حقاً في التعويض عنه واذا أصبح المقار بسبب التلف غير صالح للاستعمال الذي كان مخصصاً له فتلتزم الحكومة بمشتراة ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه * (المادة ٢٦) * كلما دعت الحال لمعاينة أهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق من الاستيلاء الموقت وجب عليهم ايضاً تقدير قيمة المقار واثبات ذلك في تقريرهم

* (المادة ٢٧) * لا تجوز الممارسة عند نزع ملكية المقارات التي يمتلكها القصر أو المحجور عليهم أو النازبون أو المحلات الخيرية الا في حالة ما اذا كانت المصلحة هي التي طلبت نزع الملكية ولا يجوز للأوصياء أو القيم أو النظار استلام ثمن المقارات الذميمة يتفق عليه في هذه الحالة بالممارسة والذي يقرره في جميع الاحوال أهل الخبرة أو يصدر به حكم الا باذن خصوصي من جهة الاختصاص. أما اذا كان المقار وقفاً لا يجوز بيعه أو دفع ثمنه في خزانة ديوان عموم الاوقاف اذا كان هذا الوقف اسلامياً والا فيسلم الى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع اليها

* (المادة ٢٨) * دفع الثمن بحسب احكام المواد السابقة الى الملاك الميئنة اسماؤهم في الامر المالي يحصل به الابراء التام وطالب نزع الملكية لا يطالب بعد ذلك من أي أحد كان وتكون المقارات المنزوعة ملكيتها حرة من كل انواع الرهن

* (المادة ٢٩) * دعاوي التفسخ ودعاوي الاسترداد وسائر الدعاوي

العينية لا توقف نزع الملكية ولا تمنع نتائجه وينتقل حق الطالين الى الثمن ويصبح العقار خالصاً

المادة ٣٠ * تلغى المواد ١١٨ الى ١٤٣ « بدخول الناية » من القانون المدني المتبع لدى المحاكم المختلطة

المادة ٣١ * يعمل بهذه الاحكام بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشرها بالطرق المنصوص عليها في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

المادة ٣٢ * على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

قانون الشفعة

لدى المحاكم الاهلية

الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

نحن خديوي مصر — بعد الاطلاع على الامر المالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبعد الاطلاع وعلى القانون المدني المتبع لدى المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية ومواقفة رأي مجلس النظر —
أمرنا بما هو آت

المادة ١ * يجب حق الشفعة لمن يأتي :

أولاً — للشريك الذي له حصة شائعة في العقار المبيع

ثانياً — للجار المالك في الاحوال الآتية :

إذا كان العقار المشفوع من المباني او من الاراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن او في القرى اذا كان للارض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار او كان حق الارتفاق لارض الجار على الارض المشفوعة اذا كانت ارض الجار ملاصقة للارض المشفوعة من جهتين وتساوي من الثمن نصف ثمن الارض المشفوعة على الاقل

• (المادة ٢) • يعد شريكاً في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله او بعضه وله طلب الشفعة اذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه • (المادة ٣) • لاشفعة فيما يبيع بالزيادة لمدى امكان القسمة بين الشركاء عيناً او لنزع الملكية قهراً امام احدى جهات الادارة او القضاء

وكذلك لاشفعة فيما يبيع من الاصول لقرصهم وبالعكس ولا فيما يبيع من احد الزوجين للآخر او من المالك لاحد أقارب لثاية الدرجة الثالثة

• (المادة ٤) • لاشفعة للوقف

• (المادة ٥) • لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن

يملك بغير المباينة

• (المادة ٦) • لاشفعة فيما يبيع ليكمل محل عبادة أو يلحق به

• (المادة ٧) • اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة

اولاً — للمالك الرقبة

ثانياً — للشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً — لصاحب حق الانتفاع

رابعاً — للجار المالك

فاذا تعدد مالكو الرقبة او الشركاء او اصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه ، واذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره

• (المادة ٨) • يثبت حق الشفعة وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يحمله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى

• (المادة ٩) • العين الجائز اخذها بالشفعة اذا باعها مشتريها قبل تقديم طلب ما بالشفعة وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشر الآتية: لا تقام دعوى اخذها بالشفعة الاعلى المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها • (المادة ١٠) • اذا بني المشتري في العقار المشفوع او غرس فيه اشجاراً قبل طلب الاخذ بالشفعة يكون الشفع ملزماً ببناء على رغبة المشتري اما ان يدفع له ما صرفه او ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء او الغراس اما اذا حصل البناء او الغراس بعد طلب الاخذ بالشفعة فلا شفع الخيار ان شاء طلب ازالتهما وان شاء طاب بقاءهما وفي هذه الحالة لا يلزم الابدفع قيمة الادوات واجرة الممل او مصاريف الغراس اما ما صرف في حفظ العقار وصيائه فيلزم دفعه في كل الاحوال للمشتري المشفوع منه

• (المادة ١١) • اذا بيع العقار لمدة اشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز

الشفعة الا فيه تمامه اما اذا عفت في المقد حصه كل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب اخذه بتمامه او أخذ حصه واحدة او أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الاخذ بالشفعة

(الباب الثاني)

فيما يترتب على حق الشفعة

• (المادة ١٢) • كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري او اكتسبه الغير ضده بعد التاريخ الذي سجل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسري على الشفيع ويبقى مع ذلك لاصحاب الديون المتأخرة وللدائنين المرتهنين ما كان لهم من حقوق الاولوية فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار

• (المادة ١٣) • يحل الشفيع بالنسبة للبائن محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على ان المشتري اذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا التأجيل الا برضاء البائن واذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة ان العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع ان يرجع الا على البائن

(الباب الثالث)

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط حق الاخذ بها • (المادة ١٤) • يجب على من يرغب الاخذ بالشفعة ان يعلن البائن والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملاً على

عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانوناً

ولاجل ان يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختطة الكائن بدائرتها العقار

واذا كانت الشفعة بين وطنيين يكفي باجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب اخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة ان تبث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختطة الكائن بدائرتها العقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبة الدول الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير. ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يترتب عليه تسري على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتي ذكرها

• (المادة ١٥) * ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة والا سقط الحق فيها

• (المادة ١٦) * ويجزم فيها دائماً على وجه السرعة

• (المادة ١٧) * لا تقبل المعارضة في الاحكام النياية الصادرة في الشفعة

وميعاد استئنافها ١٥ يوماً من يوم اعلانها

• (المادة ١٨) * الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً

للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

• (المادة ١٩) * يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية

اولا — اذا حصل التنازل عنه صراحة او ضمناً . يستدل على التنازل

الضني بكل عمل او عقد يؤخذ منه ان الشفع عرف المشتري بصفة مالك للمقار نهائياً

ثانياً — اذا لم يظهر الشفع رغبته في الاخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوماً من وقت علمه بالبيع او من وقت تكليفه رسمياً ببدء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء سبب المسافة

• (المادة ٢٠) • يجوز اثبات التنازل الضني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة الاثباتات المقررة في القانون بما فيها الاثباتات بالينة

• (المادة ٢١) • يجب ان يطن التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة على يد محضر وان يشتمل على البيانات الآتية والاعد لاغياً وهذه البيانات هي

اولاً — بيان المقار الجائز اخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه

ثانياً — بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب وصناعة وعمل سكن كل من البائع والمشتري

• (المادة ٢٢) • يسقط الحق في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة اشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفع غير أهل للتصرف أو غائباً

• (المادة ٢٣) • الفيت المواد ٦٨ و ٦٩ لغاية ٧٥ من القانون المدني

« (المادة ٢٤) » يعمل بهذه الاحكام بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ
نشرها بالجريدة الرسمية

قانون التشردين

مع اللائحة

العادر بذلك الامر العالي في ١٣ يوليو سنة ١٨٩١ الموافق ٧ ذي
الحجة سنة ١٣٠٨ المعدل بالامر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ الموافق
٧ شعبان سنة ١٣١١

الباب الاول

في المتشردين

﴿ المادة ١ ﴾ يعتبر من المتشردين

اولاً — من لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل للعيش ولا
يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة

ثانياً — الشحاذون الاقوياء البنية القادرون على العمل المتادون على
التسول في الطرق العمومية

ثالثاً — من يسمي في كسب معاشه بتعاطي العاب القمار أو التنجيم

﴿ مادة ٢ ﴾ المتشردون المدينون في الفقرة الثالثة من المادة السابقة

يماقبون بالحبس من خمسة عشر يوماً الى خمسة واربعين يوماً

والمشردون المنصوص عنهم في الفقرتين الاولى والثانية يصير احالهم في المرة الاولى على البوليس وهو يحزر لهم انذاراً (١) ويعمل محضراً بذلك وفي المرة الثانية يعاقبون بقوبة الحبس المذكورة التي مقدارها من خمسة عشر يوماً الى خمسة واربعين يوماً وعدا ذلك يصير وضع افراد هذين القسمين تحت ملاحظة البوليس لمدة قدرها من ستة شهور الى سنة واحدة ويجوز للقاضي أن يستبدل هاتين العقوبتين بالابعاد في جهة تعينها الحكومة داخل القطر لمدة سنة واحدة. وفي حالة تكرار الفعل يجوز ابلاغ مدة العقوبة بالحبس الى سنة واحدة ومدة الملاحظة أو الابعاد الى ثلاث سنوات

الباب الثاني

في الاشخاص المشتبه في احوالهم

﴿ مادة ٣ ﴾ وخلاف المشردين يتبر من الاشخاص المشتبه في احوالهم

اولاً — من حكم عليه بسرقة أو نصب

ثانياً — من جعل تحت مراقبة البوليس بحكم قضائي بسبب جنحة أو

جناية وقعت منه

ثالثاً — من يوجد بعد غروب الشمس متجولاً او مختفياً بضواحي

ناحية أو عزبة أو بلدة او في مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عذر

مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الاماكن المذكورة

« (المادة ٤) » الاشخاص المينون بالفقرة الثالثة من المادة السابعة يصير

(١) يسقط الانذار بمضي ثلاث سنوات منشور الداخلية ٤١ نمرة الرقيم ٨

احالتهم في المرة الاولى على البوليس وهو يحجر لهم انذاراً ويعمل محضراً بذلك واذا عادوا لذلك مرة أخرى أو اذا وجد منهم في المرة الاولى ثلاثة فأكثر مجتمعين بالصفة والاحوال الميئنة بالفقرة الثالثة يصير ضبطهم واحالتهم على قلم النيابة

ويعاقبون بنفس الجزآآت المقررة على المتشردين واذا كان واحد منهم أو أكثر حاملاً سلاحاً نارياً تكون مدة الحبس ستة شهور بالاقل

﴿ مادة ٥ ﴾ يجازى بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من المتشردين والاشخاص المشتبه في أحوالهم خارجاً عن محل سكنه ومتنكراً بزى الغير أو معه مبادر أو شئاً كل أو آلات أخرى يتمكن بواسطتها من الدخول في المنازل والمخازن والاماكن الاخرى

﴿ مادة ٦ ﴾ يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة كل شخص من المتشردين والمشتبه في احوالهم الذين لم تكن لهم وسائل تكسب معلومة اذا وجدت معه ائتمعة تزيد قيمتها عن اربماية غرش ولم يمكنه اثبات مصدرها

﴿ مادة ٧ ﴾ يحكم بقصى الجزآآت المقررة بقانون العقوبات في حق الاشخاص الحاملين لتذاكر سفر مزورة أو شهادات مزورة أو تذاكر مرور مزورة اذا كان مرتكبوا التزوير من المتشردين أو الاشخاص المشتبه في أحوالهم

﴿ مادة ٨ ﴾ الاشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد السابقة الذكر يصير جعلهم تحت ملاحظة البوليس مدة سنة واحدة بالاقل وثلاث سنوات بالاكثر

وفي حالة تكرار الفعل يحكم باقصى العقوبات المقررة في المادة الثانية وما تدون في المادة الثانية من الاحكام الخاصة بالتشردين المنصوص عنهم في الفترتين الاولى والثانية من المادة الاولى يسري ايضاً على الاشخاص المشتبه فيهم الذين مع كونهم أقوياء البنية لا يمارسون في العادة حرفة مقررة وليس لديهم وسائل لتعيشهم ولو كان لهم محل إقامة معلوم فلي البوليس عند انذارهم ان ينبه عليهم ان يتخذوا لهم شغلاً في ظرف عشرة ايام على الاقل وعشرين يوماً على الاكثر ومن لا يمثل منهم للانذار يحال على النيابة لتوقيع العقاب عليه انما لا يجوز محاكمة احداً لابتداء على شهادة دالة على عدم امثاله للتنبيه المعطى اليه او على انه كف عن الشغل بعد مباشرة له

وتعطى هذه الشهادة في القرى والبنادر من اثنين من المشايخ ومن ضابط بوليس المركز وفي المدن والثغور من شيخ الحارة واثنين من سكانها ومن ضابط البوليس ويصير التصديق والتوقيع عليها من المدير او المحافظ ويعتمد عليها ما لم يثبت دليل ينافيها

اضيفت الثلاث فقرات الاخيرة على هذه المادة بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤



قانون

نمرة ١٧

بشأن المتشردين

نحن خديو مصر - بعد الاطلاع على الامر المالي الرقم ١٣ يوليه ١٨٩١ الخاص بالتشرد وبالشخاص المشبه في أحوالهم المعدل بالامرين العاليين الصادرين في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٦ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحفاية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين - أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾ يعتبر من المتشردين

أولاً - من لم تكن له وسائل للتميش ولا يتماطى عادة حرفة ولا صناعة وكذلك الشحاذون الاقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول في الطرق العمومية

ثانياً - من يسمى في كسب معاشه بتعاطي ألعاب القمار أو التنجيم في الطرق أو المحلات العمومية أو في أي محل آخر يكون معرضاً لنظر الجمهور

﴿ المادة الثانية ﴾ الاشخاص المذكورون يحاولون في المرة الاولى

على البوليس ليحررهم انذاراً بالكف عن حالة التشرد في ظرف ٢٠ يوماً على الاكثر والا ترفع عليهم الدعوى ويماقبون بالحبس ويجرد محضرون بذلك

وإذا اتضح انه لم يعمل بالانذار يحال الاشخاص المذكورون على

النيابة العمومية لتطالب معاقبتهم بالحبس مدة لا تزيد عن شهر ويجوز أيضاً وضعهم تحت ملاحظة البوليس مدة ستة شهور

﴿ المادة الثالثة ﴾ في حالة العود يعاقب الاشخاص المذكورون بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبجمعهم تحت ملاحظة البوليس مدة سنة واحدة ويجوز المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون نمرة ١٥ الصادر في ٤ يوليه سنة ٩٠٩ بناء على طلب المدير او المحافظ بعد الاطلاع على الحكم النهائي ان تصدر قراراً قاضياً بتمضية المحكوم عليه مدة الملاحظة في جهة معينة طبقاً للمادة ١١ من القانون المذكور

﴿ المادة الرابعة ﴾ تلتى الاوامر العالية الصادرة في ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ و ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٦ المنوه عنها آنفاً

﴿ المادة الخامسة ﴾ على ناظر الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية صدر بالاسكندرية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٧



قانون الاحداث المتشردين

نمرة ٢ لسنة ١٩٠٨ وارسالهم للاصلاحية

نحن خديو مصر — بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد
أخذ رأي مجلس شورى القوانين

« أمرنا بما هو آت »

المادة الاولى ✻ يعتبر الولد ذكراً كان أو أنثى الذي لم يبلغ من
العمر ١٥ سنة كاملة متشرداً

(أ) اذا تسول في الطريق العام أو في محل عمومي

(ب) اذا لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائل للتميش وكان أبواه

متوفين أو محبوسين تنفيذاً لاحكام صدرت عليها بذلك

(ج) اذا كان سبيء السلوك ومارقاً من سلطة ابيه أو وصيه أو امه

اذا كان الاب متوفياً أو كان عديم الاهلية أو من ولي امره

المادة الثانية ✻ كل ولد متشرد يجوز ارساله الى مدرسة اصلاحية

او محل آخر شبيه بها معين من قبل الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضي

المحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية بعد اثبات الحالة بالكيفية المتبعة في

مواد الجنح مع التعديلات الميئة في المواد الآتية :

يجوز اخلاء سبيل الولد الذي عهد به الى مدرسة اصلاحية او محل

مماثل لها طبقاً لاحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة المحل المقيم فيه ويحصل

ذلك على الاكثر متى بلغ سنه ١٨ سنة كاملة

• (المادة الثالثة) • الولد الذي يكون في حالة من الاحوال الميئنة في المادة الاولى يجوز حجزه احتياطياً حتى يحكم في القضية ويكون ذلك الحجز الاحتياطي بقدر الامكان في مدرسة اصلاحية أو في عمل آخر مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة أو من ضابط البوليس القائم باعمال النيابة العمومية امام المحكمة المركزية

ولا تزيد مدة الحجز الاحتياطي عن اربعة ايام الا اذا ايد امر الحبس قاضي المحكمة الجزئية او المركزية

• (المادة الرابعة) • لا تقام الدعوى العمومية على ولد متشرد بمقتضى الفقرة (ج) من المادة الاولى الا بتصريح سابق من ابيه او من وصيه او امه اذا كان الاب متوفياً او غائباً او كان عديم الاهلية او من ولي امره وللقاضي ان يأمر في هذه الحالة بان يشرك الاب متى كان مقتدرًا أو احد من ذكروا اذا كان الاب متوفياً وكان للولد مال في مصارف تربية الولد وان يعين المبلغ الذي يدفعه ومواعيد دفعه والمبالغ المستحقة تحصل بالطرق المنصوص عنها في الامر المالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

ويجوز اخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنه الثماني عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح باقامة الدعوى او من يقوم مقامه

• (المادة الخامسة) • اذا تين للمحكمة الجزئية او المحكمة المركزية ان سن الولد المتهم امامها بمخالقة يقل عن ١٥ سنة كاملة وانه متشرد جاز له ايقاف النطق بالحكم في المخالقة واصدار الامر بارساله كنص المادة

الثانية المتقدمة

• (المادة السادسة) • اذا رفعت دعوى علي ولد توفرت فيه شروط التشرد فللقاضي ان لا يصدر أمراً بإرساله الي مدرسة اصلاحية أو ما يماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك وفي هذه الحالة يحكم على المتهم بالمقوبة القانونية التي تنطبق على وقائع الدعوى • (المادة السابعة) • كل أمر يصدر طبقاً للمادة الثانية المتقدمة يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ويكون التنفيذ بمقتضى أمر من النيابة لتقرر وضعه بموافقة نظارة الحقانية

• (المادة الثامنة) • يعمل بنصوص هذا القانون في محافظتي مصر والاسكندرية ويجوز أن يعمل بها أيضاً في جهات أخرى بقرار من ناظر الحقانية

• (المادة التاسعة) • على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية صدر بسراي رأس التين في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ — ٩ مايو سنة ١٩٠٨

عباس حلمي

(وتليه الامضاءآت)

قانون

المجرمين المعتادين على الاجرام

أمر ملك

• (المادة الاولى) • اذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة او شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة ان يقرر انه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى ان يأمر ناظر الحقاينة بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن ٦ سنين

ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية

من حيث العود

• (المادة الثانية) • يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن في محل خاص بمقتضى هذا القانون او بالاشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات - ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط او في مدى سنتين من يوم الافراج عنه افرجا نهائيا وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى ١ سنين

• (المادة الثالثة) • كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاصا في نظامه الداخلي لاحكام قانون الياناعات المعمول به الآن ومع ذلك فلمفتش

عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية وموافقة ناظر الحفانية ان يعمل استثناءات لصالح الذين يسجون بمقتضى هذا القانون

• (المادة الرابعة) • تشكل لجنة تؤلف من ستة أعضاء، منهم ٣ يعينهم ناظر الحفانية وثلاثة يعينهم ناظر الداخلية ويكون اختصاصها ان تفتش المحال المذكورة في اوقات معينة وترفع الى الحفانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم

• (المادة الخامسة) • على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويمرر العمل به على كل جريدة من الجرائم المينة في المادة الاولى التي تقع بعد اول اكتوبر سنة ٩٠٨

صدر بالاسكندرية في ١٢ جمادى الثاني سنة ١٣٢٦ - ١١ يولييه سنة ٩٠٨



قانون

يختص بملاحظة البوليس للاشخاص الموضوعين تحت المراقبة

الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠

مد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر العالي الصادر في ١٣ يوليو

سنة ١٨٩١ الخاص بالمتشدين

وبالنظر للزوم منع المضار التي أظهرتها التجارب في السير على الطريقة

المتبعة الآن في ملاحظة البوليس

وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة بجعل أحكامها قاصرة على ما لا يقيد حرية الانسان الا فيما يكون لازماً حتماً وكافلاً للامن العام
 * (مادة ١) * بعد استيفاء الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الاصلية يحال الى بوليس الجهة التي كان مسجوناً فيها ويجب عليه أن يعلم البوليس عن المهل الذي يريد تعيينه لاقامته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من نظارة الداخلية

* (مادة ٢) * يجوز للحكومة ان تمنع المحكوم عليه من الاقامة في المديرية أو المحافظة التي ارتكب فيها الجريمة وفي المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

* (مادة ٣) * كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصيله أو ينحى للذهاب في ميعاد محدد الى بوليس الجهة التي يجب ان يقيم فيها فاذا هرب في أثناء السفر أو لم يذهب الى البوليس في الميعاد المحدد في تذكرة المرور يجازى بالعقوبات المقررة في المادة (٥٥) من قانون العقوبات (١) وبعد استيفاء العقوبات يرسل الى بوليس المركز الذي كان يجب ان يذهب اليه

* (مادة ٤) * لا يجوز للمحكوم عليه بالملاحظة ان يغير محل اقامته قبل أن يمين للبوليس الجهة التي يريد ان يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه من تغيير محل الاقامة اذا لم يكن مضى ستة اشهر على الاقل على وجوده في

(١) هذه المادة حلت محلها المادة (٢٩) من قانون العقوبات الصادر في ١٤

على اقامته السابق وفي حالة تغيير محل الإقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بنفقات ومصاريف سفرته الشخصية

(مادة ٥) * يعلم البوليس للشخص المجهول تحت الملاحظة تذكرة إقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة يتوضع فيها كل تغيير لمحل اقامته وندون فيها الاحكام الآتي يأتها وعلى الشخص المجهول تحت الملاحظة ان يتبها وهي :

أولاً — ينبغي حضوره الى البوليس (المركز في المديرية والقسم من المدن) في الساعات والايام التي تعين له في تذكرة الإقامة ولا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر المركز أو المديرية أو المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر اذا كانت اقامته في جهة أخرى

ثانياً — لا يجوز له أن يارح حدود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية او المحافظة أو بيت العمدة فيجوز له ان يتجاوزها للتواحي المجاورة لها بقدر المسافة الممتدة للخمسة آلاف متر

ثالثاً — أن يقدم تذكرة الإقامة للبوليس عند طلبها منه

رابعاً — عدم تغيير محل سكنه في نفس الجهة بدون أن يعلم البوليس بذلك سلفاً

خامساً — العودة لمحل سكنه بعد غروب الشمس بساعتين وعدم

خروجه منه قبل الفجر

انما يسوغ للمدير او المحافظ اعفاء أي شخص من هذا الشرط اذا كان مقتنعاً بان المهنة أو الخدمة التي يتعاطاها تضطره للبقاء خارج بيته ليلاً ويجب ان يذكر ذلك في تذكرة الإقامة ويجوز للمدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى أصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك أو كان مشتبهاً في سلوكه

(مادة ٦) * شروط الملاحظة المينة في المادة السابقة يعمل بها في مدينتي اسكندرية ومصر مع التعديل الآتي بيانه:

أولاً — ان الحدود التي لا يجوز للمجسول تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح البوليس هي حدود المدينة نفسها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الإقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الإقامة من قسم الى قسم آخر

ثانياً — في هاتين المدينتين يكون عدد واعيد الحضور للاقسام بالنسبة للاشخاص المتدردين المجمولين تحت الملاحظة بحسب ما يقرأ آي للبوليس

(مادة ٧) * من يخالف الاحكام المدونة في المواد ٤ و ٥ و ٦ من أمرنا هذا يعاقب بمتنفي المادة ٥٥ من قانون العقوبات (١)

(مادة ٨) * يجعل في كل قسم من اقسام البوليس دفتريين فيه

(١) هذه المادة حلت محلها المادة ٢٩ من قانون العقوبات الصادر في ١٤ فبراير

سنة ١٩٠٤

اسماء الاشخاص الموضوعين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس، وكذلك الاحكام المفروضة عليهم ويذكر فيه ايضاً كل تغيير لحل الإقامة

» (مادة ٩) » الاشخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في

الحكم الصادر عليهم يسوغ أعفائهم من باقي مدة الملاحظة تحت شرط

» (مادة ١٠) » يمنع هذا الاعفاء للاشخاص المجهولين تحت الملاحظة

الذين يكونون استحقوه بحسن سلوكهم ولا ينتج عن عدم ملاحظتهم ضرر بالامن العام وهذا الاعفاء يكون بأمر نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ أو مدير الجهة المقيم فيها الشخص المجهول تحت الملاحظة

» (مادة ١١) » اذا اضي شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط

وحكم عليه بالإشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس لجناية أو جنحة ارتكبها قبل انتهاء مدة الملاحظة الاصلية المحكوم عليه نهائياً يماذمت الملاحظة لاستكمال المدة التي كان أعني منها انما اذا حكم عليه ايضاً بالملاحظة مرة أخرى فجب عند الاقتضاء أن ينخفض مجموع المدتين معاً الى خمس سنين

» (مادة ١٢) » كل قرار يصدر بالاعفاء من الملاحظة تحت شرط

يبلغ عنه النائب العمومي لدى الحاكم الاهلية في ظرف ثلاثة ايام

» (مادة ١٣) » المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر

الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالمشردين تعتبر لافية

» (مادة ١٤) » جميع الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس

بمقتضى أحكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب أمرنا هذا تسري عليهم

احكام هذا الامر

• (مادة ١٥) • يعمل بمقتضى امرنا هذا بعد خمسة ايام من نشره بالجريدة الرسمية
• (مادة ١٦) • على كل من ناظرى الحفائية والداخلية تنفيذ امرنا هذا

قانون

فقرة ١٦ الصادر في ٤ يوليو سنة ٩٠٩

بتعديل المواد ٢ و ٧ و ١١ من الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيه سنة ٩٠٠

الخاص بملاحظة البوليس للاشخاص الموضوعين تحت المراقبة

نحن خديوي مصر — بعد الاطلاع على امرنا الرقيم ٢٩ يونيه سنة

٩٠٠ الخاص بملاحظة البوليس

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحفائية وموافقة رأي مجلس

النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

امرنا بما هو آت

• (المادة الاولى) • عدلت المادة الثانية من الامر العالي الرقيم ٢٩

يونيه سنة ٩٠٠ المتوجه عنه قبلا كما يأتي : وبجوز مع ذلك لناظر الداخلية ان

يمنع المحكوم بوضعه تحت ملاحظة البوليس من الاقامة سواء في المديرية

التي ارتكبت فيها الجريمة او في المديريات المجاورة لها او في المدن التي يزيد

عدد سكانها عن عشرة آلاف

• (المادة الثانية) • تزداد الفقرة الآتية في آخر المادة السابعة من الامر

العالي المشار اليه

بعد استيفاء المحكوم بوضعه تحت ملاحظة البوليس مدة الحبس يجوز للمدير او المحافظ بعد الاطلاع على الحكم النهائي القاضي بالمعقوبة ان يحمله على اللجنة المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون نمره ١٥ سنة ١٩٠٩ واذا اتضح ان الشخص المذكور ممن ينطبق عليهم نص المادة الاولى من القانون السابق المذكور فيعامل بمقتضى الاحكام الواردة فيه

• (المادة الثالثة) • عدلت المادة ١١ من الامر المذكور كما يأتي :

اذا حكم على شخص موضوع تحت ملاحظة البوليس او معافى من الملاحظة تحت شرط بمعقوبة للحرية مقيدة لارتكابه جناية او جنحة قبل انتهاء مدة الملاحظة يجوز احواله على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٢) من قانون نمره ١٥ سنة ١٩٠٩ لمعاملته بمقتضى الاحكام الواردة فيه وذلك بنفس الكيفية المبينة بالمادة السابقة من ذكره ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ المكمل للمادة الثانية من هذا القانون نمره ١٦

• (المادة الرابعة) • على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ أمر ناهذا كل

منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

صدر بالاستكديرة في ١٦ جمادى الثاني سنة ١٣٢٧ - ٤ يوليو سنة ١٩٠٩



قانون

المحلات العمومية مع اللائحة الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

نحن خديوي مصر — بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بشأن المحلات العمومية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بمنع تعاطي الحشيش وبيعه في المحلات العمومية المعدل بقرار آخر صادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٣ الصادر طبقاً للأمر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظر

أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى (١) تعتبر بموجب احكام أمرنا هذا من المحلات العمومية القهاوي والمطاعم والحانات والحانات ومحلات بيع المشروبات الروحية (بار) ومحلات بيع الجملة (البيرا) والمراسح (التيارات) وملابس الخيول المعروفة باسم (سرك) ونواد الاجتماعات المعروفة باسم (سركل وكلوب) وما شابه ذلك من المحلات المفتوحة للجمهور

المادة الثانية (٢) لا يجوز فتح محل من المحلات العمومية في الاخطاط التي بينها المحافظ أو المدير من الاخطاط المخصصة فقط لسكن المائلات والغير مسموح بمعاينة التجارة فيها ولا بالقرب من الاماكن المدة لاقامة

الشعائر الدينية أو لتعليم الاحداث ولا بالقرب من الجبانات والاضرحه التي هي موضع الاحترام عند الجمهور

﴿ المادة الثالثة ﴾ لا يجوز الاشخاص الآتي ذكرهم فتح او تشييل عل عمومي لا بانفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين ولا استخدامهم فيه بصفة مديرين أو مباشرين وم :

أولاً - القصر الذين لم بتقرر رشدهم والمجور عليهم
ثانياً - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جناية من النصوص
عنها في قانون الجنائيات

ثالثاً - المحكوم عليهم بالحبس بسبب سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة بعد الاثتيان أو اخفاء جانين أو هتك حرمة الاداب او تخريض القاصرين على القسق او ادارة محل مقامرة أو بيع أصناف منقوشة ومضرة بالصحة وذلك في حالة ما اذا كانت العقوبة لم يمض عليها خمس سنوات

رابعاً - اصحاب المحلات العمومية الذين حكم عليهم باقتطاعها لامور متعلقة بادارتها وكذلك ، بروتلك المحلات ومباشرو أعمالها متى كانت العقوبة لم يمض عليها ثلاث سنوات

﴿ المادة الرابعة ﴾ صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابعة على صاحب محل عمومي سبق قيده أو على مديره أو على مباشر أعماله يستوجب تنجاء المحكوم عليه من الاستمرار على شغله أو على مباشره ادارته في المدد الموضح عنها في الفقرتين المذكورتين

وذلك من اليوم الذي تصير فيه تلك الاحكام نهائية .

﴿ المادة الخامسة ﴾ كل من يرغب فتح محل عمومي يجب عليه ان يخطر المحافظة أو المديرية بالكتابة قبل فتح المحل بخمسة عشر يوماً على الأقل

﴿ المادة السادسة ﴾ الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة ثمينة من فئة ٣٠ مليماً بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتوياً على الايضاحات الآتية :

أولاً — اسم كل من مقدم الاخطار ومدير المحل او مباشر أعماله ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته ومحل اقامته وتايبته

ثانياً — نوع المحل المطلوب فتحه او الغرض الذي سيخصص له وموقعه

ثالثاً — اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتايبته

﴿ المادة السابعة ﴾ يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار وعن المدير أو مباشر أعمال المحل أو شهادة من السلطة التابع لها كل من المذكورين دالة على عدم صدور الحكم عليهم باحدى المقويات المينة في المادة الثالثة ويتعهد مقدم الاخطار تعهداً صريحاً بأنه يدير أعمال المحل بحسب أحكام هذه اللائحة وعلى الخصوص بأنه لا يسمح لاحد بلعب أي نوع من ألعاب القمار في محله على الاطلاق وان لا يقدم شيئاً للتماطي ولا يسمح للغير بتماطيه ولا معه

﴿ المادة الثامنة ﴾ يجوز فتح المحل في اليوم السادس عشر من تاريخ الاخطار المنوه عنه في المادة الخامسة ما لم تعلن المحافظة والمديرية في بحر هذه

المدة بطريقة ادارية معارضتها في ذلك مستندة على احكام المادتين الثانية والثالثة من امرنا هذا أو على كون الاخطار غير مستوف

﴿ المادة التاسعة ﴾ اذا تقرر صاحب أي محل عمومي وجب على صاحب المحل الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام وان يقدم في غضون تلك المدة أيضاً شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها - ويجب على كل صاحب محل عمومي ان يعلن في مثل الميعاد المذكور عند حصول تغيير مدر المحل أو مباشر أعماله وان مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة يقدم شهادة أخرى تقوم مقامها عن المدير أو مباشر أعماله الجديد

﴿ المادة العاشرة ﴾ ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوماً على الأقل وبجواز النقل في اليوم السادس عشر ما لم يعلن المحافظ أو المدير في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضته في ذلك بناء على احكام المادة الثانية من امرنا هذا

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ ينبغي ايضاً الاخطار في ظرف ثلاثة أيام عن كل تغيير ولو وقتي في نوع المحل أو الغرض المخصص له في الاخطار الاول

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ لا يجوز بيع المشروبات الروحية أو المخمرة في المحلات العمومية بدون رخصة خصوصية والمصلحة دون سواها الحق في منح هذه الرخصة أو رفضها. ونعطي هذه الرخصة مجاناً وتكون شخصية

صدر منشور تحت نمرة ٣٨ في ٢١ مارس سنة ١٩٠٥ بدم اعطاء رخصة بيع المشروبات في أي بلدة الا بان من نظارة الداخلية

اما ما يتعلق بالمحلات السكائبة بالاخطاط الاورباوية المقررة بمعرفة المحافظات في مصر والاسكندرية وبورسعي والاسماعلية والسويس فمن باب الاستثناء يعتبر أخطار اربابها بفتحها على حسب الشروط لمتوه عنها في امرنا هذا كانه رخصة لجميع المشروبات

« (المادة الثالثة عشرة) * ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلي لكل محل عمومي مكتوب فيها بيان نوعه وكذلك ينبغي ان يماق فوق كل باب من ابوابه فانوس يستمر مضيئاً من غروب الشمس لحين اقفال المحل .

« (المادة الرابعة عشرة) * لا يجوز فتح المحلات العمومية قبل الساعة ٦ صباحاً من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل ولا قبل الساعة ٥ صباحاً من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر . وميعاد اقفال هذه المحلات يكون في نصف الليل ابتداء من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل وفي الساعة الواحدة بعد نصف الليل من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر وللأساطة المحلبة (اي المحافظه او المديرية) ان تعطي اذا خصوصياً بالسر بعد هذه المواعيد للمحلات السكائبة في النقط المتوسطة . واذا وجد احد المحلات العمومية مفتوحاً بدون اذن بعد الميعاد المقررة فللبوليس ان يقطعه . الا * لا يجوز فتحه مرة اخرى الا في المواعيد المقرره . وعلى كل حال يعمل محضر مخالفة حين اجراء الاقفال

« (المادة الخامسة عشرة) * كل محل عمومي يحصى فيه اءور مغارة للنظام يجوز اغلاقه بمعرفة البوليس قبل المواعيد المقررة وفي حالة تكرار تلك المغارات ينبغي اغلاق المحل في الوقت الذي يعينه البوليس لمدة من الزمن يحددها بمعرفة

« (المادة السادسة عشرة) • لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية او لمستخدميها او للخدمة فيها قبول او ابقاء اناس في تلك المحلات وصرف اي نوع من انواع المشروبات او المأكولات في غير الاوقات المقررة لفتحها »
« المادة السابعة عشرة » لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو لمستخدميها او للخدمة فيها قبول أشخاص في حالة السكر ولا بقاؤهم فيها ولا صرف مشروبات لهم

« المادة الثامنة عشرة » لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية ان يتركوا أحداً ينب بالعب القمار على اختلاف انواعها مثل لعب البكلرا والالانسكينه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والفرعون والروليت وما كينة الخيول وما اشبه ذلك من انواع اللعب ، وفي حالة مخالفة ذلك تضبط التفتد الموضوعة للعب وكذلك الاشياء التي حصل اللعب بها

« المادة التاسعة عشرة » لا يجوز تقديم الحشيش للتعاطى او ترك احد يتعاطاه او يبيع باي طريقة كانت في المحلات العمومية وفي حالة مخالفة ذلك يضبط الحشيش والادوات التي استعملت في ارتكاب المخالفة . وضبط الحشيش بين الاصناف الموجودة في محل عمومي يتخذ دليلا على بيع الحشيش فيه

« المادة العشرون » يجوز للبوليس الدخول في المحلات العمومية (ماعدا محل السكن الخاص) وذلك في الاحوال وبالشروط الآتية :

اولا — ضباط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول في جميع المحلات العمومية بعد اثبات ما يقع مخالفا لنصوص أمرنا هذا

او لجمع استعلامات او اضبط احد الجانبين او اي شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ الى احد هذه المحلات

ثانياً — يجوز لافتر البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة او اي امر يخل بالنظام العمومي او لضبط من يشاهد متلبساً بالجناية .

ثالثاً — لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في اي محل عمومي يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع امر يخل بالنظام او للاغاثة

رابعاً — يجوز للضباط وانغار البوليس الذين تسيهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض ان يدخلوا في المراسع ومحلات لمب الخيول (سيرك) وقاعات الاجتماع ومحلات الترقية والمرافق العمومية لاجل تأييد النظام فيها
(المادة الحادية والعشرون) تعين ادارة مصالح الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المحلات العمومية لفحص المشروبات المروضة فيها للبيع

اما المحلات التي يكون اربابها اجانب فعلى المندوبين المذكورين عند ذهابهم اليها ان يحضروا قنصلاتو التابع اليه صاحب المحل بالكتابة وفي هذه الحالة للقنصلاتو ان يرسل مندوباً من طرفه لمرافقة مندوبي الصحة وان لم يرسل مندوباً في الحال فلا يتوقف العمل على حضوره

ادانف من تقرير اولئك المندوبين ان احد اصحاب المحلات العمومية الحائزين للرخصة المنوه عنها في المادة الثانية عشرة قد باع او عرض للمبيع في محله مشروبات منوشة محتوية على مخلوطات مضرّة بالصحة فيعمل عن

ذلك محضر مخالفة ضده ويجوز سحب الرخصة منه باسم القاضي بدون
الاخلال بما يترتب على ذلك من اقامة الدعوى امام محكمة الجرح
﴿ المادة الثانية والمشرون ﴾ الاشخاص الذين يفتحون موقعا قهاوي
او مراسح او محلات لبيع المشروبات او ما اشبه بمناسبة الموالد او الاعياد
العمومية أو الاجتماعات الاخرى التي تماثلها لا يكفون بتقديم الاخطار
المنوّه عنه في المادة الخامسة — ولكن عليهم ان يستحصلوا قبل ذلك على
رخصة من البوليس والا يصير اغلاق محلاتهم حالا بمعرفة البوليس فصلا
عن عاكتهم جنائيا .

﴿ المادة الثالثة والمشرون ﴾ أحكام المواد السابقة ما عدا المواد ١٤
و ١٥ و ١٦ و ١٧ تسري على القنادق « أوتيلات » والبيوت المقروشة
والحانات والمحلات التي تماثلها وكذلك على أصحابها ومديرها ومباشري أشغالها
﴿ المادة الرابعة والمشرون ﴾ على أصحاب المحلات المذكورة في
المادة السابقة ايجاد دفتر عندم محتوم بختم المحافظة او المديرية على كل صحيفة
منه ويكون مطابقا للمثال الذي يقرره البوليس وعليهم ان يدرجوا فيه فوراً
كل شخص يقيم عندم في يوم حضوره وبدون ترك مسافة على يياض ولا
تخبط ولا كتابة بين السطور مع بيان اسمه ولقبه وصناعته وتابيته ومحل
اقامته واسم الجهة القادم منها ويادروا بياضاح تاريخ مبارحته للمحل —
ويجب عليهم ان يقدموا هذا الدفتر الى من تعينه المحافظة او المديرية من
ضباط البوليس أو من مأموري الضبطية القضائية لمراجعته وعليهم أيضاً ان
يمطوا للبوليس كل ما يكون مفيداً له من المعلومات

« المادة الخامسة والعشرون » على اصحاب المحلات المذكورة ايضاً ان يسلموا في صباح كل يوم الى مندوب البوليس المعين لذلك كشفاً باسماء الاشخاص الذين سكنوا في محلاتهم او بارحوها مدة الاربع والعشرين ساعة الماضية ويكون هذا الكشف محتوياً على نفس البيانات الواضحة في الدفتر المذكور

« المادة السادسة والعشرون » يجوز لضباط البوليس الدخول في الفنادق « اوتيلات » والمنازل المقروشة الممدة للتأجير والمحلات المهيئة لها لمراجعة الدفتر المنصوص عنه في المادة « ٢٤ » والتحقق من خدمة هذه المحلات عن صحة ما ورد فيه وبالاجمال ليأخذوا منهم كل المعلومات اللازمة للبوليس . ويجوز لانفار البوليس الدخول فيها لاجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في المادة السابقة

« المادة السابعة والعشرون » كل مخالفة لاحكام هذا الامر عدا احكام المادة « ١١ » يعاقب فاعلها برامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى في ظرف سنة او في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة (١٩) فيعاقب الفاعل برامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وبالحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعاً او باحدى هاتين العقوبتين فقط

« المادة الثامنة والعشرون » في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة (١٨) يحكم القاضي بمصادرة التقدّم الموضوعة لللب والاشياء التي تكون قد ضبطت وبمحكم ايضاً بمصادرة الحشيش والادوات المضبوطة في المخالفات التي تقع ضد احكام المادة (١٩)

* (المادة التاسعة والعشرون) — عند ما يكون الحكم صادراً بسبب ترك الغير يتعاطى الحشيش بحكم القاضي أيضاً باقتال المحل مدة شهر واحد وبحكم باقتال المحل نهائياً عند صدور حكم في إحدى المخالفات الآتية :
أولاً — فتح او تشغيل محل عمومي بطريقة مخالفة لاحكام المواد

٢ و ٣ و ٤

ثانياً — بيع المشروبات الروحية أو المخمرة بدون رخصة

ثالثاً — بيع الحشيش او تقديمه للتعاطي

رابعاً — ترك الغير يتعاطى الحشيش متى كان سبق صدور حكم في مثل

هذه المخالفة في أي وقت كان

خامساً — ترك الغير يلعب القمار اذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات

الماضية حكماً ضد أصحاب المحل ولو متعاقبين في مثل هذه المخالفة .

﴿ المادة الثلاثون ﴾ — الحكم الصادر باقتال المحل ينفذ بدون تمويل على أي تنازل لم يكن حصل الاخطار عنه طبقاً لنص المادة التاسعة من هذا الامر
﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾ — اذا رفعت الدعوى العمومية ضد اجانب ووطنيين بسبب مخالفة واحدة تكون المحاكم المختلطة مختصة بمحاكمة جميع المتهمين .

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾ — ألغيت احكام اللائحة الصادرة في ٣١ نوفمبر

سنة ١٨٩١ بشأن المحلات العمومية وكذا القراران الصادران في ١٤ يناير

سنة ١٨٩٥ و ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ بشأن الحشيش

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾ — على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا ويسري

مفعوله بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
صدر بسراي عابدين في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

قانون

حمل السلاح

الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الموافق ٢٠ رمضان سنة ١٣٢٢

﴿مادة ١﴾ يجب على كل من يحمل أو يحرز سلاحاً نارياً ان يستحصل على رخصة من السلطة الادارية ويستثنى من ذلك المنصوص عنهم في المادة الرابعة ويتوضح في الرخصة عدد وأنواع الاسلحة التي يترخص بها
﴿مادة ٢﴾ يقدم طلب الرخصة على ورقة تمغة من فئة ثلاثين ملما الى مأمور المركز او القسم المقيم فيه الطالب ويتوضح فيه عدد وأنواع الاسلحة المطلوبة الرخصة من اجلها

﴿مادة ٣﴾ يجوز لجهات الادارة قبل اعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة مستخرجة من قلم السوابق وشهادة حسن سلوك مرقع عليها من العمد وفي المحافظات من شخصين معتبرين

﴿مادة ٤﴾ لا يحتاج لطلب رخصة بحمل واحراز أسلحة متى كانت من غير نوع الشحنة

أولاً — العمد ومشايخ البلاد

ثانياً — المستخدمون والموظفون العموميون

ثالثاً — أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديرية والقومسيونات البلدية والمحلية

رابعاً — الحائزون لنيشين أو رتب مصرية علمية أو ملكية أو عسكرية خامساً — اولاد من ذكروا الموجودون مع ابائهم في معيشة واحدة

الا اذا حملوا أسلحتهم خارجاً عن دائرة المديرية أو المحافظة المتوطنين فيها

*(مادة ٥) * يعنى من تقديم الشهادتين المنصوص عنهما في المادة الثالثة

أولاً — الاشخاص المذكورون في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة

متى احتاجوا للرخصة

ثانياً — المالكون والمستأجرون لتحسين فداننا على الاقل

ثالثاً — الذين يدفعون سنوياً مبلغ خمسة جنيهات من عوائد الاملاك

المبنية وكذلك المستأجرون لمحل مربوطة عليه عوائد بهذه القيمة

ومثل المالكين الموقوف عليهم

*(مادة ٦) * لا تمنح الرخصة

أولاً — للاشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس من أجل سرقة أو

شروع في سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة

ثانياً — للاشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس مدة سنة فأكثر أو

بمقاب أشد من ذلك

ثالثاً — للاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس

واذا طرأت حالة من هذه الحالات بعد اعطاء الرخصة يترتب على

مجرد ذلك الغاء الرخصة

* (مادة ٧) * يجوز رفض اعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت ومعروف في القطر المصري وللأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالحبس مدة شهر فأكثر من ظرف الخمس سنوات السابقة لتقديم الطلب

ومتى حكم بالحبس مدة شهر فأكثر على شخص حائز لرخصة جاز سحبها منه
* (مادة ٨) * في حالة رفض اعطاء رخصة يجوز لطالبيها أن يرفع الأمر للمدير أو المحافظ ليعطي فيه قراراً نهائياً

* (مادة ٩) * لا تعطى أية رخصة عن سلاح من نوع الششخانة مالم تعرض على المدير أو المحافظ ولكل منهما الحق في اعطائها أو رفض اعطائها
* (مادة ١٠) * كل من كان من غير المعافين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ووجد حاملاً سلاحاً نارياً خارجاً عن القرية أو القسم الكائن بها محل إقامته المين في الرخصة يجب عليه إبراز رخصته متى طلبها البوليس منه وفي حالة تفتيش محل إقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها لجهة الإدارة ذات الاختصاص لأجل توضيح محل الإقامة الجديد فيها

(مادة ١١) حمل الأسلحة النارية وأحرازها بدون رخصة قانونية من غير المعافين بمقتضى المادة الرابعة يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرية وتكون العقوبة غرامة عشرة جنيهات مصرية أو حبساً لا يتجاوز شهرين في الأحوال الآتية :

إذا سبق الحكم على المتهم في ظرف السنتين الماضيتين بسبب مخالفة نصوص هذا القانون

إذا كانت الاسلحة التي حصل حملها أو احرازها من نوع الششخانة
إذا سبق رفض اعطاء الرخصة للمتهم أو سبق سحب رخصة كانت
معطاة اليه

وإذا كان المتهم في حال من الاحوال المنصوص عنها في المادة السادسة
من هذا القانون يجوز ابلاغ الغرامة الى عشرين جنيهاً مصرياً ومدة الحبس
الى سنة وفي حالة وقوع غرامة بسيطة متعلقة بهذا القانون يضبط السلاح
ولا يرد للمتهم الا بعد حصوله على رخصة قانونية وفي حالة ارتكاب جنحة
محل بنص المادة الثلاثين من قانون العقوبات

(مادة ١٢) يجب على كل بائع أسلحة نارية الحصول على رخصة
مخصوصة من ناظر الداخلية الذي له أن يعطي هذه الرخصة أو يرفض اعطاءها
ويقرر ناظر الداخلية الشروط التي تعطى الرخصة بمقتضاها
(مادة ١٣) لا يسري مفعول هذا القانون على حمل السلاح لاداء
خدمة عمومية

(مادة ١٤) يكون المحاكم المراكز اختصاص بالنظر في الجرائم
المنصوص عليها في هذا القانون
(مادة ١٥) تلتى المواد من ١٨ الى ٢٤ من الامر العالي الصادر في
١٣ يوليه سنة ١٨٦١ المشار اليه آنفاً

(مادة ١٦) يعمل بهذا القانون من اول يناير سنة ١٩٠٥
وفي ظرف شهرين من ذلك التاريخ لا يعاقب على مجرد احراز الاسلحة
النارية الموجودة لدى محرزها من قبل ولا على حمل هذه الاسلحة متى كان

حاملها من المعافين من طلب رخصة بحملها بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ السالف ذكره
(مادة ١٧) على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه



قانون

الاشياء والحوانات الضائعة

الصادر به الامر العالي في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ مايو سنة ٩٠٨ طبقاً للمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ (٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦) وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين

« أمرنا بما هو آت »

« (مادة ١) » كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه في الحال يجب عليه ان يسلمه أو ان يبلغ عنه الى اقرب نقطة للبوليس في المدن او الى العمدة في القرى

ويجب اجراء التسليم او التبليغ في ظرف ثلاثة ايام في المدن وثمانية ايام في القرى ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها الى مائة

قرش وبضباع حقه في المكافأة المنصوص عنها في المادة الثالثة
فاذا كان حبس الشيء او الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق النش
فتمام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ولا يبقى هنالك وجه للمحاكمة
على المخالفة

* (مادة ٢) * اذا لم يطلب المالك الشيء الضائع في ظرف سنة او الحيوان
المفقود في عشرة ايام فيباع الشيء او الحيوان بمعرفة الادارة بالزاد العمومي
واذا كان الشيء قابلاً للتلف قبل مضي ميعاد السنة يجوز بيعه في ميعاد
اقصر يحدده المحافظ او المدير على حسب الاحوال

* (مادة ٣) * كل شخص يسلم للمأموري الحكومة الشيء او الحيوان
الضائع يكون له حق في مكافأة قدرها عشر القيمة وفي حالة استرداد المالك
للشيء الضائع يكون ملزماً بدفع قيمة المكافأة بحسب تقدير الادارة

* (مادة ٤) * ممن الشيء او الحيوان المباع يبقى محفوظاً على ذمة المالك
مدة ثلاث سنوات وفي حالة الطلب يلزم تسليمه اليه بعد خصم مصاريف
الحفظ والبيع وقيمة المكافأة المدفوعة لمن عثر على الشيء او الحيوان

* (مادة ٥) * بعد مضي ميعاد الثلاث سنوات من تاريخ البيع يضاف
باقي الثمن لجانب الخزينة

* (مادة ٦) * يصدر قرار اداري يبين تفصيلات العمل بموجب
امرنا هذا وخصوصاً فيما يتعلق بنشر كشف بالاشياء والحيوانات التي صار
تسليمها لجهات الحكومة وبالإعلان عن بيعها

* (مادة ٧) * على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

قانون

لائحة نقاشي الاختتام

الصادرة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٩٤ بقرار من نظارة الداخلية
 * (مادة ١) لا يسوغ لاحد أن يتعاطى حرفة نقش الاختتام ما لم
 يكن حائزاً على تصريح خصوصي من المديرية أو المحافظة القاطن بها
 * (مادة ٢) على من يرغب الحصول على التصريح أن يقدم طلباً
 مكتوباً على ورقة تمه من فئة ٣٠ ملياً وأن يرفق به الاورق الآتية وهي
 أولاً — شهادة دالة على لياقة تعطى له من شيخ طائفة النقاشين
 ثانياً — شهادة من النيابة دالة على عدم صدور حكم ضده أمام المحكمة
 أو لزور أو لنصب
 أما الذين يتعاطون الصناعة المذكورة الآن فيمافون من تقديم شهادة
 على اياقتهم .

* (مادة ٣) يجب على كل نقاش أن يحفظ دفتر أوراقه منمرة ومختومة
 بمعرفة المديرية أو المحافظة ويتحصل رسم قيمته ثمانون ملياً عن كل دفتر (١)
 * (مادة ٤) عند ما يحضر أي شخص لعمل ختم فلي النقاش أن
 يدرج بدفتر اسمه ولقبه ومهنته ومحل اقامته مع تاريخ الطلب واذا لم يكن

مقدار الرسم المتو عنه في اصل المادة الثالثة كان عشرين قرشاً وتعديل بجمله ثمانين
 ملياً فقط عن كل دفتر بمقتضى قرار من الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٨٩٨

للتقاس معرفة بالشخص فليہ ان يأخذ ضمانة من شخصين آخرين يشهدان بشخصيته ويوقمان اختامهما بذيل الايضاحات المدونة بالدقتر واذا طلب أحد الاشخاص نقش ختم باسم آخر فعلى التقاس ان يطلب منه شهادة شخصين يقران بأنهما يعلمان ان الطالب مكلف من قبل الشخص الآخر بنقش ختم له وتحرر هذه الشهادة على الدقتر نفسه وتحم من الشاهدين ويجوز أخذ هذه الشهادة من الشاهدين الاولين اللذين تقدموا لاثبات شخصية الطالب

﴿ مادة ٥ ﴾ باتمام نقش الختم يصير طبعه على الدقتر بكيفية واضحة حتى تسهل قراءته ويصير اثبات تسليمه الى الطالب في ذات الدقتر بحضور الشاهدين اللذين يوقمان ختميهما على اجراء التسليم بوجودهما

﴿ مادة ٦ ﴾ الايضاحات المنصوص عنها يجب تدوينها بالدقتر بدون ترك محلات خالية من الكتابة (على يياض) أو شطب أو قشط أو كتابة بين الاسطر أو تحشير كلمات فوقها مما يكون سبباً للاشتباه في أمرها

﴿ مادة ٧ ﴾ يجب على شيخ هذه الطائفة أن يفتش على الاقل مرة كل ثلاثة أشهر دفاتر التقاشين التابعين له وان يوقع ختمه على كل دقتر بذيل آخر عبارة مدونة به تماماً مع ايضاح تاريخ عمل التقاش المذكور واذا وجد فيه بعض الخلل فليہ أن يضبط الدقتر ويقدمه الى المديرية أو المحافظة مرفوقاً بتقرير عن الخلل الذي وجدته

﴿ مادة ٨ ﴾ على كل تقاش ان يعرض دقتره على شيخ طائفته أو على المديرية أو المحافظة بحال ما يطلب منه ذلك

« (مادة ٩) » كل من يخالف أمراً مما نص عليه في هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش ميري وبالجلوس من يومين الى اسبوع ويمكن توقيع احدى هاتين العقوبتين فقط وهذا بدون الاخلال في حقوق الدعوى المدنية اذا كان هناك وجه للمطالبة بالعدل والاضرار



قانون

البيوت المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات

الامر العالي الصادره في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠

بناء على الاتفاق الذي حصل مع الدول التي وافقت على انشاء
المحاكم المختلطة

« (مادة ١) » لا يجوز انشاء بيت مالي لتسليف النقود على رهونات بغير اذن الحكومة ومع ذلك فلا يسري مفعول امرنا هذا على المحلات التي تسلف النقود على رهونات معنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التي تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

« (مادة ٢) » تصدر الرخصة من ناظر الداخلية وله الحق في تفتيش المحلات المذكورة عند ما يرى لزوماً لذلك ويجوز للمفتشين ان يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة ويتأكدوا

من مراعاة الاحكام التي قضى بها القانون او اوجبتها الرخصة
 فاذا كان صاحب المثل أجنبياً لزم اخطار القسلاو التابع لها مقدما
 لكي تتمكن من الحضور في التفتيش اذا شاءت
 * (مادة ٣) * يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات ان
 يؤمن احدى الشركات المقبولة لدى الحكومة على الاشياء المرهونة وعلى
 الاماكن المودعة فيها

فاذا احترق الرهن او ضاع كان المثل مسئولاً عن القيمة المقدرة له
 مع اضافة الربع عليها
 * (مادة ٤) * عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له ايضاً وصل يشتغل
 على البيانات الآتية :

اولاً — مقدار السلفة

ثانياً — بيان الرهن بالتفصيل

ثالثاً — قيمة الرهن

رابعاً — تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع ان يمضي على عقد ايداع الشيء المرهون فاذا
 كان امياً وقع ضامناً على المقد المذكور

ويجوز ان تنشئ من هذا الحكم عقود الايداع الخاصة باشياء ومنها
 اقل من ٢٥٠ قرشا صافا

(مادة ٥) ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن ٩ في المائة
 وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل عوائد عن تقدير القيمة والمقاس والتخزين

ولا يجوز ان يزيد مقدار هذه الموائد من ٤ في المائة اذا كانت السلفة اقل من ٢٥٠ قرشاً صاعاً ولا عن ٣ في المائة اذا كانت فوق ذلك ويكون تحصيل هذه الموائد باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة (مادة ٦) تكون السلفيات لميعاد ثلاثة او ستة شهور ويجوز تجديد بعضها بإتفاق المسلف والمستلف

(مادة ٧) في حالة عدم الدفع ١٤ حلول الميعاد تباع الاشياء المرهونة طبقاً للقواعد المقررة في القانون بخصوص الرهن التجاري وزيادة على ذلك ففي حالة ما اذا كان مقدار السلفة زائداً عن عشرة جنيهات مصرية يصير اخطار الاشخاص الذين وقفوا على عقود الابداع بخطاب موحي عليه قبل تقديم الطلب الى قاضي الامور الوقتية بثمانية ايام

(مادة ٨) اذا كانت المبلغ المتحصل من البيع يزيد عن المستحق على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ و مصارف بيع فتحفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات ولا يستحق لها فوائد ما فاذا لم يطلبها في الميعاد المذكور صارت حقاً للمسلف

(مادة ٩) فتح أو تشغيل محل تسليف النقود على رهونات بدون الرخصة المخصوص عليها استوجب العقوبة بالحبس من يوم واحد الى ٧ ايام ويصدر الحكم على كل حال بإتقال المحل

اما سائر المخالفات الاخرى لاحكام امرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من ٢٤ ساعة الى أسبوع والغرامة من ١٠ قروش صاع الى مائة قرش صاع

أو إحدى هاتين المقويتين فقط ويجوز قبول الظروف المخففة ويجوز الحكم
بإتقال المثل

﴿ مادة ١٠ ﴾ لا يجوز التسليف على رهونات الاولاد الذين يقل
سنهم في الظاهر عن ١٢ سنة ولا للأشخاص الذين في حالة السكر أو الذين
تسلطن عليهم الحشيش أو الذين هم بالبداية غير أهل للتعاقد نظراً لحالتهم العقلية
﴿ مادة ١١ ﴾ تقويم ثمن الرهونات يكون بمعرفة اشخاص مأذونين
بذلك من ناظر الداخلية

﴿ مادة ١٢ ﴾ اذا حصلت المطالبة برد الشيء المرهون بسبب السرقة
أو بأي سبب آخر وجب على المالك اجراء ما يأتي :

اولاً — ان يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية
ثانياً — ان يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائد الا
اذا كان الدائن قد أمكنه العلم في وقت التسليف بان الشيء المرهون لم يكن
ملكاً للمقترض أو ان المقترض لم يكن يجوز له رهنه

﴿ مادة ١٣ ﴾ يجري العمل بهذه الاحكام بعد شهر من نشرها طبقاً
للاحكام المقررة في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة
﴿ مادة ١٤ ﴾ على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل

منها فيما يخصه

قانون

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة

الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٠٤

• (مادة ١) • لا يجوز انشاء أو تشغيل محل من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الا برخصة تعطى عنه مقدماً ويجب اعلان طالب الرخصة اما باجابة طلبه واما برفضه وذلك في المواعيد الآتية :

عن المحلات التي من القسم الاول تبدي النظارة رأياها عن موافقة أو عدم موافقة موقع المحل في ميعاد ابتدائي مقداره ستون يوماً من تاريخ الايصال الذي يدل على دفع مصاريف النظر المقررة بالمادة الرابعة من اللائحة المرافقة بامرنا هذا واذا وافقت على الموقع ورأت لزوماً لتقرير شروط أو اجراءات تتعلق بالصحة أو بالراحة أو بالامن العمومي تعلن الطالب بالموافقة على الموقع وبيان الشروط والاجراءات التي رؤي لزومها

ومنى تم عمل الاجراءات ينبغي على الطالب أخطار المصلحة ذات الشأن

ذلك وهي تضميه ايضاً بالاهتمام بالاحطار

ثم في خلال ميعاد آخر مقداره ثلاثون يوماً من تاريخ ايصال الاخطار المذكورة تثبت المصلحة من اتمام الاجراءات المقررة فاذا تحقق اتمامها كما

تقرر تعطى الرخصة بتشغيل المحل والا فترفض اعطاءها
وعن المحلات التي من القسم الثاني والمحلات التي من القسم الثالث
تتبع الطريقة المنصوص عليها آنفاً في حلة ما اذا رأيت المصلحة ذات الشأن
عند معاينة المحل لزوماً لتقرير شيء من الاجراءات
أما اذا لم تر المصلحة وقت المعاينة الانتدائية لزوم اجراء شيء للمحل
ففي بمباد السنين يوماً المتقدم ذكره نعان الطالب بما أقرت عليه
«(مادة ٢)» تنقسم المحلات المعلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو
الخطرة الى ثلاثة اقسام بحسب أهمية كل منها طبقاً للجدول الملحق باللائحة
المنوه عنها بالمادة الآتية :

والمحلات الغير واردة بهذا الجدول تدرج عند اللزوم ضمن أحد
الاقسام الثلاثة بمقتضى قرار بسيط
ويجوز لنظارة الداخلية تعديل التقسيم ونوضيح أنواع المحلات الواردة
بهذا الجدول بمقتضى قرار منها
أما المسافات وجميع الشروط الاخرى فيكون تقريرها بحسب ما تراه
المصلحة ذات الشأن بمراعاة ظروف المكان وغيرها
«(مادة ٣)» تلحق بامرنا هذا لائحة عمومية تصدرها بظارة الداخلية
مبينة فيها كيفية العمل به

«(مادة ٤)» على أصحاب المحلات المعلقة للراحة أو المضرة بالصحة
أو الخطرة الموجودة قبل صدور الامر العالي المؤرخ في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦
الذين لم يخطروا عنها طبقاً للمادة الخامسة من اللائحة العمومية الصادرة في

التاريخ المذكور أن يخطرأ عنها في ميعاد ستين يوما من تاريخ وجوب العمل بأمرنا هذا

ويكون الاخطار على ورقة تحفة من فئة ثلاثين مليا وشاملا للبيانات المدونة بالفقرة الاولى من المادة الرابعة من اللائحة المرفقة بأمرنا هذا وان لم يتبخوا هذه الاحكام في الميعاد المذكور تعتبر محلاتهم كلها جديدة ولا يجوز لهم ادارتها بشير رخصة

وتكون الرخصة واجبة أيضا لكافة المحلات اذا نقلت من مكانها الى مكان آخر أو احدث فيها تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل تعديلا كلياً يتعلق بالراحة والصحة وبالأمن العام

• (مادة ٥) • يجوز ان يفرض المحلات المعلقة للراحة او المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الادارة المكلفون بتحقيق ما اذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لاجل الراحة والصحة والأمن العام معمولاً بها واذا كان صاحب المحل أجنبياً تمنن القنسلاتو التابع لها قبل التفيتش حتى تتمكن من الحضور عند اجرائه اذا رأت لزوماً لذلك

ولا يتناول التفيتش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن او للسكيب وينتخب المندوبون للتفتيش من كبار عمال الادارة

(مادة ٦) في حالة وجود مخطورات تتعلق بالراحة والصحة وبالأمن بالنسبة للجمهور او بالنسبة للشغاليين يجب على صاحب المحل سواء كان موجوداً وقت صدور الامر العالي واللائحة الصادرين في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ او كان مرخصاً به بعد ذلك ان يتبع في تشغيله الاحتياطات التي تقررها الادارة

ذات الشأن وتمتد بقرار وزاري

ويجوز ان تتناول الاحتياطات ايقاف تشغيل المحل لحين تميم الاجراءات
واذا لم يتبع صاحب المحل الاحتياطات المذكورة في المبدأ المقرر لها
يعامل طبقاً لاحكام المادة الثامنة من اللائحة العمومية

﴿ مادة ٧ ﴾ من يخالف احكام امرنا هذا واللائحة العمومية المنصوص
عنها بالمادة الثالثة منه يعاقب بحسب احكام تلك اللائحة فضلاً عما يأمر به
القاضي من اقفال المحل او ابطاله بحسب نوع الصناعة على نفقة مرتكب المخالفة
ويحكم القاضي دائماً باقفال المحل او ابطاله في حالة ادارته بعد رفض
الترخيص

ويجب أيضاً الحكم بذلك اذا ادير المحل بغير رخصة أو لم تنفذ الاحتياطات
المقررة بمقتضى المادة السادسة بعد الحكم في المخالفة أول مرة . واذا كان
أصحاب المحل بعضهم أجانب وبعضهم وطنيون ترفع المخالفة أمام الحاكم المختلطة
﴿ مادة ٨ ﴾ تسري نصوص امرنا هذا (١) على المحلات التي يستعمل فيها

محرك بخاري عدا ما يسري عليها من الاحكام المتعلقة بالآلات البخارية
﴿ مادة ٩ ﴾ يحل امرنا هذا محل امرنا الصادر بتاريخ ٢٧ يونيه سنة
١٨٩٦ بشأن المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ويترتب ذلك
الامر لاغياً الا فيما يخص منه بالآلات البخارية (٢)

(١) هذا القانون الذي قانون ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ الموافق ١٤ محرم سنة ١٣١٤ المعدل

قانون ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ الموافق ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦

(٢) الآلات والقرائن البخارية هي الرموز عنها بحرف ج في لائحة ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦

(مادة ١٠) على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا
صدر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ وليس في ١٨ أغسطس كما جاء غلطاً

لأحتة

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة (١)

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالي الصادر بشأن المحلات

المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤
وعلى قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختطة الصادر في ٧
يونيه سنة ١٩٠٤

(مادة ١) الرخص المنصوص عنها في المادة الاولى من الامر
العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ تعطى من الجهات الآتية :
أولاً - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الاول تعطى من
نظارة الداخلية

ثانياً - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الثاني تعطى من المحافظة
أو المديرية

ثالثاً - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الثالث تعطى من
مأموري المراكز أو الاقسام

والجهات التي تسري عليها أحكام هذه اللائحة والامر العالي المشار اليه

(١) أصدرت نظارة الداخلية هذه اللائحة طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون

الصادر بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ وتكملت في ١١ يونيه سنة ١٩٠٥

تعين بقرار من نظارة الداخلية فيما يتعلق بالمحلات المندرجة في النوع المدلول عليه بحرف (ب) في الاقسام الثلاثة

وفيما يتعلق بالمحلات المضرة بالصحة التي تعينها نظارة الداخلية مما هو مندرج بالاقسام الثلاثة من الجدول في دائرة مدينة الاسكندرية يجوز لهذه النظارة أن تخول لمدير المجلس البلدي سلطة اعطاء الرخص وتقرير الاجراءات اللازمة وذلك بالكيفية والشروط التي تقررها النظارة (١)

﴿ مادة ٢ ﴾ رخص المحلات سواء كانت من القسم الاول او الثاني أو الثالث تعطى من الجهات المختصة بذلك بعد التحقق من ان المحل حائز للشروط المدونة بالتعليمات التي تقررها نظارة الداخلية

﴿ مادة ٣ ﴾ لجنة الاختصاص الحق في أي وقت كان ان تقرر في رخص المحلات المذكورة من أي قسم كانت ما تراه ضروريا من الاحكام والاجراءات المخصوصة فيما يتعلق باوضاعها الداخلية والآلات المستعملة فيها وكيفية التشغيل او الساعات التي يمكن العمل فيها حرصا على الذين يترددون اليها أو يشتغلون فيها أو يقيمون بجوارها

﴿ مادة ٤ ﴾ تقدم طلبات الرخص الى جهات الحكومة المنوط بها اعطاؤها كما هو مقرر في المادة الاولى من هذه اللائحة محررة على ورقة مخمفة من فية ثلاثين مليا ويذكر فيها اسم الطالب ولقبه وتابعيته وصناعته وعمل اقامته ونوع الرخصة والنفقة التي يراد انشاء المحل فيها ونوع الصناعة التي تستعمل فيه. وعن المعامل ذات الآلات المتحركة يتوضح نوع هذه الآلات

وقوتها وكيفية تشفيها

وطببات الرخص التي تتعلق بالمحلات التي من القسم الاول يجب ان يرفق بها رسم عن المحل المرغوب الترخيص به وتبين فيه الاماكن المجاورة والغرض المخصصة له والمسافات التي بينها وبينه وطريقة تصريف السوائل وغير ذلك

وتراعى هذه الشروط أيضاً في المحلات التي من القسمين الثاني والثالث اذا رأت جهة الاختصاص لزوماً لذلك

ولا تنظر جهة الاختصاص في طلب الرخصة الا بعد دفع مصاريف النظر في الطلب حسب البيان الآتي :

مليم جنيه

١ عن المحلات التي من القسم الاول

٥٠٠ عن المحلات التي من القسم الثاني

٢٠٠ عن المحلات التي من القسم الثالث

(مادة ٥) كل رخصة لا يعمل بها صاحبها في خلال سنة من تاريخ

الحصول عليها تكون ملغاة ورخص المحلات ذات الصفة الوقية بالمدينة بالقسم

الثالث لا يعمل بها الا لمدة شهرين فقط من تاريخ اعطائها

وكل محل ظل تشغله مدة سنة على الاقل لا يسوغ العود الى ادارته

الا برخصة جديدة واذا تغير صاحب المحل وجب على من حل محله أن يعلن

بذلك جهة الاختصاص في ظرف أسبوع ويبين اسمه ولقبه وجنسيته وعمل

اقامته ويقدم لها رخصة المحل أو وصل الاخطار المنوه عنه بالمادة الخامسة

من اللائحة الصادرة في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ والمادة الرابعة من الامر العالي الصادر في التاريخ المذكور للتأشير عليه بالتشريع الذي حصل (١)

(مادة ٦) * لا تدخل للحكومة مطلقاً فيما يكون للغير من العلاقات مع المرخص له بإنشاء وتشغيل محل مقلق للراحة ومضر بالصحة وخطر بل يكون المرخص له هو المسئول عن كل عمل يحدث ضرراً أو غير ذلك بسبب إنشاء المحل أو بأي خيب آخر

(مادة ٧) * من خالف احكام الامر العالي أو احكام هذه اللائحة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائه قرش أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

وتوقع هذه العقوبات لا يمنع افعال المحل أو ابطاله بناء على الامر الذي يصدره القاضي كما جاء في المادة السابعة من الامر العالي

(مادة ٨) * القرارات التي تصدر بإيقاف تشغيل المحل أو بتعديل كيفية تشغيله ترسل للمحافظة أو المديرية لاجل اعلانها لصاحب الشأن ويبين في هذه القرارات الاسباب الموجبة لها والميعاد المقتضى تنفيذها فيه

١- نص المادة الخامسة من لائحة ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ هو : يجب على اصحاب المحلات الملققة للراحة او المضرة بالصحة او الخطرة الموجودة وقت صدور هذه اللائحة ان يحضروا عنها في ظرف ٦٠ يوماً المحافظة او المديرية او نظارة الاشغال العمومية حسب ما يقتضيه نوع هذه المحلات وذلك بالكيفية المبينة في المادة الانية :

ونص المادة الرابعة من الامر العالي هو :
المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة الموجودة الان يستمر تشغيلها بشرط مراعاة ما نص في المادة الخامسة من اللائحة العمومية الملحقه بهذا :

والميعاد الذي يقرر لذلك يكون عشرة أيام على الأقل اذا كان المحل يستعمله صاحبه وعشرين يوماً اذا كان فيه مستأجرون فاذا انقضى الميعاد المقرر ولم ينفذ القرار فللمحافظة أو المديرية أن تبلغ ذلك للإدارة ذات الشأن وهي تشرع في اثبات المخالفة في محضر يمل عنها

وبناء على هذا المحضر تقام الدعوى على مرتكب المخالفة ، والقاضي المنوط به الحكم فيها يأمر بمد التحقيق اذا اقتضى الحال باقتفال المحل أو ابطاله على نفقة المخالف وذلك فضلاً عن العقوبة التي تستوجبها المخالفة أما الحكم فينفذ على صاحب المحل وعليه اجراء التسوية اللازمة مع المستأجرين أو غيرهم ممن يستعملون المحل

• (مادة ٩) • الاحكام الذي تصدر باقتفال محل أو ابطاله أو بدمم اقتفاله أو ابطاله يجوز للاخصام وللنيابة أيضاً الطعن فيها بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ميعاد عشرة ايام تبدي من يوم انقضاء ميعاد المعارضة اذا كان الحكم غنياً كص المادة (١٣٣) من قانون تحقيق الجنايات الاهلي (١) والمادة (١٣٥) من قانون تحقيق الجنايات المختلط

ومن يوم صدور الحكم المستأنف اذا كان ذلك الحكم صار بمواجهة الاخصام أو غنياً بمد المعارضة فيه ويقدم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف وهي تحكم فيه

(١) قانون تحقيق الجنايات ١١ اهلي الجديد صدر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ اي قبل هذه اللائحة وقاؤها ولذلك فإن المادة ١٣٣ هي منه وليس من القانون القديم

طريق الاستجبال

(مادة ١٠) تحمل هذه اللائحة على اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ عن المحلات المثقفة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة الآلات البخارية فيما يتعلق بالاجراءات المبينة على لائحة ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ المذكورة

جدول

المحلات المثقفة لراحة والمضرة بالصحة والخطرة

هذا الجدول منقسم الى فصلين أحدهما عن المحلات المختصة بالصحة والثاني عن المحلات المختصة بالضبط في النظارة وفروعها بناء على المنشور الصادر من نظارة الداخلية في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٥ بمرة ١٣١ ومعدل بمقتضى القرارات الصادرة من نظارة الداخلية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وفي ٢٨ سنة ١٩٠٥ وفي ١٨ يناير و ١ و ٢٦ مارس و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦



القسم الاول

النوع المرموز له بحرف (١)

(المحلات المختصة بالصحة)

محلات الحوامض المدنية وجميع التحصلات الكيماوية على السوم
(المدة لصناعتها وتخزينها)

محلات الكحول (المدة لصناعته)

- (*) مستودعات الاوحال والاقذار
- (*) مستودعات السماد المدة لتشغيل وتخزين المواد البرازية المتحصلة من المراحيض أو من الحيوانات ومخصصة للسماد قصد التجارة
- معامل وقابريقات انتعيطير
- معامل الاسفلت والقار
- (*) محلات عمل الزبدة
- (*) معامل المياه الغازية
- (*) المحلات العمومية
- (*) المستشفيات
- معامل وقابريقات البيرة
- معامل الورق
- معامل تكرير السكر
- معامل الشمع واذابة الشمع ومطمل الصابون (المعامل الكبيرة)
- (*) محلات تحضير الفسيخ
- المحلات المدة لفصل الجيوب والبنور باللات بخارية
- معامل السكر

تتبع - المحلات الموضوعة امامها هذه العلامة * لا يلزم احدى الادارتين (الضبط والصحة) أخذ رأي الاخرى عنها

(١) - منقولة من القسم الثاني الى القسم الاول بقرار من نظارة الداخلية صدر في

٢٨ مايو سنة ٩٠

أسواق المأكولات وأسواق المواشي
(*) السلخانات (١)

(*) المدابع (محلات تحضير الجلد)
جميع المحلات الصناعية (المختصة بالصحة) التي تستعمل فيها المحركات
الميكانيكية

الاسواق العمومية (خلاف اسواق المواشي) (٢)
(المحلات المختصة بالضبط)

محلات عيدان الكبريت المعدة لصناعتها ولتخزينها
(*) محلات الكؤول (المعدة لتخزينه)

مسالك الحديد ومحلات تشغيل المعادن الضخمة (الحديد والنحاس)
(*) مستودعات البترول وغيره من الزيوت أو الاجسام الدسمة القابلة
للالتهاب (معدلة بقرار من النظارة في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥) (٣)

١- السلخانات والمدابع قلت من حرق بقرار من نظارة الداخلية صدر في
ديسمبر سنة ١٩٠٤

٢- الاسواق العمومية - منقولة من القسم الثاني بقرار صدر من نظارة الداخلية في
١٨ يناير سنة ١٩٠٦

تنبيه - المحلات الموضوعة امامها هذه العلامة (*) لا يلزم احدى الاحارتين
(الضبط) والصحة أخذ رأي الاخرى عنها

(٣) الزيوت والاجسام الدسمة القابلة للالتهاب هي الزيوت الطيارة الاثيرة
البزوين روح البترول الغازولين . روح التربينيتا . القطن والمشايق المحتويين على اجسام
دسمة تكون استعملت في تنظيف الآلات

معامل الغاز

و الزجاج

مستودعات ومعامل البارود واملاح البارود والالاب النارية ومواد

الاشتعال والديناميت والجليجيت وجميع المواد المفرقة المشبهة لها جميع

المحلات الصناعية (المختمة بالضبط) التي تشمل فيها الحركات الميكانيكية

النوع المرموز له بحرف ب

(المحلات المختمة بالصحة)

معامل تقطيع دم الحيوانات وسطحها واذاة شعها ومستودعات

بقايا الحيوانات

~ ~ ~ ~ ~

القسم الثاني

النوع المرموز له بحرف (١)

والمحلات المختمة بالصحة

معامل الطوب والقرميد والفخار المستدعه أو المدة للتجارة . قاي

الجبس والجير المستدعه

معامل تطليس العظام

معامل استخراج الفحم من الماده الحيوانية

(٥) مخازن القسيخ

مغاسل عمومية للملابس والاقمشة

معامل تحليل الخضراوات والقول (الطرشي)

محلات التقطير (البسيطة)

(*) طواحين الجبس ومخازن العظام والحرق أي الكهنة

معامل البوظة وغيرها من المشروبات المتخمرة

المطابخ الصومية

الافران والمخازن المعدة للتجارة أو لاستعمال العموم (بالاجرة)

(*) المصانع

(*) طواحين البذور الزيتية

محلات تشفيل النشا

محلات عمل الفراء من المواد الحيوانية

معامل حفظ الأسمار والبقول وغيرها بالتسكير

محلات بيع الحوامض المدنية والتحصلات الكيماوية بالقطاعي

كل محل صناعي وكل مستودع متحصلات يمكن ان ينشأ عنه أو من

تشفيله ضرر بالصحة العمومية (١)

(تمديدت بقرار من النظارة في ٢١ مايو سنة ١٩٠٥)

دكاكين البقالة

الزياتين

معامل تشفيل امعاء الحيوانات

تنبيه . المحلات الموضوعة امامها هذه * لا يلزم احدى الادارتين (الضبط والصحة)

أخذ رأي الأخرى عنها

(١) يعتبر من ضمن هذه المحلات معاصر القصب التي تدار بواسطة المواشي حسب

مشور الداخليه نمرة ٦٦ الصادر في ٢٦ ابريل سنة ٩٠٥

(*) مخازن الجلود الخضرة والطرية

(*) زرايب الخنازير

(*) معامل الكرشه

التخاشيب وغيرها من المباني الخشبية بالمدن والبنادر ما عدا ما يكون منها معداً للاستعمال أبواب الاملاك في خصوصياتهم (منقولة من فصل المحلات المختصة بقسم الضبط بمقتضى المنشور رقم ١٣٤ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٥)

معامل الطوب - ولو كانت وقفية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن المقررة عليها عوائد مباني معامل القرميد - ولو كانت وقفية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن المقرر عليها عوائد مباني معامل الفخار - ولو كانت وقفية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن المقرر عليها عوائد مباني قايين الجير والجبس - ولو كانت وقفية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى اريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن المقررة عليها عوائد مباني مستودعات الدقيق

تنبيه - المحلات الموضوعة امامها هذه العلامة * لا يلزم احدى الادارتين الضبط والصحة) أخذ رأي الاخرى عنها

النوع المرموز له بحرف (ب)



(المحلات المختصة بالصحة)

الاسطبلات العمومية بكافة أنواعها

(*) ذرايب المواشي والبقر بالمدن والبادر

(*) معامل اللبن

« السجاج (أضيفت بمقتضى قرار من النظارة في • ديسمبر

سنة ١٩٠٤)

(المحلات المختصة بالضبط)

(*) محلات بيع البترول بالفرق (البيع بالقطاعي)

(*) مستودعات التبغ والبوص المعدة للتجارة وورش الرخام

محلات الحدادة المعدة لتشغيل الحديد وغيره من المعادن

» تبييض المعادن

معامل طرق وسبك النحاس

(*) مستودعات الخشب المعدة للتجارة

(*) النعم

طواحين الدقيق المعدة للطحن بقصد التجارة أو بالاجرة في المدن والبنادر

محلات بلاط الاسمنت

تتبعه - المحلات الموضوعة أمامها هذه العلامة (*) لا يازم احدى الاداريين (الضبط والصحة) أخذ رأي الاخرى عنها

حالات السكرية

» بيع الكؤول بالقطاعي

» دق الشاهي والقطن والقرلي

مربخانات الاوتوميل (السيارات)

القسم الثالث

النوع المرموز له بحرف (ا)

(الحالات المختصة بالصحة)

(*) معاطن القنب والكتان المعدة للتجارة وقاين الجير والجبس (الوقتية

للاستعمال الخصوصي) أوقدت أو لم توقد اذا كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن

معامل الطوب « الوقتية للاستعمال الخصوصي » أوقدت أو لم توقد اذا كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن

معامل القرميد « الوقتية للاستعمال الخصوصي » أوقدت أو لم توقد اذا كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن

معامل الفخار « الوقتية للاستعمال الخصوصي » أوقدت أو لم توقد اذا كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن

معامل دق الصوف والمشاق المعدة للتجارة

حالات بيع القسيخ بالفرق ، البيع بالقطاعي ،

» الكي

» قلبي وشوي الاسماك واللحوم وغيرها من المأكولات

محلات حمل الطير وغير ذلك مما يصنع من العجين
(المحلات المختمة بالضبط)

(*) اصطناع اللحم من الخشب في المدن والبنادر فقط وأما في
القرى وباقي جهات الأرياف فطلب الرخصة متى كان اصطناع اللحم على
مسافة تقل عن ثلاثمائة متر بالنسبة للمساكن
محلات دق القشور والحبوب المدة للتجارة أو لاستعمال الصوم
« بالاجرة »

(*) ودرش النجارة

النوع الرموز له بحرف (ب)



« المحلات المختمة بالصحة »

(*) محلات الجزارة

(*) محلات بيع الطيور الداجنة

(*) « الاسماك الطرية »

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر في ٢٩ أغسطس سنة

تقريبه — المحلات الموضوعة أمامها هذه العلامة (*) لا يلزم احدي الادارين
(الضبط والصحة) أخذ رأي الاخرى عنها

٩٠٤ المشتمل على لائحة المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٤ الشامل لاسماء المدن والقرى السارية عليها أحكام اللائحة المذكورة والامر العالي الصادر بشأنها فيما يتعلق بالمحلات المندرجة في الانواع المدلول عليها بحرف (ب)

(مادة ١) نسري أحكام الامر العالي الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة الملحقة به فيما يتعلق بالمحلات المندرجة في النوع المدلول عليه بحرف (ب) من الاقسام الثلاثة للمحلات المذكورة في جميع المحافظات وبناظر المديرية والمراكز وفي النواحي الآتية أيضاً

القليوية

القناطر — أجهور الكبرى — سندون — طنان — كفر شين —
الخانكة — العمار الكبرى — بنده — مرصفا وكفر احمد حشيش — ميت
كنانه — كفر شومان — شتير — الرمله

الشرقية

مشول السوق وكفر السفارنه — الزاويل دوامه — سنيطة الرفاعين —
العلاقه — الابراهيمية — ابو كبير — كفور نجم — سنجها — تراك —
العزيزية شبلنجا — الصنافين — التلين — هرية رزنه — القنايات — قصاصين

تبييه — المحلات الموضوعة أمامها هذه العلامة (*) لا يلزم احدى الادارتين (الضبط والصحة) أخذ رأي الاخرى عنها

الوادي وتوابها - الزنكلون

الديقية

المنزله - اتميده - دماص - كفر محمود نافع ونديط - كوم النور
وكفر الدبل - أويله صهرجت الكبرى وكفر جرجس يوسف -
نوسا النجد

العريه

سندبله - بلفاس - كفر الجرايده - المصره - شباس الشهدا -
شباس عمير - شباس الملح - المندوره - محله دياي - سنهور المدينة -
قلبن - الدبلجون - ايار وكفر الحلاوي - صالحجر - أبو صيرينا -
شبرا بابل - محله زياد ومنشاة البداروي - صفط تراب - سمند -
هورين - كفر كلا الباب - ميت يزيد - ييله - نبروه - برمه -
شوبر - دماط - أبشواي المنق - كناية القابه - محله مرحوم وتوابها
محله منوف - سبراي - نمرامس - ميت بدر حلاوه - سند بسط
نهبما عرب

اتوفيه

شفنور - منشاة جريس - حادون - طليه وعزبة أشمون -
البتانون - شوان - اناي - منيج - شبرا بجوم - انهن - مسطاي
طوح طنشته - الباجور - عميرين - جري - مرس اللبانه - سيك
الضحاك - الواط - بم - شوني - دراجبل - حيزور - طوخ دلكه

البحيرة

بستاواي - قافله - نكة الضب - الرحمانية - الكريون - بيان - كفر
بولين - خربته - اليهودية - اذكو - المحمودية - الدلتجات - الحبر المحروق
ايا الحمره - منيا

الحيرة

نايه. وراق العرب. وردان. اننصورية. أو-سيم. كرداسه. البدرشين
حلوان .

في سويح

بوش . صحنابوش . الشاوية

القيوم

قلمشه . الفرق السلطاني . النزله . المتيا . تلون . طهار . العجمين .
ابشواي الرمان . سنرس . سيله . أبو كساه . بني عثمان . قديمين . معصرة دوده
نهور . طاميه . توه . مطر طارس

التيا

أبو جرج . القيس - بردنوها . نزلة ثابت . الفت . أبا الوقف . شارونه
طنبدي . ثله . صفط الحماره . نزلة العبيد . قلو صنه . التكريه

اسيوط

المبايده . الواسطة . بني رزاح : الدوير . الزرابي . التنايم . النخيلة .
دير الجنادلة . الدوينة . المطيعة . الوليديه - درنكه . ريفه . شطب . موشا .
السحل . العقال . الحري . بني حرام - دشلوط . دجلا . دير موايس . سنيو

المليد، الاشمنونين، الروضة، تند، الحواتك، القوصيه، مير

جرجا

الشيخ مرزوق، العراية المدفونة، بردليس، انتشاء، أولاد جبار،
أولاد حمزه، كوم الصمايده، ادفا، الحواويش، الكوالم البحري، جزيرة
سندويل، سافته، المراغة بنحا الجنيه، شندويل، نزه. طما، مشطا

قا

أبو مناع بحري - أبو مناع قبلي - السطه - العزب - الوقف - فاو
قبلي - الطويه - اصفون - الدبر - التجوع - كيان المطاعه - البراهمه
- البلاص - دندره - ققط - العليقات - حجازه - طوخ - قوص نقاده -
ارمنت - البياضية - الرزيقات - العلود - المديسات - القبلي قوللا -
الكرنك - نزه وابورات ارمنت - الاوسط سمهور - الساليه - الشرقي
سمهور - القرني بهجوره - انقري بالساليه - القاره والكرنك - الكوم
الاحمر - ملاد المال بحري - بهجوره - قصير بحانس - هو - العياد -
فرشوط - الدهسه

اصوان

دراو - البصيله بحري - البصيله قبلي - الرديه بحري - الحجر -
السباعيه - سلوه بحري

(مادة ٧) يلغى القرار السابق ذكره الصادر في ١ أكتوبر

سنة ١٩٠٤

قانون

بتعديل القانون الخاص بالحشيش

الصادر به الامر العالي في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ (١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١)

الذي صدر تعديله بموجب الامرين العالين

الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ و ٨ يوليو سنة ١٨٩٤

(مادة ١) عدلت بمقتضى الامر العالي الرقم ٢٨ مايو سنة ١٨٩١
كما يأتي :

زراعة الحشيش ممنوعة في جميع انحاء القطر المصري ويعاقب من يزرعه
غرامة قدرها ٥٠ جنياً مصرياً عن كل فدان أو جزء من فدان
وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنيه مصري
لا يجوز ايضاً ادخال الحشيش وبيعه أو مجرد احرازه ومن يرتكب
ذلك يعاقب بغرامة قدرها ١٠ جنيات مصرية عن كل كيلو جرام ولا تنقص
هذه الغرامة في أي حال من الاحوال عن جنهين اثنين مهما قل مقدار
الكمية عن الكيلو جرام الواحد

وبحكم ايضاً بهذه العقوبة على كل من ترع في ادخال الحشيش
وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة ٣٠ جنياً مصرياً عن كل
كيلو جرام دور أو نقص تر % حسبات مصرية اذا كان مقدار أثقل من

كيلو جرام واحد ويصير اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش
 ﴿ مادة ٢ ﴾ (ألغيت بمقتضى الامر المالي الصادر في ٢٧ فبراير
 سنة ١٩٠٥) (١)

﴿ مادة ٣ ﴾ الاحكام المتقدمة نسري على أصحاب الحشيش وزارهيه
 وخازينيه وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم
 ﴿ مادة ٤ ﴾ تجري ايضاً مصادرة الصنادل والمربات والحيوانات
 والآلات والادوات التي تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير
 وضعها حوله لاختفائه وسرقة ادخاله

﴿ مادة ٥ ﴾ يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص اشارته ان يستلمه
 داخل القطر المصري بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوماً الى
 ميناء اجنبية غير انواني العتابة واقتياده اقوانين الكرك ومناظرته فيدفع
 عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغاً يوازي فيه عشرة اضعاف الثمن وهذا
 التأمين يرد اليه متى أبرز شهادة قانونيه من الجهة المصدر الحشيش اليها وتباع
 ايضاً باقي الاشياء والبضاعة المضبوطة

(١) هذه المادة كانت خاصة بسجن الحكومة عليه في حالة عدم دفع الجزاء التقديري
 والامر المالي ايدى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٥ بطو تمتد الاحكام الصادرة في جنح
 الهرسب بوجه عام

اما قضاب ضبط الحشيش بداحل القطر بمعرفة البوليس فهدم لتباية الاهلية اذا
 كان المتهمون من رعايا الحكومة المحلية . وتعد للجنة الجمارك اذا كان المتهمون كلهم
 منهم من الاحاق (١ د ٨٠٠ من المار الاول) من قانون البوليس (

(مادة ٦) (تمادت بمقتضى الامر العالي الرقم ٨ يوليو سنة ١٨٩٤ كإتاني)

التمن المتحصل من بيع الحشيش والاشياء والبضائع الاخرى تخضع
منه المصارف ثم يعطى نصفه للمخبر الذي ارشد عن وقوع المخالفة والنصف
الآخر لمن حصل الضبط بمعرفتهم

(مادة ٧) تسري أيضا هذه الاحكام على ما سبق ضبطه من
الحشيش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله المحفوظة الان في
مخازن الكمرك

(مادة ٨) صار الفاء أحكام المادة الرابعة من الامر الاول وأحكام
المادة الحادية عشرة من الامر الثاني الصادرين بتاريخ ٢٩ مارس
سنة ١٨٧٩

(مادة ٩) على ناظري الداخلية والمالبة تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فيما يخصه



قانون

بشأن المخدمين

الصادرة قرار من نظارة الداخلية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢ طبقاً الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٩ جمادى
الاولى سنة ١٣٠٦ (٣٠ يناير سنة ١٨٨٩)

« مادة ١ » على كل من يتعاطى الآن او يريد ان يتعاطى في المستقبل
حرفة تقديم الخدم من الرجال او النساء ان يستحصل على رخصة بذلك من
محافظة او مديرية الجهة المقيم فيها

« مادة ٢ » يقدم طلب الرخصة على ورقة تمثمة ويبين فيه اسم ولقب
وسن وتبعية ومحل سكن الطالب وانواع الحرف التي يقصد التوسط في
استخدام اربابها واجرة الترخيم التي يقصد تعيينها والمحل المدلاشغاله والمحل
الذي يمهده لاقامة او اجتماع طالبي الخدمة وهذه المحلات يجب ان تكون
مستوفاة كافة شروط الصحة العمومية والنظام والامن

« مادة ٣ » لا تعطى الرخص الا للمطالين الذين يبلغ سنهم ٢١ سنة
على الاقل ويرى البوليس انهم لا تقوم لتعاطي هذه الحرفة وللادارة الحق
المطلق في اعطاء الرخصة وعدم اعطائها

على حائز الرخصة ان يقرر صريحاً بأنه اطلع على نصوص هذه اللائحة
وتعهد بالعمل بموجبها بكل دقة

« مادة ٤ : الرخصة تكون شخصية ولا يسوغ للمخدم نقل المحل المد

لاشفاله او الذي اعده لاقامة طائفي الخدمة ما لم يوافق البوليس على ذلك

« مادة ٥ : على كل مخدم ان يستعمل دفترًا ١٩١٥ : للشكل الذي يفرضه

البوليس وهذا الدفتر يجر ويجتم على كل صفحة من صفحاته من البوليس ويجب

تقديمه للبوليس من اول الى خامس يوم من كل شهر لاجل التأشير عليه

يجب القيد اولا فاولا في الدفتر المذكور بدون شطب او كتابة بين

السطور وتقديمه الى رجاا البوليس عند طلبهم الاطلاع عليه

(مادة ٥ :) على المخدمين ان يقدموا في الدفتر المذكور اسم واتب كل

شخص يريدون التوسط له في الخدمة بعد الوقوف من استيفائه للشروط

المقررة في هذه اللائحة . مع ايضاح سنه وتبعيته ومحل ولادته وحرقة

ومحل اقامته وسوابقه في الخدمة وبيان الاوراق التي أبرزها لا ثبات

شخصيته واستقامته

{ مادة ٧ } لا يجوز للمخدم ان يقيد في دفتره اي شخص او يوصي عليه

او يتوسط في خدمته انما يستحسن الشخص . ومن قبله على شهادة من

البوليس دالة على اثبات شخصه وان يكره من استحسنه ما يراه من

ومؤشراً من البوليس عنها في تاريخ جديد

بعد قيد اسم الطالب في الدفتر يجب على المخدم ان يقيد أيضاً اسمه

هو وعنوانه على ظهر شهادة اثبات شخصية الطالب في اخذ المدة لذلك

شهادة اثبات الشخصية بعمل بها لمدة سنة ويجب تجديدهما عند انتهاء

هذه المدة .

﴿ مادة ٨ ﴾ يجب على المخدم ان يستلم بالتدقيق عن أسباب انفصال الخدم (المتوسط لهم) من الخدمة حتى يمكنه معرفة كل ما يحس باستقامتهم وإذا كان السبب جنحة أو جناية فعليه ان يخطر البوليس بذلك لاجل ضبط الواقعة

﴿ مادة ٩ ﴾ لا يجوز مطلقاً للمخدمين ان يخدموا أولاداً قصرأ في البيوت المشبوهة أو عند أشخاص سيء السيرة وعلى العموم لا يجوز لهم المساعدة في أي أمر من شأنه الاخلال بالاداب

﴿ مادة ١٠ ﴾ ينبغي ان يكتب بكيفية ظاهرة على باب المحل الممد لاشتغال المخدم ما يدل على صفة المحل واسم المخدم باللغتين العربية والفرنساوية ونسخة من ترقيقة أجر الترخيم المصدق عليها من الادارة أما أجرة الترخيم فلا تستحق للمخدم الا من ابتداء الشهر الثاني من الخدمة

﴿ مادة ١١ ﴾ لجنة الادارة الحق في سحب الرخصة من كل مخدم عند ما يتضح لها أنه لم يبق أهلاً لثقة الجمهور

﴿ مادة ١٢ ﴾ على المخدم ان يعطى لكل خادeme توسط له في الخدمة شهادة حسب الشكل الذي يقرره البوليس يبين فيها اسم وصفة كل من مخدميه السابقين وأسباب انفصاله عن خدمة كل منهم وفي حالة ما اذا كان الخادم سبق استخدامه بواسطة مخدم آخر فعلى مخدمه الحالي ان يطلب الاطلاع على الشهادة المذكورة ويستلم عن سوابق الخادم من مخدمه السابق

- (مادة ١٣) • عند ما يريد الخادم ترك مهته أو الانتقال من مهدة
مخدم لمهدة آخر فلي المخدم الاول أن يؤشر بذلك في دفتره وفي شهادة
اثبات الشخصية مع ايضاح تاريخ التأشير
- (مادة ١٤) • يجب دائماً على المخدم أن يشطب من دفتره متى أطلته
البوليس اسم كل خادم لا يسوغ تحديمه نظراً لسوابقه
- (مادة ١٥) • اذا ترك خادم مهته أو شطب اسمه من دفتر المخدم
ولم يبرز له شهادة اثبات شخصيته بالتأشير عليها كما هو منصوص بالمادة الثالثة
عشرة فلي المخدم أن يخطر حينئذ البوليس بذلك لاجل عدم تجديد الشهادة
- (مادة ١٦) • كل من خالف نصاً من نصوص هذه اللائحة يعاقب
بدفع غرامة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش
- (مادة ١٧) • أحكام هذه اللائحة لا تشمل الملاهي وما يشاكلها من
المحلات التي تكون تحت حماية سلطة قنصلية

— — — — —

قانون

الكتبة العموميين (العرض الحلي)

الصادر به قرار من نظارة الداخلية في ٦ يناير سنة ١٨٩٤

- (مادة ١) • كل شخص يشغل الآن أو يريد ان يشغل في المستقبل
معرفة كاتب عمومي (عرض الحلي) في أي مدينة أو بندر يجب عليه ان يقدم

طلباً للمحافظة او المديرية القيم في دائرتها على ورقة ثمنه من فية ثلاثة قروش
ميناً فيه اسمه ولقبه وجنسه ومحل سكنه ومقدار سنه وما يعرفه من اللغات
ويرفق مع هذا الطلب شهادة من شخصين معتمدين دالة على استقامته
وحسن سلوكه

« (مادة ٧) » تمد كل مديرية أو محافظة دفتر القيد لهذه الطلبات
بغرة متسلسلة متى كانت الشهادات المقدمة معها معتمدة ومستوفاة

« (مادة ٣) » في ظرف عشرة أيام من تاريخ تقديم كل طلب يختبر
الطالب في اللغات التي يريد الاشتغال بالكتابة بها وهذا الاختبار يكون
بواسطة لجنة يمينها المدير أو المحافظ من موظفي المديرية او المحافظة ومتى
قررت هذه اللجنة لياقته تعطيه المديرية او المحافظة رخصة من دفتر قسيمة تبين
لصاحبها الاشتغال بحرفة كاتب عمومي (عرضحالي) في اللغات التي تبين
فيها وفي الجهة التي تبين بها

« (مادة ٤) » يجب على كل كاتب عمومي (عرضحالي) أن يضع
اسمه في ذيل كل ورقة او عريضة يكتبها مع إيضاح اسم الجهة والتاريخ
الواقعة فيها الكتابة

ويجب عليه ملازمة الامانة والصدقة في ممارسة حرفته مع اجتناب
ما يخالف القوانين أو يخل بالنظام العام أو ينافر الاداب العمومية

« (مادة ٥) » كل كاتب عمومي (عرضحالي) يريد الانتقال من البلد
الجاري ممارسة حرفته بها الى بلد أخرى عليه أن يخبر المديرية أو المحافظة
القيم في دائرته بذلك وهي تؤشده في دفترها ثم يبرز اسمه في الرخصة التي

بيده بما يفيد انتقاله للجهة المنتقل اليها
وكذا يلزمه أن يطلب قيد اسمه بدفاتر المديرية أو المحافظة التي انتقل
إلى دائرتها ويستحصل على تأشير منها بذلك على رخصته قبل أن يمارس حرفه
في البلد المنتقل اليها

﴿ مادة ٦ ﴾ كل كاتب عمومي (عرضعالي) يريد ترك هذه الحرفة
عليه رد الرخصة للجهة المقيم في دائرتها وهي تؤشر في دفترها بذلك
﴿ مادة ٧ ﴾ تنتخب المديرية أو المحافظة في كل مدينة أو بندر من
ترى فيه اللياقة والاستعداد من الكتبة العموميين ليكون شيخاً عليهم
ويكون هذا الشيخ مكلفاً بملاحظة مكتبة العموميين المقيمين في جهته وتبليغ
البوليس عن مخالف نصوص هذه اللائحة ومن يمارسها بدون رخصة

﴿ مادة ٨ ﴾ من يمارس هذه الحرفة بدون رخصة يعاقب بدفع غرامة
من ٥٠ قرشاً إلى ١٠٠ قرش ومن يخالف باقي نصوص هذه اللائحة يعاقب
بدفع غرامة من ٥ غروش إلى مئتي قرش وفي حالة تكرار وقوع المخالفة
يجوز للمحافظة أو المدير سحب الرخصة من المخالف عن مدة لا تتجاوز
شهرًا واحدًا وأما إذا تكرر وقوع المخالفة من أحد الكتبة العموميين ثلاث
دفعات في بحر سنة واحدة من ممارسته حرفه فيجوز سحب الرخصة
منه نهائياً

لائحة

يوت العاهرات

الصادرة من نظارة الداخلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بدلاً عن لائحة ١٥
يوليه سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على لائحة يوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليه
سنة ١٨٩٦

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة
الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقاً الامر العالي الصادر في
٣١ يناير سنة ١٨٨٦ تقرر ما يأتي

﴿ مادة ١ ﴾ يعتبر يوتا للعاهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو
اكثر من المتعاطفات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة في
حجرة منفردة عنه او كان اجتماعهن فيه وقتياً

— ٢ — لا يمكن فتح يوت للعاهرات الا في الاخطاط التي يمينها
لذلك خاصة المحافظ او المدير ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط
ولا يجوز وجود اتصال بينها وبين مساكن اخرى او دكاكين او
محلات عمومية

٣ - الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم ان يفتحوا او يديروا
بيوتاً للماهرات بانفسهم ولا بواسطة اشخاص مستعارين

— اولا — القصر الذين لم يتميزو رشدهم والمهجور عليهم

— ثانياً — المحكوم عليهم بمقوبة جنائية لارتكابهم جناية عادية

— ثالثاً — المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو إخفاء اشياء
مسروقة أو تزويراً واستعمال اشياء مزورة أو نصب أو خيانة امانة أو إخفاء
جانين أو انتهاك حرمة الاداب علناً أو تخريض قاصر على القسق وذلك في
حالة ما اذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات

— رابعاً — الأشخاص الذين كانوا يديرون بيوتاً للماهرات وحكم
عليهم باغلاقها لاسباب متعلقة بادارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة
على هذا الحكم

﴿ مادة ٤ ﴾ صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة
من المادة السابقة على صاحب بيت الماهر اسبق فمده يستوجب حتماً منع
المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله في المسدة الموضع عنها اعتذاراً من
اليوم الذي تصبح فيه تلك الاحكام نهائية

— • — يجب على من يريد فتح بيت للماهرات ان يخضر المحافظة
أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوماً على الأقل ومتى كان
للبيت اكثر من مدير واحد يجب على كل منهم ان يوقع على الاخطار
ويكون مسؤولاً كذلك في حالة وقوع مخالفة

﴿ مادة ٥ ﴾ الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تمهة

من فية ٣٠ لما يحجب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويًا على
الايضاحات الآتية

اولا — اسم مقدم الاخطار واقبه وسه وعمل ولادته وعمل
اقامته وتابيته

ثانياً — موقع البيت وعدد الغرف التي يشتمل عليها

ثالثاً — اسم مالك العقار ولقبه وعمل اقامته وتابيته

﴿ مادة ٧ ﴾ يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق
عن مقدم الاخطار وشهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم
عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاخطار تعهداً صريحاً بأن يتبع في ادارة البيت
احكام هذه اللائحة

﴿ مادة ٨ ﴾ يجب على مقدم الاخطار ان يقدم للمحافظة أو المديرية في
ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الاقل قبل فتح البيت كشفاً محرراً على
حسب المثال الذي يقرره البوليس ومحتويًا على اسماء العاهرات والخدم
وكافة الاشخاص القيمين في البيت او الذين يؤدون فيه اي خدمة مع بيان
القباهم وسنهم وتابيتهم

﴿ مادة ٩ ﴾ يمكن فتح بيت للعاهرات في اليوم السادس عشر من
تاريخ تقديم الاخطار انمؤه في المادة (٥) وبعد مضي ثمان واربعين ساعة
على الاقل من تاريخ تقديم الكشف المنمؤه بالمادة (١) ما لم تعلن المحافظة
أو المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحه بحيث تكون

المعارضة مبنية على احكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة او عدم
الاطار او الكشف وبجب اعلان المعارضه ايضاً لملك العقار الموضح عنه
في الاخطار

(مادة ١٠) به لجنة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من اصحاب
المحل ان تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا
كان اصحابه تابعين دولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك الا بعد موافقة
القناصل التابعين لهم ويطن هذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل
ويرفق به صورة مصدق عليها من الافادة المحتوية على رأي القنصل بالموافقة
ويتنبه ضمنه باقتال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه
الحال في ظرف ١٥ يوماً فتى مضى هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل
بمقتضى التنبيه فلي البوليس أثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير اخطار
مالك العقار بالتنبيه الذي أعلن لصاحب المحل

(مادة ١١) اذا تغير صاحب أي بيت من بيوت العاهرات وجب
على صاحب البيت الجديد اعلان ذلك للمحافظة او المديرية في ظرف ثلاثة
ايام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السواق او شهادة تقوم
بتمامها في المدة المذكورة

وبجب على كل صاحب بيت للعاهرات ان يعلن المحافظة او المديرية
في مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل في الاشخاص الواجب درج
اسمائهم في الكشف المنصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الايضاحات
المقررة بتلك المادة

• (مادة ١٢) • ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى اخرى قبل نقله بخمسة عشر يوماً على الأقل ويمكن اجراء النقل من اليوم السادس عشر ما لم تعلن المحافظة او المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها في ذلك بناء على احكام المادة الثانية من هذه اللائحة

• (مادة ١٣) • كل شخص تابع لبيت من بيوت المهارات أو يكون مستخدماً فيه يجب ان يكون بالتأسيس الرشد القانوني

• (مادة ١٤) • كل مومسة تكون موجودة في بيت للمهارات يجب ان تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها وهذه التذكرة يجب تجديدها سنوياً

• (مادة ١٥) • كل مومسة تكون موجودة في بيت للمهارات يجب ان تقدم لاجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل اسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف وان لم يوجد بمعرفة طبيب مصرح له بذلك من طرف مصلحة الصحة

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تترأى له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي يبرزها له كل مومسة وللبوليس الحق ان يجري الكشف على المهارات الثلاثي تأخرن عن الحضور للكشف بدون ابداء عنر مقبول وله مراجعة الشهادات الرضوية التي تقدم منهن لاثبات اعذارهن

• (مادة ١٦) • كل مومسة يتحقق اصابتها بمرض زهري يجب عليها الامتناع عن الاقامة في بيت من بيوت المهارات

• (مادة ١٧) • المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللآتي يتضح للطبيب اصابتين باسراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد شفائهن فاذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى اقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نقلهن . اما مصاريف المعالجة وقدرها اربعة قروش صاغ يومياً فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنساء المصابات بوجه التضامن والشهادة التي يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل للتنفيذ لصالح الادارة كل مومسة مصابة تكون تامة لدولة اجنية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها

• (مادة ١٨) • احكام المواد الاربعة السابقة تسري ايضاً على صاحبات يوت المهارات اما اللآتي يزيد -هن عن ٥٠ سنة فيجوز اغفاؤهن من الكشف الطبي

• (مادة ١٩) • لايجوز للمومسات ان يوجدن باواب يوت المهارات ولا بالنوافذ

• (مادة ٢٠) • اصحاب يوت المهارات مدؤلون عن المخالفات التي آ

تقع ضد احكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩

• (مادة ٢١) • لايجوز لاصحاب يوت المهارات ان يتركوا احد

يلعب بالعب القمار على اختلاف انواعها مثل لعب البكارا والانسكينه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والقرعون والروليت وماكنة الخيول وما اشبه ذلك من انواع اللعب وفي حالة مخالفة ذلك تضبط العقود الموضوعه

للمب وكذلك الاشياء التي حصل للمب بها
 * (مادة ٢٢) * يجوز لضباط البوليس ان يدخلوا نهراً في يوت
 الماهرات لضبط المخالعات التي تقع بشأن هذه اللائحة ويؤخذ لهم عند اللزوم
 ان يستصحبوا طبيباً

وجوز للضباط والانفار الدخول فيها في اثناء الليل ايضاً عند حصول
 مشاجرة او تمرد او اي امر آخر يخل بالامن العام او لاجل ضبط من يكون
 من الجائين جاريّاً البحث عنه بمعرفة البوليس او عند الاستغاثة بهم ولا يجوز
 للبوليس ان يضبط أي شخص اجنبي يوجد عادة او عرضاً في بيت من
 يوت الماهرات الا في الاحوال المنصوص عليها في اللوائح الجاري العمل
 بها فيما يخص بالا جانب

(مادة ٢٣) كل مخالفة لاحكام هذه اللائحة ماعدا احكام المواد
 ٢ و٣ و٤ و٥ و٩ و١٠ و١٦ و٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز
 مائة قرش

وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في ظرف سنة او في حالة ارتكاب
 مخالفة لاحكام المواد المذكورة في الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة
 لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعاً او باحدى هاتين
 العقوبتين فقط

* (مادة ٢٤) * في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة (٢١)
 يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للمب والاشياء التي تكون
 قد ضبطت

* (مادة ٢٥) * ينبغي الحكم باقتال المحل في حالة مخالفة احكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك في حالة صدور حكم بسبب حصول لب القمار اذا كان صدر في بحر الثلاثة سنوات الماضية حكمان في مثل هذه المخالفة ضد اصحاب البيت ولو تعاقبوا في بحر المدة المذكورة

ويمجوز الحكم باقتال البيت في سائر الاحوال الاخرى
 * (مادة ٢٦) * الحكم الصادر باقتال المحل يصير تنفيذه في حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك القمار او أي شخص آخر يشغله ويمجوز وضع الاختتام تأييداً لفاذ مفعول الاقتال والبيوت المحكوم باقتالها لا يمجز اعادة فتحها في بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقفالها الا بتصريح من البوليس الذي يسوغ له عند اللزوم ان يمنع بالقوة السكنى فيها بدون اذن منه
 (مادة ٢٦) يسري مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها
 الآن لائحة ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

ويمجوز ان يقرر سريانها على اية جهة اخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ او المدير ويعين فيه الاخطاط التي تفتح بيوت الماهرات فيها . وبيوت الماهرات الموجودة في الاخطاط الاخرى يجب اقفالها في الميعاد الذي يحدد في القرار المذكور بحيث ان هذا الميعاد لا يمجز ان يكون اقل من شهر

والبيوت الموجودة في الاخطاط المينة يجب على اصحابها قدما

في بحر الثلاثين يوماً التالية لنشر القرار طبقاً لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه اللائحة

(مادة ٢٨ تلتى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولية سنة ١٨٩٦
(٢٩) يسري مفعول هذه اللائحة بعد مضي الاثنين يوماً من تاريخ
نشرها بالجريدة الرسمية

قرارات

صادرة من المحافظات والمديريات بسريان لائحة يوت المهرات في المدن والبلاد
لائي يانها :

١ — مديرية أسيوط وتشمل مدينة أسيوط وبنادر ملوي
وابوتيج ومنقوط وبلدة الروضة
٢ — مديرية الدقهلية وتشمل مدينة المنصورة وندي مبيت
غمر والسنبلاوين

٣ — مديرية القليوبية وتشمل مدينة بنها وعزبة شلقا

٤ — محافظة السويس وتشمل مدينة السويس

٥ — مديرية المنوفية وتشمل بندي شين الكوم ومنوف

وناحتي تلا واشمون

٦ — محافظة مصر وتشمل مدينة القاهرة وضواحيها

٧ — مديرية البحيرة وتشمل بنادر دمهور ورشيد وشبراخيت

٨ — مديرية المنيا وتشتمل بندري المنيا ونواحي القشن ومناغه
وبني مزار ومعصرة سالوط وأبو قرقاص

٩ — مديرية القيوم وتشتمل مدينة القيوم وناحية سنورس

١٠ — محافظة دمياط وتشتمل مدينة دمياط

١١ — مديرية الغربية وتشتمل بنادر طنطا وكفر الزيات والحطة

وكفر الشيخ وسنود ودسوق وشربين وناحية بلقاس وبندر فوه

١٢ — مديرية الجيزة وتشتمل بندر الجيزة واحة امبابه

١٣ — مديرية الشرقية وتشتمل بندر الزقازيق ونواحي منيا القمح

وبليس والابراهيمية

١٤ — محافظة عموم القنال وتشتمل مدينتي بورسعيد والاسماعيليه

وضواحيها

١٥ — مديرية بني سويف وتشتمل بندري بني سويف وبيا

١٦ — مديرية قما وتشتمل بنادر قما واسنا والاقصر ونواحي دشنا

وقوص ونجم حادى

١٧ — مديرية حرجا وتشتمل بنها ورطما وطهطا وسوهاج واخميم

وجرجا والبلينا

١ — محافظة اسكندرية وتشتمل مدينة اسكندرية

١٩ — مديرية اصوان وتشتمل بندر اصوان

قانون

إبادة دودة القطن

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من الجمعية الزراعية الخديوية ببيان
الاتلاف التي نصيب لزراعة من دودة القطن والخطر الناتج من انتشارها
وبالتماس الاسراع في اتخاذ الوسائل الفعالة لإبادة بيض دودة القطن لمنع
الاضرار الجسيمة التي يسببها للقطر اهمال بعض المزارعين
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد اقرار الجمعية العمومية أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) اوراق شجر القطن التي يظهر عليها بيض دودة القطن
يجب زرعها واحراقها في الحال
مضى ثبت للسلطة الادارية وجود هذا البيض في اية ارض منزوعة قطناً
وكانت كمية كافية لاجداث خطر عام فيكون زرع الاوراق المعالجة واحراقها
تحت مراقبة هذه السلطة الادارية واذا اقتضت الحال تبأشر هي هذه
العمل بنفسها

(المادة الثانية) يجوز للسلطة الادارية ان تكلف كل ذكر بلغ من
المرعشرة سنوات فأكثر الى غماني عشرة سنة كاملة وكان معتاداً على اشغال

الزراعة بان يساعد في الاعمال المذكورة باجرة يقدرها المدير لكل مركز من مراكز مديريته حسب السعر الجاري في الجهة المصابة بد اخذ رأي اللجنة المحلية للجمعية الزراعية الخديوية ان وجدت

« (المادة الثالثة) يجب على السلطة الادارية قبل الشروع في الاعمال المذكورة من تلقاء نفسها ان تسأل مالك الارض أو نائبه أو مستأجرها عما اذا كان يرغب القيام بها بنفسه وفي حالة قبوله يجوز لها بناء على طلبه ان تضع تحت تصرفه المدد الكافي من الصبيان للعمل في مقابل دفع اجرهم سلفاً للسلطة المذكورة في كل يوم

« (المادة الرابعة) اذا لم يكن المالك أو نائبه المستأجر قادراً على مباشرة الاعمال المذكورة أو امتنع عنها أو أهملها فعلى السلطة الادارية تحرير المحضر اللازم ومباشرة العمل بنفسها. وفي هذه الحالة تعتبر المصاريف كرسوم اضافي على العقار المصاب يكون تحصيله بالطرق المقررة لتحصيل ضرائب الاطيان بحيث لا تزيد هذه المصاريف في كل مرة عن عشرين قرشاً صاعداً عن كل فدان واحد حصلت تفقيته

« (المادة الخامسة) عمدة البلاد يباشرون العمل مع مراعاة الاحكام المذكورة تحت مراقبة المديرين والمحافظين والمأمورين وغيرهم من الممال الذين يمينون لهذا الغرض ويساعدون في ذلك مشايخ البلاد والوزب وخفراؤهم

« (المادة السادسة) يصاب بالحبس لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً او برامة لا تزيد عن جنون مصريين

اولاً — كل من أفت صبياً من التكاليف المنصوص عنها في المادة الثانية
ثانياً — كل من كان مكافئاً بمراقبة نزع الاوراق او نقلها او احراقها
ثم وقع منه أي فعل أو افعال يمكن ان يبررت عليه عدم احراقها
(المادة السابعة) يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً أو
بغرامه لا تزيد عن جنيه مصري واحد

اولاً — كل صبي كلف بالعمل في نزع الاوراق أو نقلها أو احراقها
فوقع منه أي فعل أو افعال يمكن أن يترتب عليه عدم احراقها
ثانياً — كل صبي كلف بالعمل المنصوص عليه في المادة الثانية فامتنع
عن قبول التكليف او حاول التخلص من العمل
(المادة الثامنة) الجرائم المنصوص عنها في المادتين السابقتين تكون من
اختصاص المحاكم الاعتيادية ونحكم فيها عا كم المراكز
(المادة التاسعة) على نظارة الداخلية والخفانية والمالية تنفيذ امرها هذا
كل منهم فيما يخصه

صدر بسراي عابدين في ١٢ صفر سنة ١٣٧٣ (١٧ ابريل سنة ١٩٠٥)

(عباس حلمي)

قانون

يتضمن الالتزام بالتبليغ عن ظهور دودة القطن

نحن خديو مصر — بعد الاطلاع على اادة الاولى من القانون نمرة
١٣ الصادر في سنة ١٩٠٥ المتشمل على بيان الاجراءآت اللازم اتخاذها
لإبادة دودة القطن

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين — أمرنا بما هو آت
(المادة الاولى) متى ظهرت دودة القطن أو ظهر ييضها في أرض
منزوعة وجب التبليغ عن ذلك في الحال لمدة البلد أو شيخها ويجب حصول
هذا التبليغ من المالك أو المستأجر اذا كانت الارض مؤجرة . واذا كان
للمالك أو المستأجر مندوبون مكلفون بإدارة الزراعة أو ملاحظة الاراضي
فيكونون هم الملتزمين بالتبليغ

وفي حالة عدم التبليغ يعاقب المكلف به بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر
أو برامة لا تتجاوز خمسين مصرية ما لم يقدم عذراً قوياً عن ذلك
(المادة الثانية) الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة تكون من
اختصاص محاكم المركز

(المادة الثالثة) على ناظري الداخلية والحقانية نفذ أمرنا هذا ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحرير آ في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ و ١٣ صفر سنة ١٣٢٤

تعليمات عن دودة القطن

أصدرت نظارة الداخلية التعليمات الآتية للأقاليم بشأن دودة القطن وهي
ان الاحتياطات التي أجريت في العام الماضي جاءت بالنجاح العظيم لوقاية
القطن من الدودة يجب اتخاذها في هذا العام بنفس الزعامة التي قامت بها
الادارة في السنة الماضية

وقد تعدل الامر العالي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ بموجب الامر
العالي الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ ليشمل الكين أو المستأجرين أو وكلام
الذين يهملون التبليغ عن ظهور الدودة في زراعتهم .

وبكون الترتيب العمومي كما كان في السنة الماضية :

في المديرية - المدير ووكيل المديرية وحكمदार البوليس ومعاونو الادارة
في المركز - الأمور ويساعده ضباط البوليس ومعاونو الادارة التابعون
للمركز وعدد اضافي من معاوني الادارة الموقتين ويشخص لكل من
هؤلاء المال عدد معين من البلاد

في البلاد - العمدة ويساعده الخفراء ومشايخ البلاد ومشايخ الزب
التابعون له

عند اللزوم يصرح المدير للأمور المركز بان يبين عدداً من الاشخاص
بصفة مساعدين لمشايخ البلاد والزب في تأدية واجباتهم وتحسب أجورهم من
الاعتماد المخصص لدودة القطن وستصدر تعليمات خمدوصية في هذا الشأن
التفتيش - مفتش أورباوى لكل مديرية مساعد مفتش أورباوى

أو وطني لكل مركزين أو ثلاثة مراكز متقاربة . جميع التعلّيات ترسل من
النظارة كالمادة للمديرين وترسل صورة للمفتشين ومساعدتهم
على عمد البلاد المنزرع في زمامها قطن أن يحرروا حالا كشوقاً بأسماء
الصبيان اللاتقين للشغل والمتادين عليه بين العاشرة والثمانية عشرة من
الممر تطبيقاً لنص المادة من الامر العالي . والامل ان المديرين يهتمون
اهتماماً خصوصياً بمراجعة هذه الكشوفة قبل ان يتبدىء العمل . ويصير
التنبيه على الممد بان كل عارلة لاعفاء أحد الصبيان المقرر تشغيلهم بمقتضى
الامر العالي أو لاعطاء معلومات غير صحيحة بآية طريقة أخرى يعتبر
جريمة جسيمة

والمستول الاول من الموظفين هو المدة ويساعده مشايخ البلد ومشايخ
العزب التابعون له ويتخصص لكل من هؤلاء مساحة من زمام الناحية أو زمام
العزبة التي يكون شيخاً فيها . ويرسل للمركز قبل يوم ١٥ مايو صورة محضر
موضحاً فيه حدود الزمام المخصص لكل منهم وموقفاً عنه من المدة ومن كل
من المشايخ وصاحب الاطيان أو مستأجرها أو وكيلها في ملاحظة زراعتها
هو المستول عن التفتيش في غبطانه تفتيشاً متوالياً واذا أتمم التبليغ عن ظهور
الدودة في أرضه الى المدة أو الشيخ عرض نفسه لفراصة جنيون او حباس
شهر (الامر العالي الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦)

وعلى الشيخ ان يراقب مراقبة مستمرة ويتحقق من ان المزارعين
يفتشون في غبطانهم تفتيشاً دقيقاً ويلقون عما يجدونه في حننه . وفي حال
وصول الخبر للمدة عليه ان يتأكد سرعاً من صاحب الارض أو وكيله

أو المستأجر لها (راجع المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ١٧ ابريل سنة ٩٠٥) عما اذا كان مستعداً لتنقية قطنه بمفرده

فاذا أجاب بالإيجاب واظهر انه قادر على استحضار العدد اللازم من الصبيان فيأخذ المدة منه قولاً كتابياً بذلك . ثم يشرع في العمل فاذا كانت النتيجة غير مرضية تستعمل حينئذ الطرق الجبرية الآتي ذكرها :

واذا رغب القيام بالعمل بنفسه وكان لا يستطيع استحضار الصبيان فعليه ان يدفع للمدة مقدماً المبلغ اللازم لسداد أجرهم وعلى المدة حينئذ ان يستحضر حالا العدد اللازم من الصبيان وذلك بان يأخذهم بالدور من الكشف الموجود لديه . ويعطي المدة للمالك او المستأجر ايصالاً من دفتر الايصالات باستلامه منه مقدماً المبلغ اللازم لدفع أجرة الصبيان المتقاضى تكليفهم بتنقية الارض . واذا احتاج الحال لمبلغ آخر فهذا أيضاً يلزم دفعه مقدماً فاذا لم يتيسر الحصول عليه يجب حينئذ تنفيذ المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٧ ابريل سنة ٩٠٥

واذا كان عدد الصبيان في إحدى النواحي أو الجهات غير كاف فلما مودي المراكز السلطة بنقل صبيان من البلاد الاخرى التي يمكن الاستغناء عنهم فيها ولكن يراعى ان لا يأخذ عادة الصبيان خارج مراكزهم .

حيما يرسل الصبيان الى مسافة عشرة كيلو مترات او اكثر من بلادهم فلي المدير ان يتخذ التدابير اللازمة لتجهيزات جراحة لهم أما بمعرفة الاشخاص الذين يستخدمونهم أو بمعرفة المركز متى كان جارياً العمل لحسابهم لتصرف على الصبيان مدة غيابهم عن منازلهم واقعه ٢٥٠ درهم لكل منهم يومياً .

وتمن هذه الجراية مع مصارف الانتقال على المستفيين المذكورين كأنها جزء من أجر الصبيان التي يلزم تقديرها بنسبة ما يصرف في هذا السبيل لتكون شاملة على هذه الزيادة .

أما اذا كان صاحب الارض أو المستأجر لها أو وكلهما غير قادر على القيام بالعمل أو رفض اجراءه أو أهمل تنفيذه أهلاً لا يعاقب عليه فلي المدة ان يحضر محضراً بذلك ويبادر لأجراء العمل عمرته ونحبر المأمور بالتقون او التفراف .

وبوصول الخبر الى المركز يلزم ارسال أحد معاوني الادارة او ضباط البوليس لتلك الجهة للتفتيش على العمل ومراقبته .

ويتوضح في المحضر عدد الافدنة التي صار تنقيتها لكي يصير اضافة مبلغ عشرين قرشاً على الضريبة عن كل فدان وفي كل مرة يصير التنقية فيها وعلى المديرين أن يعنوا الاجرة اليومية في كل جهة تطيئاً لنص المادة الثانية من الامر المالي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ ونحبروا مأموري المراكز والمعد بذلك بأسرع ما يمكن

المقوبات — المواد ٦ و ٧ و ٨ لانتاج لايع اح

دفع الاجر — يدعى لكل صبي تكفنه الادارة بالعمل تذكرة خضراء (سركى) أو ديك (١) المرفق بهذا نسخة منه متى كان العمل جارياً بمباشرة اعمدة وكات الاجرة متحصلة من المالك أما اذا كان العمل جارياً بعمره الادارة وكات الاجرة مدفوعة من طرفها فتعطي لكل صبي تذكرة بضاء (سركى) أو ديك (ب) المرفق بهذا نسخة منه أيضاً

وهذه السراكي يصير تنميرها معرفة النظارة وصرفها منها لاجل توزيعها على المدة معرفة المديرية حسبما يترأى
وعلى المركز أن يدرج بهذه السراكي اسم المديرية والمركز والبلد .
وعلى المدة أن يدرج فيها اسم كل صبي يؤدي العمل واسم صاحب الارض
وعلى الشيخ أن يبين في السركي تاريخ كل يوم يتنقل فيه حامل
السركي وعند انتهاء الشغل في كل يوم يوقع الشيخ محتمه قرين
التاريخ المذكور

ويحفظ الشيخ كشافين باسماء الصبيان الجاري تشغيل تحت ادارته في
كل يوم ويبرج بأحدهما اسماء الصبيان الجاري تشغيل بناء على طلب
صاحب الارض وبأجرة مدفوعة من طرفه وهذه الاسماء تكون مطابقة
للمدون في السركي الاخضر (حرف ا) ويبرج في الكشف الثاني اسماء
الصبيان الجاري تشغيل في حالة استعمال الطريقة الجبرية وهذه الاسماء
تكون مطابقة للمدون في السركي الايض (حرف ب) . ويتوضع في
كل من الكشفين اسم مالك الارض التي جرى فيها الشغل واسم المباشر
لزراعتها ويأخذ المدة مدكرة بعدد الصبيان الذين كفوا بالشغل يومياً تحت
ادارة كل شيخ ويراجع الكشوفة الموجودة بطرف المشايخ عند انتهاء الشغل
في كل يوم قبل التوقيع عليها وفي صباح اليوم الثاني ترسل كشوف
المشايخ الى معاون الادارة التابعة له انماحيه وعلبه ان يستلم ايضاً النقود
المدفوعة من اصحاب الاطيان وان يراجع قيمتها على دفتر الايصالات ويوقع
عليه محتمه . وعند انتهاء الاسبوع الذي حصل فيه الشغل اذا كان زمام

الناحية نيقاً يتنبه على الصبيان بالتوجه الى نقطة متوسطة للاستيلاء على اجرمهم وعليهم ان يبرزوا سرا كيهم لتصير مقارنتها على كشوف المشايخ قبل الصرف . والاجر المنصرف من النقود المدفوعة مقدماً من طرف صاحب الارض (سركى حرف ا) لا ينبغي ان تزيد عن القيمة الواصلة بحسب المدون في دفتر الايصالات . وعند صرف الاجرة بمعرفة معاوض الاطارة بالنيابة عن مأمور المركز يلزم ان امكن أن يكون حاضراً مالك الارض التي جرى فيها الشغل أو المتولي عليها أو وكيله

لاجل صرف اجر الصبيان الذين يشتغلون في حالة استعمال الطريقة المنصوص عنها بالمادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ (سركى حرف ب) ستصرف للمراكز سلطة مستديعة صغيرة ويخصص المركز دفترًا بمخاتين احدهما مخصص للسركى حرف (ا) والاخرى للسركى حرف (ب) ويدرج فيه مجموع الاجر المنصرف يومياً لكل ناحية .

وتطبع على السركى نقطة (مصرف) ويرسل مع كشوف المشايخ من المراكز الى المديرية مد تمام صرف اجر كل اسبوع ويرسل معه مذكرة واضح فيها مجموع المنصرف لكل ناحية مع بيان المنصرف للصبيان المدرج في السركى حرف (ا) والمندرج في السركى حرف (ب) ويوقع على هذه المذكرة المعاوض المباشر للصرف

وعلى معاوضي الادارة ان يراقبوا دائماً عدد الصبيان الجاري تشغيلهم وان يأخذوا حشني بمقارنة سراكيهم على كشوف المشايخ وعلى الارقام

الواردة بمذكرات المد

إذا كان المشايخ لا يعرفون الكتابة فيصرح المأمور للعمدة بتعيين كتاب وقتين بماهيات يومية وبفئة تحدد في نفس الجهة لكي يتيسر لهم تأدية الاعمال المطلوبة منهم

هذا ولا بد من سرعة التبليغ عن ظهور الدودة وسرعة العمل في إبادتها فان النجاح موقوف على هذين الأمرين وعلى أموري المركز أن يرسلوا للمديرين تقارير يومية محتوية البيانات الآتية : —

اسم الناحية أو العزبة — مساحة الأرض المصابة — اسم مالك الأرض والمستولي عليها وعدد الاشخاص الذين أجرى تشجيلهم — أولاً — بمعرفة صاحب الأرض بدون تداخل الإدارة ثانياً — بناء على طلب صاحب الأرض وتحصل الاجر منه بدون استعمال الطرق الجبرية — ثالثاً — بمعرفة الإدارة مباشرة باستعمال الطرق الجبرية — الأجر المستحق للمذكورين — اسم المعاون أو الموظف المراقب للعمل

وعلى المديرين أن يرسلوا للنظارة من وقت لآخر تقريراً واضحاً فيه عدد البلاد المصابة والمساحة المصابة في كل منها والمساحة التي صار تنقيتها وعدد الاشخاص الذين جبرس تشجيلهم (١) بناء على طلب اصحاب الاطيان الذين لم يستطيعوا الحصول على الانفار اللازمين بطريقة اخرى (٢) بأمر الحكومة (٣) مع بيان الاجر المستحق لكل من هاتين التبعيتين

قانون

صادر في ٧ مارت سنة ١٩٠٥ لمنع ألعاب اليانصيب بدون رخصة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأي مجلس النظار

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المحتاطة بتاريخ

٣١ يناير سنة ٩٠٥ الصادر طبقاً للأمر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين

امرنا بما هو آت

المادة الاولى لا يجوز لاحد ما أن يعمل بغير رخصة من الحكومة

عمال من الاعمال الآتية :

أولاً — التجول باوراق اليانصيب (اللوترية) وبيعها أو عرضها للبيع

أو توزيعها في المحلات العمومية

ثانياً — التجول بحيوانات مبة أو حية أو أي شيء من الاشياء

الاخرى مع عرضها على الجمهور بصفة يانصيب

ثالثاً — التعريف بوجود يانصيب أو تسهيل تعريف اوراقه باعلانات

منشورة أو ماصوقة أو باحدى طرق العرض أو بغير ذلك من وسائل النشر

المادة الثانية لا يترتب عمل اليانصيب كل عمل ي طرح على الناس

بأي اسم كان ويكون الربح فيه موكولاً للصديقة دون سواها

ولا تعتبر من هذا القيل السندات المالية ذات الارباح بالانصيب
المأذون بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية او من حكومة اجنية
يكون قد حصل اصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها ولكن بيع مجرد
البخت في سحب هذه السندات يدخل تحت حكم المنع المنصوص عليه في
المادة الاولى

﴿ المادة الثالثة ﴾ كل من يخالف احكام المادة الاولى يعاقب بغرامة
لا تتجاوز مائة قرش صاغ

وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للقاضي ان يحكم فوق الغرامة
بمقوية الحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً وتصادر الاوراق والاشياء
التي استعملت في المخالفة

﴿ المادة الرابعة ﴾ يسري العمل بأمرنا هذا بعد نشره بالجريدة
الرسمية ثلاثين يوماً

﴿ المادة الخامسة ﴾ على ناظر الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل
منهما فيما يخصه

صدر بسراي عابدين في ٨ مارس سنة ٩٠٥ (عباس حلمي)

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس القطار

وناظر الداخلية

مصطفى فهمي

ناظر الحماينة

ابراهيم فؤاد

قانون

المواليد والوفيات

الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨

بناء على ما تبين من العمل بالأمر العالي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٩١ بشأن المواليد والوفيات من ضرورة تعديل وتكميل وتوضيح بعض الاحكام المشتمل عليها وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾ قيد المواليد والوفيات يكون باستيفاء البيانات الموضوعه له في خانات الدفتر المعد لذلك بمعرفة مصلحة الصحة ويتلى في الحال على الحاضرين والمبلغين وهم يوقعون عليه أو يحتضونه فوراً ولا حاجة لغير ذلك من الاجراءات أو الشهادات

﴿ المادة الثانية ﴾ تقيد المواليد والوفيات في دفترين أصليين بوضعان في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى يكون احدهما عند العراف والآخر عند العمدة

﴿ المادة الثالثة ﴾ يستثنى عن التسجيلات المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة من الامر العالي المشار اليه بقيد الميلاد في الدفتر المخصص لذلك فقط والبيانات التي نص الامر العالي المذكور على

فيدها بالهامش تكتب في خانة الملاحظات

{ المادة الرابعة } - صير تذاكر المواليد والوفيات التي تعطى الآن لذوي الشأن مصداقاً عليها بمطابقتها للاصل بناء على المادة العاشرة من الامر الصادر في ٩ يويه سنة ١٨٩١ تستبدل بصورة من المقدر بالدقتر المخصص لذلك تستخرج بمعرفة الشخص المودعة عنده الدقتر

ولا تعطى لذوي الشأن الا بناء على طلبهم والصور التي تعطى طبقاً للمقيد بالدقتر ومصدقا عليها من قاضي المواد الجزئية تكون ممتدة الا اذا حصل الادعاء بتزويرها

ولا حاجة بعد الآن لتحرير تذكرة ميلاد أو وفاة على حداثها

{ المادة الخامسة } - القاضي الذي يحكم في المخالفة في الحالة المنصوص عليها بالمادة الثامنة عشرة من الامر المشار اليه يصدر أمره ايضاً بالقيد في الدقتر

وان لم ترفع الدعوى يصدر الامر بالقيد من قاضي الجهة المختص بالحكم في المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية وتتبع هذه القواعد ايضاً في قيد الوفيات التي يحصل تأخير في التبليغ عنها

{ المادة السادسة } - التصحيح في تذاكر المواليد والوفيات المنصوص عليه في المادة السابعة والعشرين من الامر المشار اليه يكون بأمر قاضي الجهة المختص بالحكم في المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية فاذا كان التصحيح يتعلق بتحقيق ذاتية او بثبوت نسبه فالمفصل في

ذلك يكون من اختصاص قاضي الاحوال الشخصية

{ المادة السابعة } مدة سقوط الحق في المعاقبة على المخالفات لعدم
الابلاغ عن ميلاد أو وفاة لا ابتداء الا من اليوم الذي يحصل القيد فيه
{ المادة الثامنة } أحكام الامر العالي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٩١
المخالفة لامرنا هذا تكون لاغية ولا عمل لها

{ المادة التاسعة } على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا
الذي يجري العمل به بعد شهر واحد من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
صدر بسراي عابدين في ١٩ شوال سنة ١٣١٥ (١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

قانون

نمرة ٢٣

في السامرة

بتعديل الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون التجارة الاهلي المنون
« في السامرة »

من ١ و ٢

بعد الاطلاع على قانون التجارة الاهلي

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية والمالية وموافقة رأي مجلس
النظار وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين
أمرنا بما هو آت

{ المادة الاولى } المسمى الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون

التجارة الاهلي المعلنون في السمسرة واستبدل بالنصوص الالية

﴿ الفصل الثاني ﴾

في السمسرة وفي البورصات التجارية

*(المادة ٦٦) * السمسرة حرفة مباحة

السمسار الذي لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسئولاً عن

الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلًا بالعمولة

*(المادة ٦٧) * السمسار الذي سمت على يده ورقة من الاوراق المتداول

يئمها مسئول عن صحة امضاء البائع

*(المادة ٦٨) * يجب على السمسرة الذين بعت على يدهم بضائع

بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات الى يوم التسليم وأن يبينوا اوصافها

التي تميزها عن غيرها ما لم يعفهم المتعاقدان من ذلك

*(المادة ٦٩) * يجب على السمسرة عقب اتمام كل عمل ان يكتبوه في

محظافهم وان يقيده يومياً في يومياتهم بدون تخلل البياض بين الكتابة ولا

حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلمة فوق اخرى ولا تخريج

مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت التسليم البضاعة ومقدارها

ونوصها وثمنها وجميع شروط العمل باناً مضبوطاً وتذكر نمر السندات في

الكشف الذي يعطى للعميل وتم التسليم

اذا لم يجحد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدفاره

المكتوبة على الوجه السابق بانه يحضر تقديمها للمحكمة لتتخذ من اوجه

اثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور

• (المادة ٧٠) • اذا طلب أحد المتعاقدين من السامرة صورة ما في دفاترهم مما يختص بالعمل الذي اجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاؤها في اي وقت كان ويجب عليهم أيضاً أن يقدموا الى المحكمة ما تطلبه من الدفاتر والبيانات. اذا امتنع السامر عن اجابة طلب مما ذكر في هذه المادة كان ملزماً بتعويض السامرة الناشئة عن امتناعه

• (المادة ٧١) • لا يسوغ فتح اي بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تتمتع بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية ويجب ان يكون في كل بورصة لجنة تناط بها الادارة ومأمور او مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح

• (المادة ٧٢) • اي عمل في البورصة لم يتم طبقاً لامر عال لا يعتبر صحيحاً قانوناً

• (المادة ١٣) • الاعمال المضافة الى اجل العقود في بورصة مصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببيضائه او اوراق ذات قيمة مسخرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها انها تؤول الى مجرد دفع الفرق

ولا تقبل اي دعوى امام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انقضى على ما يخالف النصوص المتقدمة

• (المادة ٧٤) • لا تنعقد اعمال البورصة انعقاداً صحيحاً الا اذا حصلت بواسطة السامرة المدرجة اسماؤهم في قائمة تهررها لجنة البورصة

ولا يجوز للسمسار ان يقوم مقام احد المتعاقدين في العمل المقود بمعرفته
الا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الامر
واذا ثبت ان سمساراً قام مقام احد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل
الشروط من عميله فهذا الاخير الخيار في طلب فسخ الصفقة او تنفيذها
* (المادة ٧٥) * يشمل الامر العالمي المبين في المادة ٧٢ السالف ذكرها
على الاخص ما يأتي

- ١ - تشكيل لجنة ادارة البورصة وبيان اختصاصها
- ٢ - شروط ادراج اسماء الممارسة معاً وبينهم الرئيسيين في البورصة
- ٣ - قبول تسمير البضائع والاوراق ذات القيمة ووضع
التسميره الرسمية
- ٤ - التصنيفات
- ٥ - تأديب الممارسة

* (المادة الثانية) * يعمل بهذا القانون من وقت العمل بالامر العالمي
المنصوص عنه في المادة ١٠٢ من قانون التجارة المذكوره آنفاً
* (المادة الثالثة) * على ناظر المالبه والحقانية تنفيذ هذا القانون كل
منها فيما يخصه

صدر بسراي طابدين في ٢٥ شوال سنة ١٢٢٧ (٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

بامر الحضرة الخديوية عباس حلمي

ناظر المالية  | رئيس مجلس النظار

بطرس غالي

احمد حشمت

ناظر الحقانية

حسين رشدي

لائحة البورصة

الصادر بها الامر العالي في ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩

—*—

تشكيل لجنة البورصة واخصاصها

« المادة الاولى » تقوم بإدارة كل بورصة لجنة مؤلفة من اثني عشر إلى ستة عشر عضواً ينتخبون من بين السماسرة والتجار أو أصحاب البنوك (بما فيهم مديرو المحلات المالية)

« المادة الثانية » تحرر كل سنة قائمتان لتشكيل اللجنة المذكورة يقوم بتحرير احدهما جمعية المحققين التجار والاخرى بحرها السماسرة مجتمعين في هيئة جمعية عمومية

ويجب أن تشتمل كل من هاتين القائمتين على أسماء مرشحين عددهم مساو لعدد الاعضاء اللازم لتشكيل لجنة البورصة طبقاً للامر العالي الصادر بافتتاحها أو لعدد الاعضاء الذين يخرجون من اللجنة عند تجديد تشكيلها وندرج في القائمتين المذكورتين أسماء المرشحين الذين حاروا العدد الاكثر من الاصوات

المرشحون المدرجة أسماؤهم بالقائمتين يسيرون اعضاء باللجنة. وتكون ثلاثة ارباع اعضاء اللجنة مؤلفة من المرشحين المذكورين ومن اعضاء آخرين يؤخذون من قائمه السماسرة حسب ترتيبهم فيها والربع الباقي من الاعضاء

يؤخذ من قائمة المحققين حسب ترتيبهم فيها أيضاً

• (المادة ٣) • يحدد تشكيل اللجنة كل سنة مرة بمخرج النصف من أعضائها. ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين يخرجون ويكون خروج الأعضاء في المرة الأولى بطريق الاقتراع

• (المادة ٤) • تنتخب اللجنة كل سنة رئيساً لها من بين أعضائها ولا تجوز إعادة انتخاب الرئيس إلا بعد انقضاء سنتين من رئاسته السابقة. وتعين اللجنة لها سكريراً أو أكثر. ويجلس مندوبو الحكومة في اللجنة وتكون لهم الاختصاصات المينة في هذه اللائحة وإذا غاب بعض المندوبين أو منهم من الحضور جاز ائابة غيرهم مكانهم

• (المادة ٥) • تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها. ويجب على الرئيس دعوتها الى الاجتماع كلما طلب ذلك ربع أعضائها أو مندوب الحكومة

• (المادة ٦) • لا تكون مداولات اللجنة صحيحة إلا اذا حضرها ثلثا الأعضاء وتكون قراراتها بأغلبية الاصوات. وفي حالة انقسام الاصوات يرجح رأي الرئيس. واذا لم يجتمع العدد المقرر من الأعضاء تكون مداولات اللجنة في الاجتماع التالي صحيحة بشرط أن يحضر نصف الأعضاء

• (المادة ٧) • اذا توفي أحد أعضاء اللجنة أو سافر أو منه مانع من الحضور مدة طويلة في خلال السنة تعين اللجنة من يحل مكانه فيها من بين الاشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمتين طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة. وتنتهي مدة الاعضاء النائبين عند امكان الاعضاء الاصليين

مباشرة أعمالهم أو عند تجديد تشكيل اللجنة
 (المادة ٨) يجتمع السامسة في غضون شهر يناير من كل سنة بهيئة
 جمعية عمومية لتحرير القائمة المنصوص عنها في المادة الثانية
 (المادة ٩) يجب انعقاد الجمعية العمومية للسامسة انعقاداً فوق
 العادة اذا طلبت ذلك اللجنة أو طلبه ربع عدد السامسة المقيدة أسماؤهم
 ولا تكون مداولات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا حضرها على
 الاقل ثلثا السامسة المقيدة أسماؤهم. واذا لم يحضر بالجمعية هذا العدد
 تنعى الجمعية للعضور ثانية وتكون مداولتها اذ ذاك صحيحة ايأ كان عدد
 السامسة الحاضرين. وتكون القرارات باغلبية الاصوات
 (المادة ١٠) يرأس الجمعيات العمومية رئيس لجنة البورصة

٢

شروط قبول السامسة في البورصة
 (المادة ١١) لا يجوز قيد اسم احد بصفته سمساراً في البورصة او ابقاء
 اسمه مقيداً بهذه الصفة الا اذا كان حائزاً للشروط الآتية :
 اولاً - ان يكون عمره ٢٥ سنة كاملة وان لا يكون محجوراً عليه
 ثانياً - ان لا يكون ممن اشهر افلاسهم الا اذا كان اعتبره اعياداليه
 ثالثاً - ان لا يكون سبق الحكم عليه بقوبة ما لجناية أو بقوبة الخس
 لسرقة أو افلاس بالتدليس أو نصب أو خيانة أمانة
 رابعاً - ان ثبت حسن سيره وسيره
 خامساً - ان يكون قد تمرن مدة ثلاث سنوات لدى احد السامسة

او اصحاب البنوك في نظير منفعة او بصفة مستخدم
سادساً — ان يودع بالبنك الاهلي تأميناً قدره ١٠٠٠ جنيه مصري
تقدماً او من اوراق الحكومة او يقدم ضمانه بنك من البنوك المتعددة
لدى اللجنة

سابعاً — ان يثبت ان لديه رأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه مصري اذا
كان سمساراً في البضائع او في الاوراق المالية و ١٠٠٠٠ جنيه مصري اذا
كان سمساراً في الفروع ولجنة ان تكلف السمسار في اي وقت شامت
بوجوب اثبات ان لديه رأس مال يوازي القيمة المقروضة وذلك بمقتضى
شهادة يقدمها موقع عليها من خير او جلة خبراء متمدنين لدى اللجنة . ولا
يكون هذا التكليف الا بناء على قرار يصدر بأغلبية ثلثي اعضاء اللجنة
ثامناً — ان لا يكون مشتتلاً باعمال تجارية خلاف اعمال السمسرة
والتحكيم والتسليف على اوراق واذا كان سمساراً في الاوراق المالية أن لا يكون
مديراً لشركة اسهمها مسخرة في البورصة

تاسعاً — ان يكون مقيماً بالقطر المصري منذ ثلاث سنوات
على الاقل

(المادة ١٢) * يجوز للسمسار ان يلحق باعماله مندوبين رئيسيين يحدد
عدهم في لائحة البورصة والشروط اللازمة لتميد اسم المندوب الرئيسي أو
بقاء اسمه مقيداً بهذه الصفة هي الآتية

اولاً — أن يكون عمره ٢٥ سنة على الاقل وأن لا يكون
محجوراً عليه

ثانياً — ان لا يكون سبق الحكم عليه ببقوبة بالجناية أو ببقوبة الحبس لسرقة أو افلاس بالتدليس أو نصب أو خيانة أو امانة

ثالثاً — أن يثبت حسن سيره وسيرته

رابعاً — ان يكون قد تمرن مدة ستين في محل سمسة أو في بنك

خامساً — ان لا يكون مديراً لشركة ولا موظفاً فيها وان لا يكون على الصوم مشتغلاً بأعمال تجارية غير اعمال السمسة

سادساً — ان يكون مقبلاً بالقطر المصري منذ ستين على الاقل

ويجب تعليق قائمة المندوبين الرئيسين بالبورصة

﴿ المادة ١٣ ﴾ تقدم الى لجنة البورصة طلبات قبول السمسة والمندوبين الرئيسين وترفق بها الاوراق المثبتة لحيازتهم الشروط المطلوبة ويلقى بالبورصة كشف بأسماء المرشحين ويقي مطلقاً مدة ١٥ يوما

﴿ المادة ١٤ ﴾ يجب على لجنة البورصة أن تقيد بصفة سمسار أو مندوب رئيسي أسم كل مرشح حائز للصفات المطلوبة وللمرشح في حالة رفض اللجنة قيد اسمه أن يعطن في القرار الصادر منها امام المحكمة التجارية المختلطة وذلك في مدة شهر من أعلاانه بالقرار . والمحكمة تفصل في الطعن بصفة نهائية باودة المشورة وبحكم غير مشتمل على الاسباب وذلك بعد سماع اقوال رئيس اللجنة

﴿ المادة ١٥ ﴾ لا يجوز للمندوب الرئيسي ان يتعامل مع الغير الا لحساب السمسار الموظف هو لديه والسمسار مسئول عن العمليات التي يجريها

مندوبوه الرئيسيون

٣

السعيرات الرسمية وتواريخ الصفات

* (المادة ١٦) - تحرر التسعيرة الرسمية وتطبع كل يوم بمعرفة لجنة مخصوصه تؤلف من بين أعضاء لجنة البورصة لهذا الغرض ونشتدل التسعيرة المذكورة على ما يأتي

أولاً - الاسعار المتواليه للعمليات التي تمت أثناء النهار حسب البيانات التي يقدمها السماسرة ذو الشأن ويجب كتابة هذه الاسعار في الخانات المخصوصة التي يستدل منها عما اذا كانت هذه العمليات بالنقد أو لأجل ثانياً - آخر أسعار اليوم بالنقد أو الى أجل . واذا كانت هذه الاسعار ليست أسعاراً فعلية وجب بيان ان كانت من مشتريين أو بائعين ثالثاً - آخر اسعار الامس

* (المادة ١٧) - تحرر التسعيرة وتعلق ساعة أقفال البورصة ويجب تقديم الاعتراضات عليها في ربع الساعة التالية لنشرها

(المادة ١٦) يجب تسوية العملية التي تمت نقداً في أثناء ثلاثة أيام العمالة التي تلي تاريخها

(المادة ١٩) تسوى العمليات المعلقة الى أجل المتعلقه بالاوراق المالية مرة في الشهر على الاقل وتحدد لها مقدماً تواريخ نصفية ثابتة لمدة سنة بمعرفة لجنة البورصة ومتى حددت تواريخ النصفية لا يجوز تغييرها لاي سبب كان ولا يجوز مد أجل عملية الى ما بعد مدة نصفية واحدة

وللجنة البورصة الحق في أن توقف أي وقت شاءت سوف الاوراق المالية المطلقة فيه العمليات الى أجل اذا رأت اللجنة لزوما لذلك

﴿ المادة ٢٠ ﴾ نسوى العمليات المطلقة الى أجل المطلقة بالبضائع في مواعيد المقاصة النصف الشهرية التي تحددها اللجنة في شهر ديسمبر من كل عام للسنة المقبلة وعلى اللجنة أن تضع عند كل مقاصة بيان الاسعار التي يجب دفع الفروق بمقتضاها . أما فيما يخص بتغير اسعار الاقطان وبذرة القطن والحبوب فلي اللجنة أن تبين في لائحتها الشروط التي تكون بمقتضاها المقاصات غير الاعتيادية اجبارية أو اختيارية

ومتى حددت تواريخ المقاصة نصف الشهرية ذات الفروق لا يجوز تغييرها لاي سبب كان . ولا يجوز في المدة بين مواعيد المقاصات ذات الفروق اعتيادية كانت أو غير اعتيادية أن تطلب التغطية أو توسيع الاعتماد أو أن يشرع في التنفيذ أو في نصفية الحالة الحاضرة بصفة اجبارية واذا لم تنفذ العمليات بين السمسرة في المواعيد جاز للسمسار ذي الشأن أن يرفع الامر الى لجنة البورصة ويجب على اللجنة عندئذ أن تشرع في تصفية العملية المتأخرة

٤

أحكام خصوصية متعلقة بالنسبة الرسمية للاوراق المالية

﴿ المادة ٢١ ﴾ كل طلب بأدخال ورقة مالية في التـمير يقدم ككتابة الى رئيس لجنة البورصة ويجب أن يكون الطلب مصحوباً بالاوراق الآتية

أولاً — نسخة من عقد الشركة وقوانينها وصورة من أمر التصريح بها اذا وجد

ثانياً نشرة اصدار الاسهم موقفاً عليها من الاشخاص المسؤولين عن اصدارها وذلك اذا كان اكتاب عمومي

ثالثاً — حسابات السنوات الماضية

رابعاً — نموذج الاسهم

خامساً — جميع الاوراق الرسبة الاخرى التي تساعد على معرفة حالة الشركة

المادة ٢٢ * يعلق بالبورصة طلب قبول الاوراق المالية في التسمية ويرتقى مطلقاً مدة ١٥ يوماً يقدم للجنة في أثنائها كل ما يتعلق بها من الملاحظات كتابة

المادة ٢٣ * تقبل حتماً في التسمية الاوراق المالية للحكومة المصرية أما الاوراق المالية للحكومة الاجنبية فتتخذ بالتسمية بناء على قرار من لجنة البورصة

المادة ٢٤ * لا تقبل الاوراق الآتي يلها في التسمية ذات الأجل

أولاً — الاوراق المالية التي يقبل مجموع القيمة الصادرة بها والمسدة

بتامها عن ٤٠٠٠٠ جنيه مصري

ثانياً أسهم الشركات التي لم يعمل عنها اكتاب عمومي أو لم تصدر

للتداول بين الجمهور الا اذا كانت الشركات المذكورة نشرت حساباتها

مدة ثلاث سنوات على الأقل

ثالثاً - سندات الشركات التي ليس لاسمها ذكر في التسمية الرسمية
رابعاً - الاوراق المالية التي قيمتها الاسمية مائة فرنك ولم تسدد
بتمامها . وكذلك ما كان منها قيمتها الاسمية أكثر من مائة فرنك ولم تسدد
منها مائة فرنك على الاقل .

خامساً الاوراق المالية التي صدرت باضافة مبلغ على قيمها الاصلية لسبب
آخر غير الزيادة التي تستلزمها مصاريف الاصدار ما لم يكن القرض من تلك
الزيادة ضمنها الى رأس مال الشركة بصفة جائزة

ويجب على الشركات الاجنبية التي تريد ادخال أوراقها في التسمية
ذات الاجل ان تثبت زيادة عما ذكر ان أوراقها . مقبولة في التسمية الرسمية
يلادها الاصلية وان تكون قيمة أوراقها الاسمية لا تقل عن مائة فرنك
* (المادة ٢٥) * جميع الاوراق المالية الاخرى لا يمكن التداول بها
الا نقداً . وتحرر تسمية خاصة بأسعار النقد

* (المادة ٢٦) * تدرج لجنة البورصة في التسمية جميع الاوراق التي
تكون طلبات قبولها مستوفاة الشروط وغير داخله تحت نص
المادتين ٢٤ و ٢٥

* (المادة ٢٧) * يجب على الشركات المدرجة أوراقها بالتسمية ان
تقدم للجنة البورصة جميع المستندات الرسمية المتعلقة بحالتها المالية
(المادة ٢٨) تشطب من التسمية الرسمية الاوراق الآتية
أولاً - الاوراق غير الخاضعة للشروط اللازمة لقبولها
ثانياً - أوراق الشركة التي في حالة افلاس

ثالثاً - أوراق الشركات التي لم تتبع أحكام المادة ٢٧ في الميعاد الذي يحدد لها لتقديم المستندات المطلوبة منها
(المادة ٢٩) شطب اسهم شركة من التسعير يستلزم شطب سنداتها منها



مجلس التحكيم وتأديب السامرة

(المادة ٣٠) يجوز انشاء مجلس تحكيم بمقتضى لائحة البورصة ووظيفة هذا المجلس ان يفصل بدون استئناف في المنازعات التي تقع بين السامرة وبعضهم او بينهم وبين مندوبيهم الرئيسيين او بين السامرة وعملاتهم ويرفعها اليه الخصوم أصحاب الشأن باتقاتهم

(المادة ٣١) تختص لجنة البورصة بتأديب السامرة والمندوبين الرئيسيين وتحكمهم اما من تلقاء نفسها او بناء على شكوى ذوي الشأن او بناء على طلب احد مندوبي الحكومة

(المادة ٣٢) يحكم مجلس تأديب في المخالفات المنصوص عنها في اللوائح والقوانين الخاصة بالبورصة ويكون المجلس مؤلفاً من رئيس اللجنة بصفة رئيس ومن اربعة أعضاء تعينهم لجنة البورصة سنوياً من بين أعضائها
(المادة ٣٣) العقوبات التأديبية هي :

أولاً - الانذار

ثانياً - الغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ جنيه مصري

ثالثاً - شطب الاسم

(المادة ٣٤) بماله أحكام لائحة الاحراآب الداخلية نستوح

الحكم بالانذار أو بالفرامة

{المادة ٣٥} يحكم بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري على كل سمسار أو مندوب رئيسي ثبت عدم قيامه بما تصد به أو مساعدته لمضاريات أحد مستخدمي السمسرة أو اصحاب البنوك أو أحد موظفي الحكومة أو ثبت عليه أنه اغرى على المضاريات شخصاً غير مشغل بالتجارة أو مستخدماً
أيًا كان

{المادة ٣٦} يحكم بفرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه مصري على كل سمسار أو مندوب رئيسي ثبت عليه أنه املى سعراً غير حقيقى أو عملية صورية أو نشر اخباراً كاذبة أو شرع بواسطة التدليس في التأثير على الاسعار وذلك لايمنع من عما كنه جنائياً اذا اقتضى الحال

{المادة ٣٧} في حالة العود الى المخالفات المنصوص عنها في المادتين السابقتين يجوز لمجلس التأديب الحكم بشطب اسم المتهم

{المادة ٣٨} لا يجوز لاسمسار أو المندوب الرئيسي ان يستأنف الاحكام الصادرة عليه الا اذا كانت قاضية بشطب اسمه او بفرامة تزيد عن مائة جنيه مصري. وليس لمندوبي الحكومة استئناف تلك الاحكام الا في الاحوال التي يكون فيها الحكم بالشطب ويرفع الاستئناف في ظرف عشرة الايام التالية للحكم الى المحكمة التجارية فتفصل فيه باودة المشورة بحكم غير قابل للطعن

{المادة ٣٩} ينحصر التأمين المقدم من السمسرة لسداد المبالغ الآتي يانها بحسب ترتيبها على وجه الامتياز :

اولا — التمرينات المستحقة عليهم لاسباب متعلقة باعمال وظيفتهم
ثانياً — العقوبات المالية

* (المادة ٤٠) * اذا نقص التأمين أو نفذ لسبب من الاسباب وجب
على السمسار تكميله في ظرف ١٥ يوماً وان لم يفعل يوقف حتماً عن تأدية
اعمال وظيفته

٦

أحكام مختلفة

* (المادة ٤١) * لمندوبي الحكومة الحق في حضور جميع مداورات لجنة
البورصة ومجلس التأديب ومجلس التحكيم . ولهم ايقاف تنفيذ القرارات
التي يرونها مخالفة للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة
ولرئيس لجنة البورصة الطعن في ذلك امام المحكمة التجارية المختطة .
وهي تفصل في الامر في اودة المشورة بصفة نهائية . وعلى رئيس لجنة البورصة
في ظرف المشورة الايام التالية لتاريخ ايقاف التنفيذ أن يعلن مندوب الحكومة
والطرف ذا الشأن ان وجد بالحضور امام اول جلسة بالمحكمة المذكورة .
وكل ما يتخذ من الاجراءات التي يعارض فيها مندوب الحكومة يكون
باطلا وعديم المفعول . وعلى مندوبي الحكومة ان يلقوا جهات الاختصاص
وقائع التغليس بالتدليس وجميع الجرائم التي ينطبق عليها قانون العقوبات
* (المادة ٤٢) * تضع لجنة البورصة لائحة لاجراءاتها الداخلية بعد
عرضها على الجمعية العمومية للتمسار ولا بد من تصديق نظارة المالية على اللائحة
المذكورة — وتشتمل هذه اللائحة على الاخص ما يأتي — نظام البورصة

ساعات فتح وقل البورصة— يان أيام الاعياد— كيفية الدخول الى مقصورة
 السامرة— عمولة السامرة وكيفية استمال المبالغ المتحصلة من الغرامات —
 الاشتراكات — نماذج سيرة... الخ... سيرة... دفعه سويلا للحكومة
 للقيام بمصارف مندوبها في البورصة — ويجوز للجمعية العمومية للسامرة
 المقيدة أساؤم ان يقترح متى شاءت ادخال تعديلات في لائحة الاجراءات
 الداخلية —

• (المادة ٤٣) • تحسب المواعيد الواردة ذكرها في هذه اللائحة طبقاً
 للتقويم القريينوري



احكام وقبة

• (المادة ٤٤) • تحرر القائمة الاولى باسماء السامرة الميدين امام بورصة
 مصرح بها بمعرفة لجنة يؤلفها ماطر المالية
 ويجب على السامرة الذين يرغبون قيد اسمائهم في البورصة أن يوفوا
 بالشرط المبينة في المادة ١١، ومع ذلك يجوز على سبيل الاستثناء من احكام
 المادة المذكورة ان يكون رأس المال الواجب عليهم اثباته ٣٠٠٠ جنيه مصري
 فقط للسامرة الذين يرغبون قيد اسمهم في القريين. وعلى الطائين أن يقدموا
 للجنة طلبات القيد مرفقة بالمستندات اللازمة في ميعاد ستين يوماً من تاريخ النشر
 عن ذلك في الجريدة الرسمية. وللطالب في حاله فرض اللجنة قيد طلبه الطعن
 في قرارها في ظرف شهر من اعلانه به امام المحكمة التجارية المختطة فتفصل
 فيه طبقاً للمادة ١٤

ولا يؤخر الطعن المذكور الدعوة لعل الانتحابات المنصرص عنها
في القمرة الآتية

وبعد اتمام عملية القيد تدعو اللجنة السامسة المقيمة اسماؤهم الى جمعية
عمومية لتحريير القائمة المنوء عنها في المادة الثانية . وتكون هذه الجمعية تحت
رئاسة رئيس اللجنة

وترسل هذه القائمة مع القائمة التي يحررها المحققون التجار او اللجنة
تشكل لجنة ادارة البورصة طبقاً لاحكام المادة الثانية

قانون

مادة ٢٤

الصادر في سنة ٩٠٩ بتعديل الفصل الثاني من الباب الثامن من القانون التجاري
المختلط المنون (في السامسة)

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بالفعل في القضايا
المختلطة بالقطر المصري

وبعد الاطلاع على قانون التجارة المختلط

وبعد الاتفاق بين حكومتنا وبين الدول التي وافقت على انشاء المحاكم
المختلطة وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وناظر حقانية حكومتنا وموافقة
مجلس النظار

امرتا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾ التي الفصل الثاني من الباب الثامن من قانون
التجارة المختلطة المعنون (في السمسرة) واستبدل بالنصوص الآتية
الفصل الثاني

في السمسرة وفي البورصات التجارية

﴿ المادة ٢٧ ﴾ السمسرة حرة مباحة

السمسار الذي لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسئولاً عن
الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلًا بالعمولة

﴿ المادة ٣٣ ﴾ السمسار الذي يمت على يده ورقة من الاوراق
المتداول يمتها مسئول عن صحة امضاء البائع

﴿ المادة ٧٤ ﴾ يجب على السمسرة الذين يمت على يدهم بضائع بمقتضى
عينات ان يحفظوا هذه العينات الى يوم التسليم وان ينوا أوصافها التي
تميزها عن غيرها ما لم يفهم المتعاقدان من ذلك

﴿ المادة ٧٥ ﴾ يجب على السمسرة عقب اتمام كل عمل أن يكتبوا في
حايطهم وان يقيده يومياً في يومياتهم بدون تحال الياس بين الكتابة ولا
حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلمة فوق اخرى ولا تخرج
مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها
ونمها وجميع شروط العمل بياناً مضبوطاً وتذكر نمرة السندات في الكشف
الذي يعطى للميل وقت التسليم

اذا لم يحدد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه فدهاره

المكتوبة على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون من أوجه اثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور

﴿ المادة ٧٦ ﴾ إذا طلب احد المتعاقدين من الساسرة صورة ما في دفتارهم مما يختص بالعمل الذي أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم اعطاؤها في كل وقت

ويجب عليهم أن يقدموا للمحكمة ما يطلبه من الدفاتر والبيانات إذا امتنع الساسر عن اجابة طلب مما ذكر في هذه المادة كان ملزماً بمويز الخسارة الناشئة عن امتناعه

﴿ المادة ٧٧ ﴾ لايسوغ فتح أي بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بنير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية ويجب أن يكون في كل بورصة لجنة تناط بها الادارة أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح

﴿ المادة ٧٨ ﴾ لا يصح قانوناً اجراء أي عمل في البورصة الا طبقاً لامر عال يصدر بموافقة محكمة استئناف اسكندرية المختلطة

﴿ المادة ٧٩ ﴾ الاعمال المضافة الى أجل المقودة في بورصة تصرح بها طبقاً لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة بضائع أو أوراق ذات قيمة مسخرة تعتبر مشروعة وصحيحة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفرق

ولا تقبل أي دعوى امام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى دفع فروق اذا انعد على ما يخالف النصوص المتقدمة

* (المادة ٨٠) * لا تنقذ أعمال البورصة انقضاء صحيحاً الا اذا حصلت بواسطة السماسرة المدرجة اسماؤهم في قائمة تحررها لجنة البورصة ولا يجوز للسمسار أن يقوم مقام أحد المتعاقدين في العمل المقود بمعرفته الا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الامر واذا ثبت أن سمساراً قام مقام احد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فهذا الاخير الخيار في طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها

* (المادة ٨١) * يشمل الامر المالي المبين في المادة ٧٨ السالف ذكرها على الاخص ما يأتي

- ١ — تشكيل لجنة ادارة البورصة وبيان اختصاصها
- ٢ — شروط ادراج اسماء السماسرة ومندوبيهم الرسميين في البورصة
- ٣ — قبول تسعير البضائع والاوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية
- ٤ — التصفيات
- ٥ — تأديب السماسرة

* (المادة الثانية) * ينشر هذا القانون باحرق الميثة في المادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم ويسمى به من وقت العمل بالامر العالي المنصوص عنه في المادة ٧٨ من قانون التجارة المذكور آنفاً

* (المادة الثالثة) * على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

قانون

بتمتعن لائحة المجالس الحسبية

الصادر به الأمر العالي في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦
بعد الاطلاع على لائحة بيت المال الصادرة في ١١ دي الحجة سنة
١٢٧٦ وملحقاتها

وعلى لائحة المجالس الحسبية في ١٦ ربيع الاول ١٢٩٠ وملحقاتها
وعلى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧
وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية والحقانية والمالية وموافقة
رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾ لا يكون لبيت المال بعد صدور أمرنا هذا تدخل
في التركات وتلقى أعلام بيت المال الموجودة الآن ويلقى أيضاً كل رسم
مقرر لبيت المال

﴿ المادة الثانية ﴾ اذا توفي أحد الاهالي الخاضعين لاحكام الحاكم
الشرعية فيما يختص باحوالهم الشخصية عن رجل مستكن أو ورتة قصر أو
عديمي الاهلية أو غائبين غيبة شرعية ولايس لهم وصي أو قيم أو وكيل فيكون
تنصيب هؤلاء أو تثبيتهم على حسب الاحكام الآتية :

﴿ المادة الثالثة ﴾ يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية :

أولاً - مأمور المركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس
 ثانياً - أحد علماء المركز تعينه نظارة الحفانية
 ثالثاً - أحد الاعيان يعينه المدير مع اقرار نظارة الداخلية
 * (المادة الرابعة) تشكيل المجالس الحسبية بالمديرات والمحافظات
 بالكيفية الآتية .

أولاً - المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس
 ثانياً - أحد علماء المديرية أو المحافظة يعينه ناظر الحفانية
 ثالثاً - أحد الاعيان يعينه ناظر الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان
 من ساكني الخط الذي به محل توطن الشخص المقتضي النظر في أمره
 بالجلس اذا كان سكنه في مركز المحافظة أو المديرية والا فيكون انتخابه
 بقدر الامكان من ساكني البلدة التي بها محل توطن الشخص المذكور
 رابعاً - احد اعضاء العائلة ذات الشأن اذا وجد أحد منها في الجهة التي
 بها مركز المجلس والا فيستعاض بواحد من الاعيان تعينه نظارة الداخلية
 * (المادة الخامسة) تنظر المجالس الحسبية في تنصيب الاوصياء أو
 تسييتهم أو عزلهم وفي استمرار الوصاية الى ما بعد الثاني عشرة سنة اذا دعت
 الضرورة لذلك طبقاً للمادة الثامنة من امرنا هذا وتنظر أيضاً في الحجر على
 عديمي الاهلية وتنصيب أو عزل القوام وفي رفع الحجر وفي تعيين أو عزل
 وكلاء النائبين وفي مراقبتة اعمال الاوصياء أو القوام أو الوكلاء وكذلك
 تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنظر أيضاً في الاحتياطات اللازمة التي
 يقتضي سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو النائين

وتكون هذه الاختصاصات للمجالس الحسبية في المراكز فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين في دائرة المركز والمجالس الحسبية في المديرية او المحافظات فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين بيندر المديرية او المحافظة وتكون هذه المجالس تابعة لنظارة الحقاينة وهي تراقب سيرها

وفي مواد الحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل توطن الشخص المتقضى الحجر عليه أو المحجور عليه ويجوز رفع الامر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد اعضاء العائلة او طلب النيابة العمومية * (المادة السادسة) * قرارات المجالس الحسبية التي تصدر في طلبات توقيع الحجر او رفعه او في استمرر الوصاية على من يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة يجوز الطعن فيها امام محكمة الاستئناف الالهية وقبل الطعن المذكور من كل ذي شأن أو من النيابة العمومية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها واستئناف القرارات المذكورة لا يمنع تنفيذها (١)

* (المادة السابعة) * لناظر الحقاينة بناء على طلب كل ذي شأن او طلب النيابة العمومية ان يعيد النظر في حسابات الاوصياء أو القوام أو الوكلاء امام مجلس حسبي أعلى ينمقد في نظارة الحقاينة ويشكل كما يأتي:
أولاً - أحد الدوات يعين من كبار الموظفين أو أرباب المعاشات بامر

(١) صدر أمر عال في ٥ مارس سنة ٩١١ بإنشاء مجلس حسبي عال تستأق امامه

الاحكام - انظر نص الامر في الجزء الاول من مجموعة القوانين صفحة ٩١

منا بناء على طلب ناظر الحقانية بصفة رئيس
 ثانياً - وكيل مجلس حسبي مصر بصفة وكيل
 ثالثاً - اثنان من الاعيان يعينهما ناظر الداخلية
 رابعاً - مفتي المجلس الحسبي وواحد من العلماء يعينه ناظر الحقانية
 خامساً - أحد الموظفين المشتغلين بالاعمال الحسبية يعينه ناظر
 الحقانية أيضاً

« (المادة الثامنة) تنتهي الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره
 الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرارها ويجوز الاستئناف في هذه الحالة
 طبقاً للمادة السادسة

« (المادة التاسعة) يجب على المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو يحرقون
 محضراً بها أو يباشرون الدفن وعلى مشايخ القرى ان يخبروا في ظرف
 ثمان واربعين ساعة المدة أو شيخ الحارة بوفاة كل شخص يتوفى عن ورتة
 قاصرين أو غائبين او في حالة استدعي الجبر عليهم أو فيما اذا كانت
 الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها والا فيلزمون بغرامة من ٢٠
 قرش الى ١٠٠ قرش

وعلى المدة أو شيخ الحارة ان يعلم بذلك المركز او المديرية او المحافظة
 على حسب الاحوال وعزوا النيابة العمومية في الجواب التي يكون لها ١٠ وب
 فيها في ظرف ثمان واربعين ساعة اخرى والا فيلزم بدفع الغرامة المذكورة
 (المادة العاشرة) للنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها مركز
 لها ان تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق العمل المستكن

او القصر او عديي الاهلية أو النائين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسي في حالة وجود هل مستكن أو قصر أو عديي أهلية أو غائين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث واذا لم يوجد في الجهة التي بها محل توطن المورث مندوب للنياية العمومية فيجب على الممد ان يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التي يقتضى سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الاخنام اذا اقتضى الحال ومع ذلك فللنباية حق التدخل في هذا الامر حتى فيما عدا الجهة التي بها مركزها كلما رأت ضرورة لذلك

* (المادة الحادية عشرة) * يجب على المجالس الحسية ان تعين الاوصياء والقوام والوكلاء أو تثبتهم في مدة لا تتجاوز ثمانية ايام من تاريخ الاخبار بالوفاة

* (المادة الثانية عشرة) * يجب على الاوصياء والقوام والوكلاء في ظرف ثلاثة ايام من تعيينهم ان يجرّدوا اعيان التركة من منقول وعقار واوراق بحضور احد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذي شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان المذكورة والا فيلزمون بدفع غرامة من ٥٠ قرشاً الى ٥٠٠

وتحرر قائمة الجرد على نسختين ويضى عليها جميع الحاضرين
* (المادة الثالثة عشرة) * لبس الاوصياء ولا للقوام ولا للوكلاء أن يبيعوا أو يشتروا أو يرهنوا عقار أو اطلاقاً القصر ومن في حكمهم أو يسدّدوا ديناً الا بعد الاذن بذلك من المجالس المذكورة

* (المادة الرابعة عشرة) * الاجراء آب اللزم اتباعها في مسائل الحجر وتقديم الحسابات من الاوصياء أو القوام أو الوكلاء وعزلهم من وظائفهم تكون بتمتة نفي الاحكام التتمية المشار اليها في المادة الحادية والعشرين من امرنا هذا

* (المادة الخامسة عشرة) * تنصيب الاوصياء بالتطبيق الاحكام السابقة يكون امام القاضي الشرعي أو نائبه
احكام عمومية وقتية

* (المادة السادسة عشرة) * التركات المضبوطة الآن تحت يد بيت المال تسلم الى مستحقها بتمتة نفي النصوص السابقة ويصدر اخطار من جهة الادارة الى الورثة المعلومين أو من يقوم مقامهم باليوم المحدد للتسليم ويرسل لهم الاخطار قبل الميعاد بثمانية ايام على الاقل ويجوز التسليم الى من يحضر من الورثة ووكلائهم في اليوم المحدد لذلك

* (المادة السابعة عشرة) * اذا حصلت منازعة أو خلاف بين الورثة أو وكلائهم الشرعيين أو اذا لم يحضر أحد من الورثة للاستلام فتودع الاعيان أو الاوراق تحت يد حارس يعينه قاضي الامور المستعجلة بالجهة التي فيها التركة وذلك بناء على علم طلب بسيط يرسل الى أصحاب الشأن

* (المادة الثامنة عشرة) * اذا كان في التركة اعيان محبوزة تحت يد اقلام بيت المال حجزاً مستوفياً شرائطه القانونية فيجب على اقلام بيت المال أن تودع في صندوق المحكمة الجزئية المبالغ والاوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الاقلام المذكورة ، واذا كان بينها سندات بدون فئسدها

الى الحارس الذي يعين بطريق الاستعجال وبعد ذلك يجوز للاعلام المذكورة أن تسلم بقية أعيان التركة الى الورثة

« المادة التاسعة عشرة » لا يجوز لاي سبب من الاسباب ولا لاية حجة كانت اقامة اية دعوى على الحكومة بسبب التركات التي وضعت يدها عليها باية كيفية كانت ولم يطالب أحد بها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة اما اذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز في أي حال من الاحوال ولا لاية حجة كانت مطالبة الحكومة الا بتسليم الاعيان التي تكون حيثذ باقية تمت يدها او بدفع ثمنها في حالة يسعها مع ايراد الاعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الاخيرة

« المادة العشرون » تلتى كافة الاحكام السابقة المخالفة لامرنا هذا « المادة الحادية والعشرون » على نظار الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه وطيبهم نشر كافة ما يلزم لذلك من الاحكام النظامية او التسمية

صدر بمراسم حابدين في ١٣ جمادى الثانية ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

اتلى الجزء الثاني من مجموعة القوانين

وبله الجزء الثالث

فهرست

الجزء الثانى من مجموعة القوانين

صفحة	عدد	
٣	١	قانون نمرة ١ لمجلس بلدى مدينة بور سعيد
١٠	١	اللائحة الداخلية للمجلس المذكور
١٤	١	قانون نمرة ٢ بانتخاب نواب مركزى اسوان والغدر
		لمجلس مديرية اسوان
١٦	١	قانون نمرة ٣ لمقاومة الطاعون والكوليرا
١٧	١	» نمرة ٤ لقيد الاستئناف
١٩	١	» لترع ملكية المقارات للمنافع العمومية
٢٧	١	» الشفعة
٣٣	١	» التشرذم مع اللائحة
٣٣	٢	» الاخير للمتشردين
٣٩	١	» الاحداث للمتشردين
٤٩	٢	» المجرمين المتادين على الاجرام
٤٣	١	» ملاحظة البوليس للموضوعين تحت المراقبة
٤٨	١	» نمرة ١٦ في ١٠ لحظة المراقبين
٥٠	١	» المحلات العمومية مع اللائحة
٦٠	١	» حمل السلاح
٦٤	١	» للاشياء الضايعة

ما قبله

قانون لنقاشي الاختام	١	٦٦
» تسليف النقود على الرهونات	١	٦٨
» المحلات المقلقة للراحة والمضرة للصحة والخطرة	١	٧٢
» خاص بالحشيش	١	٩٤
» المخدمين	١	٩٧
» المرضحاليه	١	١٠٠
لائحة يوت الماهرات	١	١٠٣
قانون لابادة دودة القطن	١	١١٣
» للتبليغ عن دودة القطن	١	١١٦
» لمنع العاب الياناصيب	١	١٢٤
» المواليد والوفيات	١	١٢٦
» السماسره	١	١٢٨
لائحة البورصة	١	١٣٢
قانون نمرة ٢٤ بتعديل الفصل الثاني من الباب الثامن	١	١٤٥
من قانون التجارة المختطه		
قانون المجالس الحسينية	١	١٤٩



مجموعة القوانين

الجزء الاول

يتضمن الجزء الاول من مجموعة القوانين ما يأتي

١ — قانون محاكم الجنايات

٢ — قانون المعاشات الملكية

٣ — قانون بتعديل بعض مواد قانون تحقيق الجنايات

٤ — قانون بتعديل لائحة ترتيب المحاكم

٥ — قانون قاضي التحضير

٦ — قانون المطبوعات والقرارات الوزارية بتنفيذه

٧ — قانون التفي الإداري

٨ — قانون محاكمة الصحافة

٩ — قانون الاتفاق الجنائي

١٠ — قانون الخبراء

١١ — قانون المجلس الحسي العالي

١٢ — القانون النظامي

١٣ — قانون الانتخاب

١٤ — قانون الحجز الامتيازي

وتمثل هذه المجموعة عشرة قروش صاع وتطلب من ملتزم طبعتها حضرة ابراهيم اضدي فارس صاحب المكتبة الشرقية بمصر

اعلان

عن مؤلفات يوسف بك آصف الافوكاتو مع يان ائنها

- ١٠٠ شرح القانون المدني جزء عدد ٢
- ٥٠ شرح مرآة مجلة الاحكام جزء عدد ٢
- ٥٠ شرح قانون العقوبات القديم جزء ٤
- ٤٠ شرح تحقيق الجنايات القديم جزء ٣
- ١٠ تاريخ سلاطين آل عثمان
- ١٠ تاريخ مصر مع العائلة الخديوية
- ٢٠ الانكاي في مصر عام ١٨٨٧
- ١٠ لقطة الجبلان
- ١٠ الفريدة منتخبات اشعار
- مبادي النحو
- ٥٠ دليل مصر لعامي ١٨٨٩ و ١٨٩٠ مع تاريخ شهر رجال مصر بمصر
- ٥٠ دليل مصر لعامي ١٨٩١ و ١٨٩٠ مع تاريخ اشهر رجال مصر بمصر
- ٦٠ مجموعة القوانين في ٦ اجزاء
- (ترجمته)
- ٢٠ المعاهدت الدولية مع الدولة العثمانية
- ٢٠ اصول النواميس والشرائع
- ١٠ اشهر قضايا مصر

١٠	الطوف حول الارض في ٨٠ يوما
١٠	ذات النقاب
	(جرائده)
٢٠٠	المحروسة عام ١٨٨٦ و ١٨٨٧
١٠٠	القاهرة عام ١٨٨٨
٢٣٠٠	المحاكم عن ٢٣ سنة في ٢٣ مجموعته
١٠	لاجيريسبرودنس عن سنة ٨ ٩

مجموعة القوانين

الجزء الاول

يتضمن الجزء الاول من مجموعة القوانين ما يأتي

١ - قانون محاكم الجنايات

٢ - قانون المعاشات الملكية

٣ - قانون تعديل بعض مواد قانون تخفيف الجنايات

٤ - قانون تعديل لائحة تنظيم المحاكم

٥ - قانون قاضي النحضر

٦ - قانون المطبوعات والقرارات الوزارية بتنفيذه

٧ - قانون النفي الاداري

٨ - قانون محاكمة الصحافة

٩ - قانون الاتفاق الجنائي

١٠ - قانون الخبراء

١١ - قانون المجلس الحربي العالي

١٢ - قانون النظام

١٣ - قانون الانتخاب

١٤ - قانون الحجر الامتاعي

وتنضم هذه المجموعة عشرة مرسوم صاغ وتطلب من مدير مطبعها حصرية ابراهيم ابي
قاسم صاحب المكتبة الشرفية بمصر

